



THE GHAZI HUSREV BEG LIBRARY
THE CATALOGUE OF ISLAMIC MANUSCRIPTS
CD ROM

Signature	1853	CD ROM: 122
Title	حاشية الاشباه و النظائر	
	◆ HĀŠIYA AL-AŠBĀH WA AN-NAZĀ'IR	
Author	عبد الباقي بن سعيد بن شعبان	
	◆ 'Abdulbāqī b. Sa'īd b. Ša'bān	
	00 / 00	Date of transcription / 18. st.
Rewriter	--	
	◆ --	
Place of transcription	--	

کاب حاشیہ

مکمل
44

کاب قریب حاشیہ علی الاشیاء

والنطایر الفقیر



ج

الكتاب الرابع
المقاهي و التراث

مركز بحث الماجد
للتاريخ والتراث



مكتبة المخطوطات
زاده عراق وارد
كان تسل



مكتبة زاده عراق
الطبعة الأولى
والثانية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِسْمِ

العبارة الأولى وما قصد من النفي لكن نوع مخالفة الصحيح الارادة
تامل عبد قوله في بيان التعرض في صفة المنسى في الفرضية وإن
إلا من الفرضية وإن فالله بيان نفس المنسى للأصفة والالفال
في الفرضية والتفضل على الأرجح عبد قوله في بيان عدم اشتراط استرارها
إلا إى عدم اشتراط استرار النفي بيان بقى الاكتفاء بوقوعها في الاول
البعاد وهذا نسب على جميع أركانها عبد قوله وبيان أن هذه الغاية
تجري في علم العربية أيضاً بهذا وفعت العبارة في النسخة وكما في النادر
أن يقول في علم العربية ليتفتح وجه ثابت صفتة ما الآن يقال ليس
التركيب على الوصفية بل على الاضافية على أن يكون لفظة العربية صفة
المذوق وبراءة العلم معنا المتصدر في قول مفاهيم الآن يقال و
وتجري بين القاعدة في معرفة القواعد العربية أيضاً عبد قوله
وبيان أن هذه القاعدة تجري في المروض أيضاً التي بيان يقال الشيء
كلام موزون مقصود به ذلك أي الوزن في الواقع موزون قال فقصد
لابعد شرعاً ولا يطلق عليه اسم الشعر كسيجي فيما بعد عبد قوله
الأصل يقى ما كان إلى وبيه هذا الفهم من الدليل يستحباب المحاجة
عنه الأصولين وسيجي بيان تعريف وحكم فيما بعد عبد قوله وأختلا
الزوجين في التكهن في الوطئ والنكوت والردة إلى إى احتلاف
الزوجين في القدرة على الوطئ اختلافهما ابتدأ في النكوت والردة
بيان بدء الزوج سكمور ما عند استئنافيتها ونداعي إلى الردة عبد قوله
من شكل بدل فعل الماء لفالاصل عدمة ويدخل فيها من يتعين الفعل
إذا أول حاكم الناظر بدل الصواب أن يقول يقرب منها بدل قوله
ويدخل فيها لأن القراءة ليست غير افراد الألف بل قرائية منها لأن ذلك
في الألف واصل الفعل في الثانية وتحقق وقدرة لافى اصل يكون متيقناً

لحمد لله رب العالمين والعاشرة للمسنون والصلوة على خير خلقه
محمد والآل ومجده أجمعين أقا بعد المفترى رحمة رب المقدرات عبد
الله بن سعيد وفي إلى الطريق انت دين انت لأشيا والظاهر
من الفقه للحقيقة أو لا ينفع به نظري وفقيه من حق القضاة طرق
وقد كنت علاقت على جوازه بذلك انت ياخذ طرفة وفقيه عليهما
بعض ماسيم الفات الظاهر وكنت شهادة على ما وقع فيه من التسلية
والازلة والاشترط إلى ما صدر عنه من الخطأ والخلال في التصدى لكشف
بعض المثلثة وال تعرض محل مفصلاً ثم جئت بكتاب التحريرات ودقتها بالتأمل
فنزل من الخطأ وحمل منه المرتبة بجاوزة بجاوزة
بعض الأخوان عبد الله وكتفي إيجائياً في هذه الأسلوب افتدا
كتاب الكنز وكتابه وكتابه إلى صفة الاقتباس التي نوع من البلاهة
وقول بعد ذلك وسلم على عباده الذين اصطفى لهم على حذف
الحادي إلى الوصول يعني اصطلاحاً لهم والماء بضم الهمزة صلات الله
عليهم أجمعين عبد الله فلما برأته تعالى أيام كتابة لأشيا والظاهر
لغيره أثبتت إلى وضع الديباقة بعد أيام الكتاب كما هو مرسوم
والحادي إلى امرؤ العبد الذي اردت أن افهمه وفوس
بعض المؤلفين وجواب لما قيل الآتي اردت أن افهمه وفوس
الكتاب بفتح ابوابه وفصله وبياناته في آخره علاطف فتح به المطرى
في المغرب كثيرون عبد الله وفي بيان الشئ الواحد لا يتصف بالحسن
والحرمة باعتبار ما قصد له الذي كذا وفعت العبارة التي رأيناها ولكن الناظر
كان أن يقول ما قصد منه بكلمة من بدأ في الامر الآن مقصوده من
ذلك سقط
العبارة

كمال الأبيحني عبد قول **فول** والثكت في نعيين الرفوص الترسوك لمن أقول
 أعلم أن لفظ الترسوك الذي هو تفسير للفوض يأشن الحضر العاجش
 باصل المتن سهوا لأن قصد المبالغة لا يناسب المفهوم كما في ظاهر طالب
 عبد قول **فول** وفي قوله الدين وما بدرى عليه لا ينافي هذا التركيب
 معهده جدًا لأن قول وغفران الدين وما عطف عليه موطئنا
 على قول بين الإمام والقوم فليس العامل فيه عليه وهذا معهون
 خلاف الفتاوى المتباادر بصرف العطف لابعد ما يذكر في كتاب
 بخلاف آخر وهو أن يجعل للأذكورة بعثة به الكلام معطوفة على
 قول في فعله إلى فكتوره كلها في جهة الافتراض الترسوك فبحجم الكلمة
 الألق والانتهاء عبد قول **فول** بيان ما إذا أقر بمعنى عن العبد
 في مدرك الباقي وكذبة المشتري إلى الطرف الأول متعاقب بالقول والكتاب
 بالقصد راجع الفقىء والذكورة المفهوم منه قول وكذبة المشتري
 معروف إلى الفعل المعين بالظرف لابلي بمحرو الفعل العامل فيه
 لأن مخصوص والمفهوم حاله الفقىء إلى زمان مدرك الباقي إنكاراً مخففة
 المشتري لا يارش الثانية فيكون القول في هذه الصور كذبة المشتري
 لأن الفقىء حادث فيضان في اقرب أو فاته وقت مدرك المشتري
 عبد قول **فول** وفي اختلاف الورثة مع المرأة في يائسرها في المرض الموت فيكون طلاقها
 التي ينفع إذا أدعى المرض لا يائسرها في المرض الموت فيكون طلاقها
 طلاق فاجر فرث وآذنت الورثة إيمانها في صحة موتها فلما يكون
 طلاقها طلاق فاجر فلما ثرت فالقول في هذه الصور للزوجة لأن
 الابنة حادث فيضان في اقرب الأوقات وهو وقت المرض
 الموت فرث عبد قول **فول** وفي اختلافهم في كون الأقارب بعظامهم في الصحة
 أو المرض الذي ينفعه إذا وقع الاختلاف بين الورثة التي أقربها المورث

معهون

مع بعضها التي يمكن مقدارها في كون الأقارب في الصور والمواقف
 في هذه الصور لهن كون الأقارب في الأرض لأن الأقارب حادث
 فيضان في اقرب الأوقات وهو وقت المرض الموت عبد قول **فول**
 وفيما لا يختلف في سلامها بعد موته الزوج أو قبل الزوج يوميات
 مسلم وتحم نعراينة في ذات مسلمة بعد موته وكانت بذلك قبل
 موته وكانت الورثة لا يبل بعد فالقول لم يحصل لأن الإسلام حادث
 فيضان إلى أقرب اوفاته وهو بعد موته وأئم صورت السنة
 لهذا لأن بهذه الصورة هي المسند لجنة تحت الأصل المذكور لا ينكرها
 يعني إذا مات نعرايني وتحم نعراينة في ذات مسلمة بعد موته وكانت
 بذلك بعد موته وكانت الورثة لا يبل قبل قبرها القول فيها للورثة
 اتضاعه أن مفهوم الأصل المذكور وإن يكون القول فيها للإمام
 فلما تكون معاشرة تحت الأصل المذكور من حيث الصورة المقضي لها
 ليس ذكرها أو سبب وجه الفرق بينها على التفصيل إن شاء الله عبد
 قول **فول** وفي الاختلاف بين الفاضي المعزول وغيره إلى الأول كان
 الصواب أن تذكر بهذه المسألة بعد قوله وبيان ما يخرج عنه لأن
 إن مثل المذكور قبلها فيه مسلمة وجود الغارقة والفارسة في البشر
 ومن ثم فعلى العبد ومسئلة طلاق الفارق ومسئلة بحق الزوجة
 مسلمة بعد موته الزوج كما يامن متغيرات الأصل المذكور الامثل
 الاختلاف بين الفاضي المعزول وغيره فهنئ المسألة في الصور المسألة
 عنه، وأطال أن ذكر فيما بين المسألتين المفترضة عليه وما يخرج قوله وبيان
 ما يخرج عنه عنها يشعر بغير المذكور في نوع الأصل المذكور واحد
 أعلم عبد قول **فول** وفيه بيان وعلى السرائر اللذان يجيئان الآن إيجاز
 السريري جمع سرير بضم السين وتشديد الراء، وهي الأمة التي ينفك

لطلب الولمه كالشنج المكمل للدين في حاشية المحمدية وهذه الجهة غرز انتهاى
فذهب والاصر وعلوم البلوى الى ابلاطه عامة ان من بحث لا يمكن
الاحتراف عنه اصلاً او يمكن له من محاسبة شرطه فكون الشئ بغيره
المشاربة من الرخصات الشرعية وموجات التخفيف كما يجيئ فيما بعد
عبد فذهب وفربما تتباهى بين المرض المزوج ومرض الزوج التي ادى اليه
بنيه ما في بعض الاحكام الشرعية كقوله الاول مثلاً مانعاً من حسنة
للذلة بحالاته عبد فذهب واذا اضافي الامر امسح واذا السباح
خالق التي فربه العبارت صنعت العكر من العناية بالريمة وقوله
بنيه ما في قوله وما جعل به بنيه ما اقام فروع فايهم مقام فاعلاجها او منصورة
على الطرفية فالفعل على هذا مسند الى مصدره المدلول عليه كما في قوله
لقد حيل بين العبر والتزواني معناه على هذا الشئ الذي وفع به
البعض بنيه ما وللمراد به قوله كلما تجاوز ارشى عن حدود انكلي
ضدته فذهب الفر لابزال بالضرر وبيان انها مفيدة لما قبلها الى المفيدة
بمساواة اسم الفاعل المقيد واللام في قوله لما فيه من الغضبة عمل وجه
مدون بين القاعدة مفيدة لما قبلها وهو قوله الفر لابزال بذا
الكلام مطلق لان معناه ان الفر لابزال شرعاً سواداً كانت الازالة
بغرض او بغرضه فلما قبل الفر لابزال بالضرر الا ان معناه الى ان الفر
لابزال بالضرر فخرج الكلام من الاطلاق وتفيد نوع المقيد ولما كان
ذلك لانه بقي فيه بعد نوع اطلاق لان الظاهر بهذه الكلمات يضيق
الضرر لابزال بالضرر مطلق سواه كانت الفر ان مت وبين او
كان احد بنيه اعظم منها اخر فلما قبل تحمل الفر الحاص للجل وقع
ضرر عالم بعده رفع معناه الى ان بحال الفر لابزال بالضرر الا
اذا كان احد بنيه اعظم من اخر ففيه لابزال الا اعظم ما يركب بالاضف

وَالْأَنْوَارُ

والاهون فارتفع الاطلاق لات افعلم ان هنا حكما يراجع الربا في
مثل ما ذكره من معرفة معنی الكلمة في الماء وفي العمل المضد للصلة
ومني معرفة كل من الشئ مكتوبا او موزونا ونحو ذلك **قوله** النابع
نابع الى اى النابع الشئ بحسب المتر و المتعقب نابع له ايضا بحسب
الحكم الشئ بدخوله و اندر احتمال تخت العقد انوار و على الاصل ان
غيره ذكره هر جانبيا كالشرب والطريق بالنسبة الى الماء و الحميم
بالنسبة الى الاصنة فيقيده للخبر ولا ينفعه طلاق و توضيحا انه لا يترافق للحمل
الابجبي من التغاير الفرجي والاتحاد الفرجي بين الموضع و المحمول
اما ابشنراط الاول فالملائكة يلزم حمل الشئ عذر نفف و اما اشنراط
الثانية فائلا حمل الشئ على مبانه فلما فسرت الكلام بما ذكرت
اندفع ما ينورهم فيه من فقد الشرط الاول فافهم عبد **قوله** النابع
بسقط بسقوط المتبوع ويقرب منها قوله بسقط الفرع الى الانفان
قدت ما واجه البعير بما يفتر المبنى عن التغاير مع كونها **الفا** به اتحاد
قدت لا اتحاد بينها لان كل نابع ليس بغير المتبوع مع كونها كل نوع
نابع فينبهرها عموم وخصوص مطلق **قوله** تعرف الامام على الرغبة
من وظيفة بالمصدقة و داير عليه ما يحيط به وجدت جاز و الافلان
عبد **قوله** وفيها بيان ان امره ائمبا ينعدم الى اقولهن المسئلة
من درجة تخت الاصل المذكور فلا وجده يجعلها فسما على حق عبد
قوله اذا اجمع امران ولم يتحقق مخصوصها الى اى المخصوص منها
على الخذف والابطل او يرد ونها على اراده او في ملابته من الاضاف
لها في كوك للزقاء والرادعه دخول احد هما في الآخر اعدام جسيمه
احدهما والاكتفاء باجرا، موجبا الاخر كما يستعمله في الامثلة الآتية
عبد **قوله** وفيها بيان الحقيقة تقدرت او بحثت الى قوله اى

مضاف الى مجمع قوله المحققة اذا انعدرت محل الجملة بجمع بعاء
 الاعراب المقطعي بين اجزاء لها على حارها عبد **فهـ** وفيها تبليغ
 ان سيس خيره ان كيد الى قوله مضاف الى مجمع الجملة التي
 ذكرت بعد فالاعراب المقطعي بين اجزاء الجملة المضاف اليها باق على
 حاله كعين ما ذكر آنفا فان فلت ما وصله التنوين في خبر مع كنه
 مفعه القاسم امتناعه من المعرف للوصفيه لا في غيره لافتت
 الاستعمال الموجب للتضييق خرجت من مثابتها فاقتضت على سبعة
فهـ الخراج بالضمان وبيان معناه الذي ومعناه ما ذكره المصنف لأن
 عن النقوس الموقوفة رسول الله ان يقال المفعه بازاء المقدرة وبر الغرب
 ما صدر منها بعض نفعه صدر الشيء بوجهه قال في معاه العزم
 بالضربيه ان بينهما معاشر العمس المستوى عبد **فهـ** الا وقاد
 والاسناد والتبين والانقلاب **المثال الاول** لافن ثبات
 التي هي ايجاد معنى باضيق بقارنه في الوجود ومثال ذلك المفعه
 ومثال ذلك للجنس ومثال الرابع ثبوت لكم عذ وجد الشيط
 في العلائق وثبوت الحدث في المعنى عبد **فهـ** ولملك الدين ثم
 الشرواج **المثل الثاني** والملك وما بعده المقول واصحاح الدين واصحاح
 ثم المثل ثالث قوله واصحاح السفر مرفوع بالعاطفة
 نفس الاصحاح عبد **فهـ** ثبات من الذئبة اقول كان الا ظهر الاوضاع
 ان يقول من الذئبة تقدم للغير الطرف بمعنى مرفوع النكارة متداولة
 ولابري وجده من وجع المصحة لو قرء ما مبتداه وليس التكرب من قبل
 ثمرة خير من جراءه لان المعنى ليس على كونه متعلق الثبات من الذئبة
 اى ثبات كان تأثيل عبد **فهـ** في الصدوق على الست بوضع في دكان
 الناقول بهذا من قبيل المتعة كمثل المغار بحمل اسفار اعبد **فهـ** لاتفاق

قول العلامة الاشية اي فترجع بعض الاقوال الى بعضها بقولهم هنا
 اشهرها والأشبه خلاف عبد **فهـ** فان الفقه اشرف العلوم لقوله
 بحوره ذاته ماخوذ منه ديباجة الفصول العادي بنوع تغير لام حسنة
 الفصول فان ملائمه عيون المؤمنين بدل قوله بملائمه العيون وقال ابن ذكى
 الائمة بمعونة لحال مكان قوله اثنا هب ويعوده للحال والمودى واحدا والما الا
 خلاف في العبارة عبد **فهـ** بحوره ذاته الى قوله وفروعه ناتحة
 اقام في سبيل اضافه الشبه الى الشبه كما في لجين الماء او من فضل الانسنة
 المكتبة كما في لاستهني يا الملائيم وذكر الذهر والتغرة والبهرة والثانية
 كلها من فضل تبريج الاستعارة المكتبة فان المصيبة الفقه فرقه
 باشجار ذات اغصان ناتحة واصول ناتحة وابتيه وابتيه به الشبيه المفتر
 في النفس بالاستعارة المكتبة ثم ذكر ما يناسب الشبيه وبلايه وهو الغرور
 ليدل على الشبيه المفتر في النفس وابتيه به بالاستعارة التغريبة وذكر
 بعده ايتها اثنا، كلها تائب الشبيه به ايات ذات والثبات والزهير
 والنقرة فهذه الخطاطسج تبريج الاستعارة فان فلت يدل لا يجوز
 ان يجعل الامر على الحسن يعني يجعل الغرور ترسيحا وجعل الامر المذكور
 بعد تخيلا فلت الاية اذا ذكرت بهذه الاستعارة لفظها بما يفهم كلها
 واحد منها الشبيه وبنائيه فاما افوي وشدة تعلقا واغتصبها
 باشبيه تخيلا وما يردونه في التعليق به يجعل شرعا للاستعارة كشيء
 اثبت المحبة اطفارها فالاطفار والاثاث بكتابها فابوابها
 الذي هو الاشد لكن لما كانت الاطفار افوي تعلقا به تكونها اقدم في الوجود
 الا ثاث بكتابا وجوده اجهدت الاطفار تخيلا واثاث به ترسيحا
 فان فلت قد يبني بحث ويبيان ارباب المعاين والباب قد صرحا بوجوب
 التعبير عن الشبيه بخط الموضوع له في الاستعارة المكتبة كما في اثبات

الميئه اطهارا و بوجوب التغير عن المشبه به بلفظ الموضوع لغة الاستعارة
 المفردة كافي قوله تعالى او لكن اشتراط الالفاظ بالمعنى فما يحتج
 تجاه شبه الآية فما تشبه الا سببا والاحتياط في هذه الآية الکرنبيه
 بالاشارة، فالاشارة، مشبه به كما اتى للنعت في الشاعر المذكور فما يحتج
 تبعه المشبه بلفظ الموضوع لغة الاستعارة للكلمة تكفيه بمحض جعل قوله
 بلفظ المشبه بلا بلفظ المشبه فلم تكن انتظان في هذا اباب قوله
 الاول اشتراط وجوب التغير بلفظ الموضوع له والخلاف اذا اتفى عدم
 اشتراط وجوب التغير الموضوع له بدل انهم جواز الوجهين في قوله
 لا تستعن بباء اللام الا قل ان يجعل في اضافه الشبه الى
 المشبه و الا ان يجعل في قبيل الاستعارة المكنية ويجعل قوله لا تستعن
 بمحضها مع ان التغير فيه وقع بلفظ المشبه به وهو الماء وهو بعيد
 لقوله اصول ثابتة وفروع ثابتة او الفحص فيما يرجع الى المشبه فكانه
 قال صول الغد ثابتة وفروع الغد ثابتة عبد **ف** ولابي صالح
 طول الزمان خذه لزيغه لا يزال عزمه بناء على طول الزمان وامتداده
 كما ينزل على الاشياء بكونه خالقا لحقيقة الطعام عبد **ف** وانى
 لا تستطيع كنه صفاتة ولو ان جميع اعضائى بكلم المؤنة لا اقدر على الوصف
 بل من صفاتة ولو كانت متكلما يحيى جوارحي فزيادة ان هناك كيد الشيطان
 ولا يناسب جعل ان بعد لموشدة مفتوحة المفردة فيكتفى بمحض حرفها
 اي نوع اين ولو للتحقق لاستلامه تقويت البالغة القصود في هذا الفهم
 عبد **ف** وهو كالتصديق رضى الله عنه ان اباح رضى الله عنه اقول
 من صفت فيكون له ثوابه وثواب من صفت الى يوم القيمة كما ان اباح
 بر الصديق اول من آمن فيكتفى له ثوابه وثواب من آمن الى يوم
 القيمة انتهى اقول لعل ما خذل هذا الكلام قوله ممن من سنته حسنة

فعل اجرها واجهز من حملها الى يوم القمة ومن سنته فعمل وزتها
 وزر من على رأس اليوم العجم عبد **ف** ما بين فتحه ومطلع الليل اقول
 هذا الكلام من قبل قوله عاصم الكسر اعشار امتى بين سنتين وسبعين فان الماء
 منه ليس ما بين هذين العقد من العدد المنفي **ف** ما بين ملقم مقصودان
 الشراء اعشارا وذكرا فذلك لزاده في قول المصنف قد القواما باى فتحه
 ومطلع الاف تمام ثمانين على اليمانيه على اليمانيه على اليمانيه على اليمانيه
 على المرتبة المتوسطة والحادي العديدة بل مقصودان بعضها في غاية الابخار
 وبعضا في غاية الاطنان فتجنبت عزمه لكلا الطفين وسكنه الطريقة
 المتوسطة بينها فصرا حسن موقعها بجزء النظم وحسن التركيب
ف وان كان مفهوما على قوله ضعيف وروايه ضعيفة نبره على ذلك
 خاتم وفيه ان هذا القول بما في المعرفة في قوله لا انقل الا المعرفة
 ما لا يعنى **ف** واد ما اليها لاي رد مذهب ايجي حملها تكفيه كلها تحت ذلك
 المقصودان اياها هر اوج جزئيات الماء لحقيقة كلها تحت ذلك
 والقول اد وفهرها عليه ياعبد **ف** وسرورها سبعة لضم بعضها
 الى بعض وهو ما خذل فرمي سرور الدفع يعني ضم بعض حلقاتها الى بعض
 واد خال بعضها في بعض عبد **ف** فاذكر في اتنى زدت شيئا اخر
 فلن لم يطلع على المزير طعن الدخول **ف** خارجه في يعني او وعقب ذكر
 المثل المتشابهة عن اصل المقادير ذكر لفظ ورددت ذكره وكذا كما قال مثلما
 في كتاب الوصايا وزدت اربعه لآخر ما قال بعد ما قال لا يجوز بفتح
 عقارا يسمى عند المقدوري ومنعه المتأخرون ايضا الافتراضات فلن لم
 تقطع على تكون الماء الزيادة في الاستثناء يذهب وهو لا يفهم الماء الزيادة
 في متفرقات الاصل الفاعد عبد **ف** يصيغ ترتيبه للنحو طبع الماء اى
 ما يحصل التسوي والابتهاج لكت طرين واصدقاء ازواجهه التي وربها



بالهادىة بآياتهن فاطلق على الفرج بخلاف الأذون لأن العجب
 ينتز ويفرى عن شواطئ الأكاديميات السرورا ويراد بها هنا نفسى
 السرور أقصد المبالغة كجاء عد في هو اسباب مقام المحاجع عبد
 لـ ٣ هذا الان الفقا أول فتون طالما اسرت فندقها لـ
 افرا وفعت كلها ما هنا مقصولة في جميع النسخ التي رأيناها أو كما تعرف
 العيس والاسعال ان تكتب موصولة اللهم الا احيل على المصدرية
 في بحوز الفصل كما ذكر بعض سراج المفاجع للعلامة السكاكي حيث
 قال كلة عافى فلما وحالى كافية ولهذا اكتب متعاه واداع لهم
 مصدرية فحقها ان تكتب موصولة اشترى وانصر على بعض شرط
 باى جعل كلة ما كافية ولهذا اكتب متعاه واداع لهم
 جائز تضليلها مصدرية وعمل الوصول في الكتابة هي مصدر طلب التخفيف
 لهدف الالف في الكتابة من الابن الواقع بين العددي او اكان معنا
 لا ولا ما في هذه الای بحوز الفصل في الكتابة بوجوهه واصادر
 معناه بالهادىة بآياتهن درب شباب ونفعه **لـ ٤** ولو عي ان
 هذا الفرق لا يدرك بالمعنى في اعمى لكتبة الامتعة
 الموجب للتحقيق وبكسر الماء في ان بعد كونها ماجع اسرها وخبرها وجوا
 القسم المولى عليه بالذم وهو اي حساب القسم في الواقع الذي يجب
 كسر يجزء ان فيها كافية ما بعد القول كما ان ما بعد لوضع الموضع
 التي يحيى نهرة ان فيها ففتح ولو ابيه ويعنى قوله معدة لكنه لانيا له
 سبوف ولعله الواقع لا يمكن الشروع والوصول الى هذا الفرق بالتسوية
 والمرجو والمراد بهذه الافتراضات الكلمة بما لها هو عادة المهاجر
 القاصرين في بيان اسماء الكتب الفقهية التي اجمعوا على هذا المصنف
 ولعلها اقتصرت في اثناء تحصيله في المدرسة القاهرية في شروع الهدائية

وعاية

وعاية البيان والغاية ومراج الدراية والنهاية وفتح العقد ببرهان
 طفت بيدن الشرح السنة للهدائية وحالها واقول عاية البيان
 اسم كتب الفتاوى كاتب فوام الدين وهو جل بحسب طرق في منح
 نف ومتابع في الباب كما يشهد به اسم الكتاب ولا يفتاشح على
 مت المتخت في الاصل وقد طوّر به طائفة منها الى خروج متقد
 النظر وعلقت على حدا شبه يعني الاسرة والاحتراضات الواردة
 بنيت فيها عدم وقوفه على مراد القوم وتقرير الدليل ومن اغداد طرق
 تحرير المسائل ومن مشروخ الكثرة الزليق والعنى والمسكين بمحض ظاهر
 للغير انتقام من المتنون الاربعه العبرة بمن الشرح الشهادة وضافت
 الشرح اضع الزليق والامام العين من اسلام العدل العظام لاما ساعي لا
 خاركونها قيودة يناسى بربها واما المسكين فهو على ما ابنته بعضا لـ
 صاحب جامع الفتوى كان اسر الععلم فرق امر وجاه فرب بعض الافظارات
 وتوطن فمقدراته العديدة اورته في الدولة العثمانية فان صح ذلك
 فهو من اصحاب الفروع القربيه مع ان اكتشاف البحاج في موقعي على ما افاد
 شبهة في الاعياد على حال والشك يفال ومن مشروخ القدر الى الوجه
 والجهة والقطع الحيني وطفت ابعابه في الشرح الشهادة للدعى
 الثالثة من المتنون الرابعة والقطع كبر معدود وذر جزء اصحاب الترجيح كما
 الامام الرعيني وغيره ومع علوب درجته وسواء امثاله في الفرق ان محنت
 الفقيحة المنقوله في سبب تسيير بالقطع لا يبني الاعياد على مقالاته فعد
 بالله من الغواية والحقيقة لا وشره والنفس في مكان الشيطان وفرج شروح
 الجميع للنص لابن مكحنة اي وجدت في شرح فتح شرحا كان للمع
 وشرفا كان لابن الكوفي اثنا شرحت الكلام على هذا المتن اعني بقدر
 الموصوف المقدر بكل الطرفين مع الاشتراك المكون من متعلقه بالعاملين

بـ ١ مراج الدراية والنهاية وفتح العقد ببرهان
 بيان حمل مفهومها في الماء نظر الماء
 واسمه مفضلا الفعل تقد في نظم الكلمات
 واسمه مفضلا الفعل تقد في نظم الكلمات
 لـ ٢ انتقام من المتنون الاربعه العبرة بمن الشرح الشهادة
 ما انتقام من المتنون الاربعه العبرة بمن الشرح الشهادة
 كافية شهودها الكثرة والدجاج الوجه والجهة والقطع
 كافية شهودها الكثرة والدجاج الوجه والجهة والقطع
 وكتابها مراج الدراية والنهاية وفتح العقد ببرهان

فِيهَا فَعْلًا لِلتَّبَيِّنِ عَلَى كُلِّنِي مِنَ الْكَلَامِ مِنَ الصُّورَةِ الْمُنْدَرِجَةِ سُقْتَ الْفَاعِدَةِ
الْمَذَكُورَةِ فِي مُطْوَلٍ فِي بَحْثٍ لَا يَجِدُ بِالْجَذْفِ هُنْ وَقْبَلَانِ الصَّفَةِ إِذَا
جَذَّ لَا يَجْذُفُ مَوْصُوفُهَا الْأَبْشِرُ طَانِ يَكُونُ الْمَوْصُوفُ بِعَضِّ مَا فِي الْمُجْبُورِ
بَعْنَ اُوْنِي كَفُولَةً دَعْلَةً وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ وَكَهْوَلَهُ مَا فِي الْقَوْمِ دُونَ هَذَا وَهُنْ
غَيْرُهُمْ مَا دَرَأَتْهُمْ أَقْوَلُ الْفَسِيرِ فِي غَيْرِ رَاجِعِ الْأَفْخَمِيِّ إِذَا فِي غَيْرِ كُبْسِ الْمَوْصُوفِ
بِهَذَا الشَّرْطِ وَلِنَفْصُودِهِ حَذْفُ الْمَوْصُوفِ وَاقْتَامَةُ الْحَلَةِ الَّتِي يَسِيِّدُ
مَخَاصِفِهِ فَيُلْمَعُ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ كُبْسِ الْمَوْصُوفِ بِهَذَا الشَّرْطِ كُلُّهُمْ أَنْ مَنْعَلِي
الظَّرْفِينِ فِي كُلِّ الْمُتَّابِلِينَ فَعَلَى فَقْدِهِ بِالْأَوَّلِ وَمِنْهُمْ فَرِيقٌ يَجِيَ وَزَوْنَ ذَلِكَ
وَنَقْدِرُ إِلَيْهِ مَا فِي الْقَوْمِ مِنَ الْأَمْرِ رَجُلٌ خَجَّا وَزَوْنَ ذَلِكَ فَبَيْنَ أَنْ يَجَانِي الْمُهَرَّبُ
لِيَسْتَ مِنْ قَبْلِ الْعَدِيرِ إِنَّ دَرَلْوَهُ دَرَلْوَهُ الْشَّرْطُ الْجَوَازُ عَلَى الْكَثِيرَةِ أَعْنَى كَهْنُ الْمَوْصُوفِ
الْمَحْذُوفُ بِعَضِّهِ فَرِيجُهُ وَرِبْنُ قَبْلِهِ فَهُمْ أَعْلَمُ أَنْ السَّمْعَ الْمُتَوَارِتُ مِنَ
الْعَلَمِ إِلَّا أَنْ يَبْنَ أَنْ شَرْحَ أَبْنَ الْكَلَمِ عَلَى الْجَمْعِ لِيَسْتِيِّنَ الْشَّرْدُوحَ الْمُفْوَلَةَ وَأَقْنَى
أَطْبَبَ الْكَلَامِ فِي بَيَانِ حَالِ الْكِتَابِ الَّتِي نَقْلَ الْمُصَوِّلُونَ عَنْهَا فَوْظَافَةُ بَيَانِ
عَاقِلٍ فِي حَقِّ الْأَشْبَاهِ فَعَلَّا عَزِيزُ بَعْضُ ثَعَادَةِ الْأَسْلَافِ بَيَانُ فِيهِ مُؤْلِمٌ زَوْدَةُ
كَمَا أَنْ فِيهِ مُقْبُولًا تَرَهَا لَانَ الْمُصَوِّلُ ذَكَرَ عِدَّةً أَمْبِقَاعَ عَلَى الْسَّيِّئِ فِي بَيَانِ هَمْسَكَةِ
الْكِتَابِ الَّتِي أَخْذَ عَنْهَا كَثِيرٌ بِهِ هَذَا وَذَكَرَ فِيهِ جَلَلُهُ الْأَفْسَنَةَ وَالْأَنْجَارَ خَانِيَةَ الْمَهْلَكِ
إِنْهَا مَشْهُورَتِيَانِ بِذِكْرِ الْأَقْوَالِ الْفَعِيفَةِ وَالْمَسَالِ الْمَرْجُوَةِ فَيَنْتَهِي إِلَيْهِ بِرَاجِعِهِ
فِي أَخْذِ الْأَكْلَامِ مِنَ الْغَصَّاءِ وَالْمَقْبَرَيِّينَ أَنْ يَنْتَرِدُ الْأَسْلَافُ الْكِتَابَ الْمُعْنَيَةَ
مِنَ الْشَّرْدُوحِ وَالْفَسَادِيِّ وَلَا يَفْسِرُ وَابْجِيدُ مَا ذَكَرَ فِيهِ وَلَكِنْ مَسْدَرُهُ فِي الْفَقَهِ
بِمِنْ لَلْأَبْرَزِ مِنَ الْفَقَهِ وَالْمُحَالِيِّ مِنَ الزَّرِيفِ فَهُوَ مِعْبَرُهُ عَبْدٌ وَهَنْتَهُ
الْأَخْرَانِ يَكُونُهُ مَرَادًا أَقْالَاتَهُ مُشَتَّكٌ وَالْأَعْوَمُ لَهُ أَوْلَانِدَفَاعُ الْفَرْوَرَةِ
لِصَحَّةِ الْكَلَامِ بِالْيَمِينِيِّ أَسْقَى لَأَخْرَانِ يَكُونُهُ مَرَادًا أَقْالَاتَهُ لِفَطُ الْحَكَمِ مُشَتَّكٌ
أَوْلَانِهِ نَاسَتْ قَضَاءً وَلَا عَوْمَ لِلْمُفْتَنِيِّ عَبْدٌ — وَأَمَّا مُشَتَّكٌ أَطْهَرَهُ أَنْ يَنْبُغِي

رسالة في تفصي
من علائق العبرة

قول القائل بالبيهاني وان فتنه بالسيف لكن كان قصدك لمجرد
التجويف لا الفتن فموضع خطأه فلزم ارتقاء القصاص في الضرر الاحد باللم
يعني القائل بالبيهاني والسيف لا يكتفى ببرهان على الفتن بالجراحت لا الفتن
لعدام مكان الوقوف عليه اف جميع الزمان عذر وابي عدم فهو شهادة ^٧
اى ان به على الفتن بناء على كونها ظاهر الحال مكتوبة بال لهم ذلك في غير العمل
بنكارة وارتبة فتح باب الفداء والغاية حكمه مشروعة القصاص التي يحيى اظلها
العام لم الفداء وعليه تقدير كون القائل مقصود فاعلا ذلك القول مثل عنى
فكل شخص بالعاصوا وقال اى وان خربة بالعاصوا لكن كان قصدى فتلته
واهلاته لا مجرد التجويف فما قاتل بحسب عدم وجوب القصاص لاعتبار الدالة
والغافلة للقول بما لفظها فلزم الحكم بالاطلاق اعتبار الآلة والغاية
القول مع مخاذه بما في هذا الصورة واعتبار القول والغاية الآلة في الصورة
الأول مع عدم الفرق بينها في الواقع واما ابن يحيى بوجوب القصاص
اعتبارة للأقواء القوامة معمولة بالآلات بالقتل بالبعض اقرار خطأه دلالته
والآفة القوائي اقرار مرحا وصرح بتفوق الدالة فلام يعلم بها عند عذابها
فيلزم القول باللم بخلاف احمد بن الائمة والفقهاء فقد اورث هذه الاشارة
والاعنة اضافات كلها على ميلاد بعض اباب الشوكة الامراء
فسكت بهونا في القول مع الاصرار فيما عليه واعتبارة حكمه واعتبارة القصاص
الزينة والصلاده وهذا ناسوا السبيل عبد ^{بن} فراس فرأة القرآن
الراوحة لكن اشكال عليهم ولو قراء بقصد الذكر الخ الحصول على السؤال فيه ان
الغفوة يخرج القرآن عن القراءة بقصد النساء والذكري في الجنب والغافلة
فرأة بقصد النساء ما تخلل بناء عليه قوله لو قرأ المقصى القرآن في
الصلاده بقصد الذكر ببطل صلوته مع ان مفهوم المخرج من القراءة بطل
الصلاده ذلك يعني لي لا صلوته عن القرآن على ذلك التقدير وتلخصر

الجواب في ان القرآن قد وقع فيها في محل فضل الاشتراك
في خوارقها فقرآن ما تسمى القراءة وبعد ما صادف الحال لا ينجز
اى لا يخرج عن القراءة بقصد ان لا يكون قرآن ثم لما كان فيه مطينة
ان يقال هل بذلك انت تشير الى الفتن في الشئ الغير الواقع في محل وحده
تاشير في الواقع في نظر في الشرع واصل بيتنا الى انبثت يقول وقال
ان فهو حال تقدر بقدر لا عطف على قوله واجتناعه بعدم ملائمة
للسياق فيكو من حاصل المعنى كيغا يكتفي بالحال على ذلك المثال وقد
قال الفقهاء ان المأمور اذا قرأ الفاتحة في صلاده لجنازة بمنية الذكر
لان حرم عليه فرآتها في صلاده ذات اركانه وان الدليل
وهو عدم حرمة قراءة الفاتحة بمنية الذكر للمأمور في صلاده لجنازة
لأنه ليس اهل القراءة القرآن لكنه غير مصلحته وقع فرآته وغير
المحل فغيرت فيه مصلحته فتخرج الفاتحة عن القراءة بقصد الذكر وبيان
فلا يلزم عليه والآن وهو حرم قراءة الفاتحة بمنية الذكر للمأمور
في صلاده الصدوات بهذه عدم تأشير النية في الشئ الواقع في محل لاما
المأمور في الصلاده لما كان اهل القراءة القرآن بالنظر الى الشخص
وفع فرآته في صلاده فلما يخرج بعد ذلك عنه كونه قرآن بقصد الذكر
وانه في حدبة سر العان يوجب قول النبي ^ص من صحي خلف امام
قراءة الامام فرأة لغافل عن تحريره في البحث الدقيق عبد ^{بن} فراس
وهو ان دعوه التفسير ورائع فعله وكيف نفس شهادة خوفا فربما في
وهذه الشروط اعني كون المكتف عن وشره لدنفي مجيئ بالمرء
وقدرة الشخص على فعله والامتناع عنده في اقرار رب كلها مفترضة
من قوله تعالى وانا من خافق معهم ربها ونهر النفس عن الهوى فان الجنة
هي المأوى الآية بعضها بطرائق النص وبعضها بطرق الاقضاء اما انفها

لأن المكروه عنه لا يجل الخوف فيه الرتب فمعنى عن البيان وكذلك كونه
المكروه عنه محبوب بالنفس ثابت بطرق التعميم لأن المحبوب مات شرط
النفس وتشتت اليمه وأما القدرة على فعل المكروه عنه فثابت بطرق
الأقصاء لأن منع النفس على اشتت اليمه يتحقق بغيرها القدرة على
فعله عبد الله فلابد أن يترك الزنا وهو يعلم ولا ينكر العين
على ترك الزنا ولا الاعي على ترك النظر على غير المحرم في تفريح على اشتراط
القدرة على فعل المكروه عنه في حرج النوبة ففي هذه المثلة اثنان
إذان المراد في عدم القدرة عليه عدمها شرعاً أو ثقلاً كمن لا يخفى على
النظر والمحظوظ ثلثة دافعه القصد في أي هجران المسلم فهو
ثمن أيام دافعه القصد ما لم يحكم به المحظوظ في اليوم الرابع قال
قصد به الهجر حرم والأللار أربعة بعض كتب الفتاوى مسمى لطيفة
سبعين على هذا الصدد وهي أن العالم والجاهل إذا نفلداً يدرهما قبل الطعام
تفريح له بما يهل طاولة بخلاف العالم لأن بنوى القرابة بين العده
فقد خل غلطته في هذا الماء المستعمل لاف له بما يهل لانتهذا قبل عنده
الذمة فبيقي على طهارة الأصلية - وكذا قولهم بمفهومه اذا قرأت
القرآن في صوره كلام الناس نحو المراد بقوله فمعروض كلام الناس
الضرف في معناه اي اراده معه تغير ما اراد به في كلام الله تعالى لا يقتصر
على هذا الوجه نوع من فتوح البلاغة عند علماء العانى والباب كفر حرم بخواص
الآثار الفقهاء وما يغلو في نهجه حتى حكموا بغير المعتبر على هذا الوجه
وبيرون لهم مكتبة الفقيه أبو الريشة في تفسيره ان على ابن الأحباب
كرفم الله وجهه لم تعمم بيهول بالشطح فحال ما بينه وبينه التمايل في
انتقام لهما كفون وقول السيد الفقيه ليس بشرع ولوردو والعاد والآلة
ما شهروا عنه حين مثل عنه عن جواز فعل الأذوة التي لحقت في أيام

أَنَّ لَكَ أَثْ بِدْرٍ شَجَاعَ الْعَدُوِّ خَلَافَ عَكْنَانَ يَكْتُبُ لِغَطَّابَعَ
بِالْأَفْلَانَةِ وَأَوْكَى فِي الدَّرْعَةِ لَا يَأْتِي حَمَّ بِقَرَاءَةِ الْأَلْفِ وَمِكْتَبَ الْبَيَاءِ
كَيْرَفَيْ وَخَوَهُ لِيدَلَ بِهِ عَلَى اصْلَكَنْ رَسَمَ الْحَظَّ وَزَوَّدَ عَلَى خَلَافَ مِقْضَيِ الْفَيَّاَكَرَ
وَالْأَسْتَعَالَ **عَبْدَ فَوَّهَ**. وَالْأَسْتَرَةَ هَنَالِكَنْ لَانَهَا لَمْ يَكُنْ أَثْ رَفَلَةَ
الْأَلْامِ بِلَانَهَا هَبَى إِلَيْكَ بِإِشْرَقَتَهِ مَلِلَنْ أَفَوْلَ الْعَلَيْهِ الْكَلَامِ أَشَانَةَ
الْجَرَابِ دَجَلَ مَقْذَرَ كَاهَنَةَ قِيلَانَ الْقَوَادِ الْفَرَرَةَ وَالْأَصْلِ الْمَرَدَةَ إِنْ يَكْتُنَ
وَالْأَسْتَانَةَ إِذَا جَهَنَّمَ يَسْتَعْلَمُ لَكَمْ بِالْأَثْ رَبِيَّ لَا يَالْمَسْنَى فَيَقْبَحَ الْأَقْنَاءَ
عَنْ ذَلِكَ الْقَدَرِ يَرِثُ كَاتَ الْصَّوَرَيَانِ فَاجَبَ بِالْأَصْلِ أَنَّ الْأَسْتَانَةَ
هَنَلِمَ يَسْتَعْلَمُ الْأَلْامِ بِلَانَهَعَ بِالْأَثْ بِفِي الصُّورَةِ الْأَوْلَى الَّذِي يَوْدَعُ
بِدَلَزِي اسْتَرَةَ اصْفَلَهَ عَلَى اخْتَدَفَ الرَّبِيَّينَ فِيهِ فَلَمْ يَبْعَدِ الْأَقْنَاءَ
فِي الْأَلَانِ لِغَطَّابَ أَثْ بِالْأَيْطَنِ عَلَى اشْجَعَ عَسِيرَ الْحَقِيقَةَ وَهَوْ ظَاهِرَ وَلَا خَلَا
سَبِيلَ كَاهَرَ لِعَلَمِ الْعَدَافَةِ الْجَوَزَةَ لَدَ وَعَنَّ فِي الْعَدَافَةِ الْمَعْتَولَهَ لَكَاهَتَ لَيْهَ
بِفَوْلَانِ الْأَثْ بِيَدِي شَيْئَيِ فِي كَانَهَنَهَ دَهْدَوْجَهَ الْفَرَقَ الَّذِي امْرَفَهَ وَلَهَ
أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ **عَبْدَ فَوَّهَ** وَعَلَمَ مَعَنِ الْفَرَضِ إِنْ مَا يَسْخُونَ نَأْفُوكَ
وَذَلِكَ فَوْلَهَ مَا يَسْخُونَ النَّوَابَ بِفَعْلِ وَالْعَابَ بِتَرْكَهَ حَكَمَتَ لَهُنَّا
لَانَ الْمَبَادَرَهَ لِعَنِ الْمَغْرِبِ وَالْبَشَيِّ وَمَعْنَهُ الْحَقِيقَهُ وَلَا حَكَمَهُ الَّذِي يَوْدَعُ
الْأَرَاثَ الْأَرَاثَ بِعَلَيِ الْفَرَضِ يَاهِيَتَ بِدَلِلَفِظَيِ بِجَهَتَهِ لَمْ يَتَطَرَّفَ إِلَيْهِ
شَسَخَهَ وَلَا خَفِيَصَهَ مَعْنَيَ الْأَسْتَهَهَ بِهِ دَهَمَ وَأَطْبَهَ الْبَشَيِّ عَمَّ مَعَ التَّرَكِ حَبَيَانَهَ
مَعْلَمَهَ لِلْجَوَابِ **عَبْدَ فَوَّهَ** وَلَكِنَ عَلَلَوْهَ بِمَا يَقْضِيَهَ نَوْيَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ
الْفَرَضَيَهَ نَجَّا أَهْوَانِهِ إِنَّ الْمَفْرُوضَ عَدَمَ وَجُودَيَهَ الْفَرَضَهَ هَرَيَّاً بِدَلِلَهَ
وَلَالَّهَ حَرَجَهَ بِقَوْلِهِمْ لَانَهَ لَا يَجْلِلُ الْمَشَاقِ الْكَثِيرَ الْأَلَاجِلِ الْفَرَضَهَ لَانَهَ
الْمَفْسُودَ وَانَ الْجَاجَ إِذَا نَوْيَ مَطْدَقَأَجَجَ وَلَمْ يَنْوِيَهَ الْفَرَضَهَ هَرَيَّاً فَهَذَا لَكَهَ
حَالَهُ وَهَوَ احْتِمَالَ الْمَشَاقِ الْكَثِيرِ تَهْرُفُهَ لَا الْجَاجَ الْمَفْرُوضَهَ فَهَذَا لَعْنَتَهُ

مَشْعَنَهَ كَهَيَّهَ لَكَ الْفَوْلَهَ لَانَ فَعْلَهَ أَيَّا مَنْهَا يَسْعَى لِرَهَا بِفَعْلِهِ عَسَدَهَ
فَوَّهَ وَكَمَا إِذَا عَيْنَ الْأَلَامِ مَرِيَصَلَهَ بِهِ فَيَبَانَهَ غَيْرَهُ بِنَجَّيَهَ الْأَلَامِ وَرَفعَ
لِغَطَّابَهَ الْعَادِيَهَ لِعَيْنِهِ فَوْلَهَ مَنْ صَدَهَ مَنْصُوبَهَ تَحْلَلَهَ عَلَى الْمَفْعُولَهَ لَهُ وَذَكَرَهَ
لَانَ نَيَّهَ أَمَامَهَ الْرَّجَلِ لِهِتَهَ بِشَرَطَهَ لِلْأَصْلِ فَلَارِضَهَ الْحَطَاءَ وَالْعَيْنَهَ
لَانَهَ خَطَأَ فِي الْأَيَّامِ لَيَزْمَمَهَ فَوَجَعَهَ عَدِيهَ تَقْوِيلَهَ أَمَامَ الْرَّجَلِ لِهِنَّا إِذَا نَيَّهَ
بِجَجَ عَلَيْهِ نَيَّهَ أَمَامَهَ كَهَيَّهَ لَفَظَتَهَ بِكَتَبِ الْفَتاَوِيِّ **عَبْدَ فَوَّهَ** وَالْأَفْعَلَهَ
إِنَّ لَوْعَيَنَ الْأَلَامِ بِنَصَبِ الْأَلَامِ عَلَى الْمَفْعُولَهَ فَالْمَحَاصِلَهَ أَنَّ نَيَّهَ الْأَقْنَاءَهَ
بِالْأَلَامِ جَمَّا يَسْعَى بِهِ الْيَهَا وَأَمَانَقَيَّيَنَ الْأَلَامِ فَلَيْسَ مَلَازِمَهَ فَلَوْ عَيْنَهَ وَسَيَاهَهَ
خَلَافَهَ جَازَ لَانَهَ خَطَأَهَ فِي الْأَيَّامِ لَيَشَطَطَ فِي الْعَيْنِ وَفِيَنَهَ بِهِ دَانِيَيَ لَفَ
مَاسِيَّهَ مَنْهَهَ لَوْعَيَنَ الْأَلَامِ وَأَخْطَاءَهَ فَتَقْبَيَهَ لَمْ يَجِدْ بِخَلَافَهَ مَا إِذَا
طَهَ زَيَّاً وَهَوْ حَرَقَهَ لَا يَغْرِيَهَ **عَبْدَ فَوَّهَ** فَيَبْيَغُ إِنَّ بَنَويَ الْعَايِمَهَ فِي
الْجَرَابِ كَاهِيَّا مِنَ كَاهِيَّهَ كَاهِيَّهَ كَاهِيَّهَ نَيَّهَهَ كَاهِيَّهَ وَجَدَ فَقِيدَهَ الْعَوْمَهَ
لَانَ الْعَيْنَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ لَانَ يَقْتَالَ كَاهِيَّا ذَلِكَ الشَّمْسَهَ أَنَّ خَفَرَهَ يَرِجِعَهَ
عَبْدَ فَوَّهَ وَكَذَا لَوْ كَانَهَ مَنَ الصَّفَوفَ لَا يَرِيَ سَخْفَهَ فَنَوْيَ الْأَقْنَاءَهَ
بِالْأَلَامِ الْعَايِمَهَ بِالْجَرَابِ بَغَاهَيَ لَوْ كَانَ لَا يَرِي سَخْفَهَ الْأَهَمَهَ لَا يَجِدْ بِصَلَولَهَ
الْصَّفَوفَ بِنَصَبِ الْأَقْنَاءَهَ وَالْأَلَامِ فَنَوْيَ الْأَقْنَاءَهَ بِالْأَلَامِ الْعَايِمَهَ فِي الْجَرَابِ
وَالْحَلَلَهَ بِرَطَنَهَ زَيَّاً لَكَنَ لَمْ يَعْيَنَهَ بِأَقْنَاءَهَ بِهِ دَلِيلَهَ لَيَغْرِيَهَ اغْرِيَهَ
جَازَ لَانَهَ لَمْ يَعْيَنَهَ مَلِطَنَهَ كَوَنَهَ زَيَّاً وَذَكَرَهَ بِرَطَنَهَ وَتَدَلَّهَهَ السَّلَلَهَ
إِنَّ لَوْعَيَنَ الْأَلَامِ وَأَخْطَاءَهَ فَتَعْيَيَهَ لَمْ يَعْيَنَهَ أَقْنَاءَهَ وَادَلَّهَهَ عَلَيْهِ الْكَهَهَ
قَبْلَ بِقَوْلِهِ وَلَوْ كَانَ يَرِي سَخْفَهَ فَنَوْيَ الْأَقْنَاءَهَ بِهِ دَلِيلَهَ الَّذِي يَوْدَعُ
زَيَّاً حَادَهَهَ وَخَلَافَهَ جَازَ لَانَهَ عَرَفَ بِالْأَسْتَرَةَ فَلَعْنَتَ السَّمَيَهَ أَسْهَيَهَ
فَنَهَ بِهِ لَانَهَ حَرَجَهَ عَلَيْهِ لَوْيَقَلَ بِهِ دَلِيلَهَ الَّذِي يَوْدَعُهَ وَأَفْتَرَهَ الْعَيْنَ عَلَى فَوْلَهَ
أَقْنَاءَهَ بِهِ دَلِيلَهَ ثُمَّ طَهَرَ خَلَافَهَ بِهِنَّا يَكُونَهَ الْأَلَامِ غَرَّهَ الْأَيْمَنَ أَقْنَاءَهَ **عَبْدَ**

كون المراد كيف يصح قوله كان الواقع ان لم ينال الفرض بخواصه لان
 في هذه الواقع هنا عدم نية الفرض هرئي والا فلا يناسب التعليمه
 المعدل جداً بل ينافيه وينافيه والجحود به لا يعقل بعد ذلك قوله
 لأن صرفه لا الفرض لا عليه عملاً بالظاهر من جدائمه فانظر في بعض
 الانصاف مخبيها على الماء فعبد **فقيه** ولارياد في الفتاوى في ح
 سقوط الواجب بخفيه امثاله لا يمكن النقصان في فضيلتها ونورها
 مع الاشارة الى وجوز اطلاق الواجب الفرض عبد **فقيه** والروايات التي
 خلّى من الناس لا يصلح ولو كان مع الناس يصلح بحاله وبرأه قوله
 تعالى في حل المحتلين الذين لهم من صدورهم ساقطون الآية عبد **فقيه** لانه
 ضد الجواز لم يقصد الاجماع بخفيه اي عند جوازه الرب وخذ القائل
 بين دار الحروب ودار الاسلام عبد **فقيه** لا اغراز الدين وارباب العدة
 بخراج ارباب العدة ترجحه بالبينة ترسانة شيخ عبد **فقيه** ولم
 ارجعكم ما ذكرت الصوم والمحنة بوجه الترد في جواز هذا الصوم
 ان في تقويم تحدثت بالبعثة على شرعيته النبوية التي يحيى العيادة في العصر
 لان جميع بني نبيه الصوم الذي هو بادرة وبنية للنبيه التي هي عادة لم يحصل
 ذلك الفرض المطلوب بشرعيتها فهو جعل الصوم عن النبوة وترجحه
 للنبيه بالخاصية رسرا شرعيه اذ طعام برأسى شهد رأسى وسرايدن قن
 اذريخ وشئي عبد **فقيه** وكذا الزكوة وكفارة الطهارة وفيفه ان الزكوة
 وكفارة الطهارة بخليه بحسب ترتيبه في الدرجات لأن الاول وجيشه يحيى
 الرب والثانية بالياب بحسب ترتيبه الاول اقوى من الثانية وليس المراد
 بالاسنوا بشورها بالدليل القاطع ببريل انه جعل الزكوة اقوى من كفارة
 البهتان عبد **فقيه** وفرق بمحبته في التفصيجه بين الطلاق فلا يصح وبين التفعي
 فتفع خلاف الشهود اقول كان الظاهر ان يقال العقى باسقاط

لفظ

لفظ بين قرطبيين لا اد انتها يضاف ابداً الى متعدد وكان المصنف
 فائس على قولهم بهذا المال مستتر بيني وبينك مع وجود الفارق بين هؤلاء
 اما جاز لله ففقط على قاعدة كلامه بـهـ قوله اذا اعطيت شيئاً على الفرض المجرور
 اعبد الخافض ثم علم ان المرأة بفتح المثلثين من التوجيه لصدر الشرعية
 بل فروع الکرابيسي والدربيش عدم كونه من التوضيح انه لم يذكر اسم ولا رقم
 ما يتعلق بهذه الكلام ثم البدل على كون المرأة به فروع الکرابيسي ان المصادر
 في اخر الاستثناء بعضها كلهم يقول كذلك فروع الکرابيسي تتفق معه بحسب فلسفته
 عبد **فقيه** وفي المسوظ وقال ابو يوسف حدثني عن عمان وجهه ما ذكر
 في المحادي وله فرض المخلاف ارجاء المخلاف بما يشيرها في تجاهد خالصته من
 الفوارق بهذه الفرضية يتحقق بهذه الكلام بما سمع لخلافه وان كان عموماً للفرض
 يتحقق حالاً فهذا ایضاً وقد تخرج الامة فخر الدين قاضي كان في ذي واه بان فروع
 المتكلمان اقى لخصوص لفظ يتحقق العم فابو يوسف حدثني بعنوان الفرض
 ولا يعتبر عموم لفظ امام محمد بن حمزة في عمل عموم لفظه ولا يعتبر بالفرض وفروع
 عليه مسائل يتعلق به واما البحث في تقريره فعلم ان هذا اصل مختلف
 بينه وبين عبد **فقيه** وفي الكثرين لبيث او اكلات او شربت ونوعي معنى الماء
 اصلاً يبغى لوقاها ان لبيث او اكلات او شربت وان شربت فالمردود
 وانه من فرصة صاحب الكثرين لام من المتكلم المخالف ونوعي للبسن المعين في المثال
 الا قول والطعام المعين وفي المثل الثالث او الشرب المعين الاله لا يقصد
 اصلاً اي لا اعفنا ولا ديانة لان الطعام واللبس والشرب بكل واصفها
 ثابت افتراضه خروجه لفسح الكلام ولا عموم للفرض عبد **فقيه** ولو زاد
 ثواباً او طعاماً او شرباً او زينة يبغى لوزاد لفظ ثواباً في المثل الاول لفظ
 طعاماً في ايجي وشربها في الثالث بان يقول ان لبيث ثواباً او اكلات
 طعاماً او شربت ثواباً ونوعي ثواباً معيناً او طعاماً معيناً او شرباً مخصوصاً

صدق ديانة فقط لا اقتصاداً وإن عدم كون مصدر قاعدة فضاءً فهو نزاع الخصوص
خلاف ظاهر المتبادل من اللفظ لأن ظاهر الكلم العمومي في دعاء أداء التحفيز
يريد التحفيز على نفقة كان متوفياً لها بصفة القاضي لربنا لا لعدم مجوائزه
أي ورثة فالمعنى الفاسد في التدوين في بحث الاقتصاد، وأعلم أن
الإمام مجتبى القطب بعد دراسته قد ذكر في الفرق بين المتألبين لكنه
قولهم وآلة لا يكتبونه ذكر المتصدر صريحاً وقولهم والله لا أكل أكلة ذكره
صريراً يجبره واردة التفصي في الشأن لا الأولى سوالين وجوابين وفيه
وقوام الدين الافتخاري صاحب غاية البيان أراد الافتخار بالمرء في شرح
الستي بالبيان بمعنى من التخييب في الأصول **فهي** تقرير سواله الذي
والجواب على اجابته الإمام العلامة عز الدين وكفى بالآمرين تخرج الجهة بالتهم علطاً
وخلطاً حيث اجاب بما اجيب به غير السؤال الثاني وعند ما يحصل عليه
لقول ولا يصح تعديل الشأن به فما سمعت عبارته بما هاجه حتى يدرك
الظاهر المضاف بصدق ما ذكرت فعبارة المحتجة بهذه عان فليل
لا يقدر أكله وهو مصدر ثابت لغة ففيه كفره لا أكل أكلة كلن المصدر
إن بت لغة هو والدلالة على المذهب لابع الأفراد بخلاف قول لا أكل أكل
فإن أكل أكلة في موضع النفي وهي عامة فيجوز تحضيرها بالذمة فإن
قيل إذا لم يكن أكل عاماً يبقى إن لا يجتنب بكل أكل فلت إنما يجتنب لانه
مندرج تحت مذهبية الأكل لأن اللفظ يدل على جميع الأفراد أنتهى عمارة
الافتخاري بهذه لا يتعال لأنكم إن المقصود لعموم لا إنترى إن من جاف
إن لا يشرب ولا يمسك بكتلة شرب بكل واحد منها إلا شريرة وبليس
كل واحد منه الشاب وپرسا مما لا يذكر في العلم لاما نقول الشيء تعلمه
بالعلم أتعلمه عموماً فما يضر وربما عموم الغوايات بما يدخل على اللفظ فما
عنت أشياء لا أقول فلان نزعونا فيه لاما نقول به لظهوره وفروعه الكثرة

في موضع النفي وإن جبت ثانٌ في فلان ثم ذكر وكما أمنا في نفي العموم عنه
لغة فلما لم تثبت العموم لغة بيان بدل الضعف عليه تثبت التخصيص فلم يصح
ثباته أنتهى فاقول لا بد وإن يتبين مراد الامر العلامة أول ومراد شاعر
المعنى ثانياً حتى تبني ذلك وجهاً الاختلاف في المثال فحصول السوء
الاقل مطابقة الفرق بين قوله تعالى لا أكل دون ذكر المصدر حرج
وهو قوله لا أكل أكل بغيره صريحًا وادعًا لغيره ويبيّنها بيان فعل
بدل على مصدره بالدلالة التخصيصة ودلالة الفعل على معناه التخصي
دلالة لغوية فكان ذكر الفعل الدال عدته بغيره المترفع بالمصدر عكوف
صح ارادة التخصيص في الصورة الثانية لم يصح في الالامع عدم المعرف
بغيرها في الواقع وتحصيل الجواب فيه ان الفعل وإن دل على مصدره
المدلول عليه بحسب اللزوم لكن ذكر المصدر المدلول عليه والمعنى المأبدي
لا يعني الأفراد بخلاف المصدر المذكور صريحاً فأنه بدل على الأفراد لكنه
ممكن وافعه في سياق النفي فتم بمحض اراده التخصيص في الصورة الشجنة
دون الالامع بناءً على ان جواز اراده التخصيص في نوع جواز ثبوت العموم
فتشتت منه بهذا الكلام سؤال ثالث وهو ان المصدر المدلول لوعي
ليس عالوجب ان لا يجنب بحال اكل وشرب مع ان الواقع خلاف ذلك
حالاً بحال اكل وشرب وليس بهذا الامتناع العموم فاجاب بما
حاصل ان الالامع في العموم لكن بهذا العموم عموم ضروري للفوبي
حيث يجوز فيه اراده التخصيص ومنع العموم ضروري لان الى لفظ بيان لا
يفسر منه ما هي الالامع فلو مصدر منه فرد منه الأفراد الاكلات يلزم ان
يفسر منه ما هي الالامع الالامع جدولها في المأبدي الالامع ضمن الفرد ويعني
العموم ضروري داماً العموم المستهدفة من المصدر المذكور صريحاً كما اشدر
البيهقي قوله فان اكلانك في موضع النفي وهي عامة التي بهذا المقصود مراد

اللام واما الانعما في وبعد ما حصر النول على هذه المسوال اجاب بالشك
ان اردت بالعموم العوم المفروض فلا فلائم وجوده في اوان اردته
العموم المفروض ف فهو متحقق في هذه المسوال لكن انتفاء العموم المفروض كاسلم
عدم جواز اراده الشخص نفسه بهذه الكلام جواز هو مطابق للواقع لكن تعليمه
وجود العموم المفروض فيه بضرورة وفروع الكفر في سباق النفي خبط خلط
لانه لامعنة لهذا التعليمه بعد ما نفع وجود العموم المفروض في هذه المسوال
اذا العموم النافع فيه ضعيف الجهة عموم لغوى لا ضرورى ولعل من اعلم
ان بعض ارباب الاصول علّلوا وجود العموم في المثال الثاني بضرورة وفروع
الكفر في سباق النفي ثم انهم ادّعو العموم المفروض على عموم المثال الاول
فعلم ان وجوبية العموم الى العزوبي هو بضرورة وفروع الكفر في سباق النفي
وان لم يتبين بحسب هذه الكلام تعليمه للعموم في المثال الثالث فلا يصلح وجهه بالتعليق
العموم في الاول فحملت عكل اصحاب الصور به بالاضراب نكاح الصواب
في التعليمه فيها ان يقولون ان انتفاء ما يهبة الاكل يستلزم انتفاء جميع المأشردة
المكان في الخارج اذ لو ثبتت في الخارج فرد منه الا فراود الاكل لا تستقيم ما يهبة الاكل
اذ لو وجد لها في الخارج الاشياء من الفرد كما حصره اللام ثم يجيزون ان الشاعر
الذكور قوام الدمن الانعما في معنى الحال فصلفة قد زل قدره في شرح المذكور
في النهاية موضع كثيرة حيث لم يعرض على المراد في اخذ الكلام من العموم
فاخلى في النقل فيما نقل رعما منه بأنه مراد الاشلاف في ثبت وجود الاشلاف
فيها في التحريرات التي حلّ بها على حواشيه حيث فتحت نفسها باذوه العقول
السيئة والازمة الستيقنة عبدبنالنميري وفي المتن لوقاية الموطنية انت
طالق ثلائة للسنة وقع منه كل طهر طلاقة انج لان الواقع على هذه الوجه
مع الطلاق السج قوله واننوى ان يضع الثالث اسعا او عند
كل شهر صحت استهان لان الطلاق بهذه الوجه وان لم يكن مسددا

من جهه الابعاد لكنه مسنون منه جهة الواقع بمعنى ثبوت و نوعه بالبيان يمكن اراده بهذا المفهوم كونه نسب تحملات للفظ ذكره الامام الراغب في الحديث انه من كتب الطلاق عدد **فوج** ولا يعبر بالبيان **فوج** مصدر من معنى الاعبارية لان المصدر المعنى والاسم المفعول واسم الزمان والمكان من باب المزارات كلها على زنة واحدة **عبد فوج** كمن هو وما بعد فوج حيث الفتن مررها على الحديث الصحيح نحو لان النبي ع قال من فضائل متى خلا شر الامر حيث كان نكث عليهم عبد **فوج** فان تركها للدالة كيت حسنة لمن يعنى ان ترك المعصية وترك الذنب كتب له حسنة لقول العنكبوت اما من خاف مقام ربيه جتنا و نهى النفس عن المسوى فان الحسنة هي المسوى الآية وقد ذكرت ان فرط الشروع في المتعلقه باشارة المتعة عن المعصيه من دون الآية بعضها بطرق التبرير وبعضها بطرق الاقتداء في بحث الزوس عبد **فوج** قال في المقطع قال الحج سمه علم النصارى الفقه والقرآن لعله يرشد الى نحو يعني علم في الفقه والقرآن راجيا بالاهماء و قوله ولا يمس المصحف حوازان يكتبه كل ما انبأ به صادراته المصنفة او فيه ابداله وان يكونه فرضية مقول بالريح رفواه منه عطفا على قوله على نحو ولا يضر الاختلاف بالاشارة والاخبارية الوضوح موضع المكابيت عبد **فوج** ولاتفع الکفارة من كافر فلا يغدر بغير الح يخان الكفارة وان دارت بين العقوبة والعباس يمكن الغالب في ما سمعه العباس فلما تفعه من الكافر لعدم الاهادية لها فعن قوله فلان يغدر بغيره اي لعدم ترتيب الاوامر يعني لما لم تفعه من الكافر لم يغدر بغيره لعدم قائل في الانعقاد وللزوم مختلف المؤشر عن الاشر عبد **فوج** وقول تعالى وان يكتشو ايمانهم اي الصورى نحو جوابه ضل وقد ذكره في انتقام فلتعم لا ايمان للكفار مع انتقد عزفه فائل فالله اكبركم وان يكتشو بعد ايمانهم ونفعهم الشئي فرع انعقاده فاجاب بالاراد بما يأنهم الصوريه يعني اذا انقضوا ايمانهم

الصورية ولم يكونوا مقترين على اهضافهم فلما تدل على كونها معتقداً بما ثرثروا
عبد الله - دليل محبة النبي عليه السلام بالارتداد اذ امارات عليهما كان اسلام
 بعد ما كان في جوهر عدم فلامانع منه عود ما والافوز عود ما افطر كما ذكره
 العراقي في قوله اذا امات طبلها لا فائدة لان اذا امات مضر اعد الارتداد يكون
 كافراً ويحيط جميع اعمال فعلها في الاسلام فهذا الكلام ببرهان غير محتاج الى الردية
 والبسه ولكن قوله والا ففي عود ما افطر ثم كلام غير سليم عندي لانه قد ذكره
 التفسير العتير والبرهان بقوله ان رجلاً مدعوه ابطلوا كان مشرعاً بمحنة البيهقي
 عليهما السلام قد تبني في علمه خلاف الصدق في رفع المذهبة في جمع الاشراط
 روى ارسل ابو يحيى الصدقي سيف الله المسوى على المشتكين خالد بن الوليد
 لما رأته فاربعة وهم جيش فخر طلحى والاثم وكان رايد عسكراً للنبي
 في تلك المعركة بمناسنه الانصارى مقبلاً خاتم النبوة الخامن السترة فصادف
 بطريق الكفار فعاتئ معلم الماء صار شهيداً ثم بعد ما فر وادخل امام
 اسلام حتى ان بعض اصحابه قال حسن سلام ثم قيل له قد لقي امير
 المؤمنين عمر الغاروي في ابيات خلافة حين يطوف بالكعبة فاخذ عمر ضراه
 عنه بيده وقال ويا طلحة لم تفعل ما فعلت الا ان يقتل في مخانقة
 ما نفعل طلحة وتمس انس فدلت هذه القصة على ارجاع الصحايب بغير قبول
 اسلام الصحايب اذا اعادوا اليه من الردة بعد موته النبي عدم كمالاً يخفى
عبد الله - ولو قال كل ملعوك اهلك فهو حرج وقال عنيت بارجال دونه
 النساء وبناته يعني يصدق في نسبة التخصيص بياته ففيها شارة لـ
 عدم كونه مصدراً فضلاً ويشبه به كونه المثير لخلاف اظاهر المقادير
 منه العباره لا ظاهر العباره هو العم فباده اراده التخصيص ببرهان
 التخصيص على نفسه فكان مشرها في هذه الدعوى فلا يصدق القافية ساء
 على صدر الاعدام جواز المحاجة كما ذكره العلام الفقير اذ اورثي

في بحث الافتضاء وقد مررت الاكثرة اليه مني سبقاً **عبد الله** - خلاف
 ما لو قال ثورت السُّود دون البيض وبالعكس لم يصدق ديانة اهضافه
 كما لا يصدق قضاؤه المقصود ان هنف المثلية متلبثة بخلاف ما لو قال
 ثورت السود دون البيض او ثورت البيض دون السود حيث صدق ديانة
 في اراده التخصيص في الاكثرة الـ الثانية ووجه الفرق بينها اى اليوم الخمس
 والحقيقة وهي از وفیر ما كانها من سن النصف وهو الـ فیکن جیان التخصيص
 في الصورة الاكثرة لا تملوك لقطع عام عم يصدق على الذكور والإناث
 كلها ها هي فنيـة الرجل تعيـن اللطف بعض مختلاـته وهو لعنـي تخصيصـها
 في جوزـ بخلافـ البيـزـ والـسـوـدـ وـغـيـرـهـ ماـ لـاـ وـهـافـ لـاـ هـاـلـيـتـ مـنـخـلـاـ
 اللطفـ اـنـ الـ فـرـادـ وـمـنـ جـهـةـ تـحـصـيـصـ الـعـامـ باـلـبـيـةـ انـ يـقـولـ وـاـنـهـ لـاـ اـشـرـ
 وـيـرـكـبـهـ الـدـارـقـ بـهـ الـيـوـمـ اوـخـوـهـاـ فـكـلـمـ نـاـشـ مـنـعـدـمـ الفـرقـ بـيـنـ تـحـصـيـصـ
 الـعـامـ وـنـقـيـدـ الـطـلـاقـ تـاـشـلـ صـبـدـ **عبد الله** - اوـ اـطـلاقـ فـالـمـعـتـدـ هـدـمـ زـيـفـ اوـ انـ
 يـلـوـنـ مـفـصـوـهـ الـبـنـادـ اوـ اـيـقـاعـ الـطـلـاقـ اوـ اـيـقـاعـ العـقـنـ فـالـمـعـتـدـ هـدـمـ
 وـقـوـعـ الـطـلـاقـ اوـ اـعـقـوـقـ فـضـهـ هـشـةـ لـاـنـ فـيـ قـوـلـ آـخـرـ هـوـ الـقـوـلـ بـهـ كـوـنـ
 وـلـكـنـ ضـعـفـ لـاـ يـنـقـيـعـ الـاعـتـدـاـ دـعـيـتـ **عبد الله** - فـانـ ثـوـيـ معـ شـتـئـنـ فـتـلـاـ
 دـخـلـ هـاـ اوـلـاـ وـلـاـ فـانـ ثـوـيـ شـتـئـنـ فـتـلـاـنـ اـنـ كـانـ دـخـلـ هـاـ اوـلـاـ جـهـةـ
 لـهـ وـالـتـرـفـيـهـ اـنـ زـوـجـ فـادـرـ عـاـيـقـاعـ الـطـلـاقـ اـنـلـاـنـ عـلـاـ غـيـرـ مـدـخـولـ هـاـ
 جـلـهـ لـاـسـقـرـةـ فـاـذـوـيـ الـمـعـيـةـ يـكـنـ مـوـقـعـ اـجـدـةـ فـيـقـعـ وـاـمـاـذـوـيـ
 الـعـطـقـ يـكـنـ مـوـقـعـ لـلـنـدـلـاـمـتـفـرـ فـقـتـبـيـيـ بـاـلـكـوـدـ لـاـنـقـعـ الـعـيـةـ لـمـرـجـهـ
 فـهـ الـحـلـيـةـ بـسـبـبـ اـيـقـاعـ الـطـهـةـ الاـكـوـ عـلـيـهـاـ فـقـادـ فـرـقـ الـثـانـيـةـ وـالـثـالـثـةـ
 حـالـ كـوـرـهـ اـجـنـيـةـ تـفـرـ صـالـهـ لـاـيـقـاعـ الـطـلـاقـ هـلـيـهـاـ وـهـيـ مـعـنـ قـوـلـ وـلـاـ فـانـ
 لـهـ **عبد الله** - لـاـنـ تـشـيـيـهـ بـجـعـرـ ماـ لـيـعـهـ اـنـ هـنـفـ الـكـلـمـ فـيـلـيـجـعـ
 اـعـضـاءـ الـحـرمـ فـيـجـعـ فـيـضـنـ هـنـفـ التـشـيـيـهـ بـعـضـوـلـحـرمـ لـاـنـ الجـزـءـ يـوـجـدـ

في معنى الكلف كان جواب لما يقال إن النظائر تبيه الرؤبة بالمحض في
 عضو بحزم النظر وليس في قوله أنت على كافٍ بهذا المعنى فاجب بناءً
 على شبيهة بغيرها في وجوبه فمعنى التبيه بعضاً بحزم النظر عند **فخر** لأن
 الأفعال المأمور به مفعول بها المأمور لا يستلزم نفي النبات عن لأن
 النظر لأن صدور الأفعال منه المأمور لا يقتضي نفي النبات عن لأن
 الوكلاء كلامهم يقصدونهم الأفعال مع كونهم فواجاً عبد **فخر** فما قالوا
 اعتبروا ذلك في الكلام يعني أي فما قالوا عنهم بهذه القاعدة كانوا في الكلام
 وهو الأصل في الغوص باعتدال قافية اسكتوس للجني طبعة فكتبة ماسورة
 لا موصولة ولا موصولة بعد عدم استئصالها وليس هندا التركيب به الموضع القى
 بحسبها حذف الخبر لفقد بوعن الشرط من شرطه طلاقه وجوه تزلف
 فيه وهي جميع الحال المفرا وتحل بعد ما كان متداه اسم فقبله مضاداً له
 إلى مصدر صريح أو ما ذكر فالقول في خلوهم اختط ما يكون الضرر بما يأكله
 الشياخ قوله **مَا ذُكِرَ بِأَنْ يَكُونُ الْعَيْدَةَ إِنَّهُ وَهُوَ شَفَرْ عَبْدُ فَخر** فعما
 سببها وبه هو يبشر ألا القصد فيه المأمور في الكلام فمعنى قوله
فَلَا يَسْتَعْنِي كَلَامًا مَا نَطَقَ بِهِ النَّاسُ وإن يعني عليه ما يهمني غير ما يساند
 وأما معنى قوله **إِذَا حَاضَ فَلَكُمْ نَهْجَةٌ** فإنه تعالى يحيى عذر في حذفه لما لا وجه
 له أصلاً لأن استفاء القصد لما يتحقق في النية التكليم لفظ البعض الذي
 يتكلم معه فوق قوله **وَفَرِعَ عَلَى ذَكْرِهِ الْفَقْرَ** ما إذا أضاف لا يكتفى إلا آخر ما ذكر
 لا يتحقق على الأطر المتأمل وكذا كذلك في قوله **وَلَمْ إِرَادَنْ حَكْمَ مَا أَدَدَ**
 كما يعني عذرها أو سررتها وإنما المقصود بالتفريح على هذا لاعتراض **فخر**
 المذكورة بقوله **وَلَوْسَعَ آبَةَ السَّعْدِ** من حيث أن قوله **وَفَرِعَ ذَكْرَ**
كَثِيرَةٍ فانظر بعض الأنصاف متجنبًا عن الاعتقاف عند **فخر** ومن كلام
 المنادى المأمور **فَإِنْ قَصَدْتَ مَذَادَهُ وَاحْدَدْتَهُ** فجرت على غير من

على الفرض المأمور وما جرت في هذه العادة وهي المأمور بمحضه
 المنادى المأمور **فَإِنْ قَصَدْتَكَ لِكَرْقَنْهُ** **مَذَادَهُ** واحد **دَعَيْتَهُ** **تَعْرِفَتْ** وجوب
 بناؤه على الفرض كقوله **يَا رَجُلَ كَحْوَيَا زَبَرَهُ** في التحويين على ما يترافق به قوله
 على الفرض بحمل الحكم بناءً التشبيه والمجمع والاسماء **الْمَعْلَةَ** **عَدَدَهُ**
 والآلة يترافق وابن النفس **أَنْ** **لَمْ يَقْصُدْ دَرَادَهُ** واحد **دَعَيْتَهُ** **تَعْرِفَتْ**
 لم يترافق لم يكن على الفرض فوضع قوله **وَاهْبَ** بالنفس مكانة تكثيره للعافية
 يعني أن مفهوم المقابلة لقوله أن يقصد **دَرَادَهُ** واحد **دَعَيْتَهُ** **تَعْرِفَتْ** يعني على
 الفرض **كَانَ يَقُولُ** **وَالَّذِي** **وَانْ لَمْ يَقْصُدْ دَرَادَهُ** واحد **دَعَيْتَهُ** لم يترافق لم يكن
 على الفرض إلا أنه **عَدَدَهُ** ما هو مفهوم المقابلة لـ **دَرَادَهُ** وهي أى **دَرَادَهُ** **جَلَّ**
 المعدول إليها ولم يقيده ما هو مفهوم المقابلة لـ **دَرَادَهُ** **كَحْوَيَا** **لَكَتَنَهُ** **وَهِيَ أَنْ**
الْأَدَمِ **بِنَاءُهُ** على الفرض ولا يفهم منه أن حكم المخصوص **أَنْ شَيْءَ يَهْنَدَكَ**
الْقَدِيرَ **فَلَمَّا وَضَعَ قَوْلَهُ** **وَاهْبَ** بالنفس موضوع مستفيد منه عدم البناء
 على الفرض **بِزِيَادَةِ أَهَادَةِ حَكْمِهِ** **لِخَفْوِيِّ الْهَارِبِ** **بِالْفَسْبِ** **بِلَادَكَ** **الْقَدِيرِ**
لِقَوْلِهِ **لَا عَنِي** **يَا رَجُلَ أَخْذِيْرِي** **عَدَدَهُ** **وَمِنْ ذَكَرِ الْعَلَمِ الْمُنْقُولِ** **مِنْهُ**
 صفة المقول منها دخل عليه **وَالْأَقْلَانُ** يعني العلم المقول به صفة المعنون
 مشقة **كَحْوَيَا** **وَصَعْبَ** **إِذَا رَدَبَهُ الْأَنْتَرَهُ** **إِلَيْهِ الْمَعْنَى** **لَا مَيْلَ** **وَهُوَ دَاتَهُ**
لَكَنَّ **وَذَاتَهُ** الصحوة **أَدْخَلَ عَيْدَ الْأَلْفِ وَالْمِ** **وَيَهَالُ الْمَنِ** **وَالصَّعْبِ**
وَانْ لَمْ يَقْصُدْ بِالْأَشَانِ **إِلَيْهِ** **يَلْقَدَهُ** بجهود معناه العلمي فهو ملاصقه
 معنون آخر لا يدخل عليه لام التعريف في قال حسن وصعب والمراد بالأشان
 إلى الصفة ملاحظة معناها الوضعي بعد ما كان المقصود الأصلي والغرض الأدبي
 المعنى العاشر هذا المخصوص المراد به الكلام ولكن بقى له هنا بحث وهو أن قوله
 المقول صفة للشخص في قوله لم الصفة **كَانَ يَكُونُ صَفَةً** جرت على غير من
 هي لفكان الواجب عليه أن يقول المقول **يَا رَجُلَ الْفَسْبِ** **لِلْمَفْسُولِ**

لان ابراز الفيفر صفة جرت على غير من هي لواجب في الصفات وان لم
 يجرب في الواقع فلا يجوز شهادته بحسبه كما جاز بذلك زيد بغيره بل الوا
 جب ضاربه هي بابراز الفيفر ولافرق في وجوب الابراز باي موضع
 الدليل وفيه مرجع بالخاطل الهندى في شرح الكافية في بحث المنيات
 وينكر ان يحيى بن المنقول ثنا بن علي بن عبيدة كونه صفة جرت على غير من
 هي لصفة اذا اتيت تعلق كلية في قوله المنقول منها بالتفوقي فشك
 ان يكون محل الجار والجور النسب كونه مفعلا به صريح للمنقول واما اذا كان
 الجار والجور رفقاء مقام المقاول فيكون بمجموع قوله المنقول صفة للصفة
 على ان يكون من قبل صفة جرت على غير من هي لفلا يجب ابراز الفيفر قوله
 بكون الجار والجور مرفوع الحال كونه قيم مقام المقاول للمنقول فيكتفى بمجموع
 قوله المنقول هراؤ صفات الصفة بما لا يلزم لمحذف عبده **نه**
 مقصود به ذلك نجاح الوزن المفروم من الوزن والرجوع الى الشافعى هنا
 ان المدلول كرجحة الضمير في قوله شئ اعدل وهو اقرب للقوى الآية
نه وهل انت الا اصبع دفعت وفي سبيل الله ما لقيت نجا اقول بهذا
 الكلام المطيف صدر من صدر الرسال يوم الخندق حين اخذ الامة منه
 بدستوى القاريئ رضى الله عنه وضررها على الصورة الصالحة قد مرت بعضاها
 وهم من حسنة ذلك الغرب فعن قوله وفي سبيل الله لقيت ان ما في ذلك
 يعني اصحابه الامر ملائكة في سبيل الله وكمائن فاي تغامر ضائقا
 عن به فان الله لا يرضى اجر العاملين **نه** وقع ان شافت في قيم العادة
 التي يهدى ونوقعت العبارة في انسنة التي رأيناها ولكن لا يخفى عدم ارتياطها وجعل
 بهذا الفعل ابرازها بهذه الجملة سقطت به فلم الناسخ الاول ثم ان قد طالت
 اكثرة من العادة الموجزة في دياننا فوجدت ما تتفق في الخطوط والخطا بحسب
 لا تقبل الصيغة والاصلاح في هذا الجنب الا ان احقر لك قد زما فهم من

من عبارات السفينة ومقدارها العقيقة بعد ما اصلحها حاصل على
 في الاصلاح عبد **نه** وحاصل ان شافت في الاذاله بعد تيقن في المعا
 وانت شافت بفتح الميقات عليه لا يذهب عدك ان شافت في الاذاله بعد تيقن
 في المعا كثرة قدر تيقن اس بفتحها فترى انها اذاله جعل المعيدين مرتدا
 واصد بعوم تكاليف سعيد كرو بقوله والحاصل ان ثبوت الشك من عدم تضليل
 هذى انت اول العيدين امثال عبد **نه** الذي بوجب اشتراك في ظاهر الباشرة
 دم الباقيين بقوله الذي فخر في قوله ثبوت الشك بفتح اس بفتح اس
 في كسر الطرف المضبوط ومكان المعا كثرة وفي كون الرجل متحجج في المحسن بوند
 اورث في ظاهر الباشرة في الصورة الاخرى وفرا باحدهم الباقيين في الصورة الثانية
 واعلم ان فرضه صورة صورة غير المضبوط مشكلة كافية ارتفاع تحبسه فرضه
 صورة باحدهم الباقيين مشكلة كافية ارتفاع معصومة تم فرضه
 في ظاهره وفرا باحدهم المضبوط جازت الصلوة مو وكم اذا الحال في اهل المحسن لاذن لاظنه
 اشتراك في غير المضبوط باحدهم الباقيين جاز قتلهم وفتح محل مجزء المعا على
 هذى المفهوم هنا، على ان اشتراك في كونه غير ظاهر لا يرفع الطهارة اليقون بخلاف
 وذلك اشتراك في كونهم غير معصوم الدم لا يرفع الباشرة اليقون بما قبله
 ولما كان الفضل المذكور مراد بعض الاشلاف فيه الفهم، ولم يكن مرضاها
 هذه زيف بقوله الا ان بعده لم يتبلي الماء ثم تجف عليهها اعنة قولهم العيون لا
 بزال اشتراك معه يعني الان هذى انت اول ان بعده لم يتبلي الماء ثم تجف
 عليه اعنة فلهم البغي لا ينزل اشتراك معه لاذن لا يتضور حرج ان يثبت في محل
 ثبوت العيون لا يحصل ثبوت العيون مثلها بحال الطهارة وباشرة الدم ولم يثبت
 اشتراك في زوال الماء بحال زوال الماء مثلكما وجزء ما يحيى فرض معلوم في العيون
 والعصمة في وضع المسلمين فاشتكى في المسلمين فوالباشرة والعصمة
 العارضتين لاف الطهارة والعصمة الاصلتين الجزيئتين وهذى الذي

فلا ينكر من يهتم بقوله من المأمين والغافلين فعملياته البالغة على منفي
خلافه عواده وأما ما يبرر بوجه مدعى الالكاراه على مبنية مدعي الطوع فلأن
مدعى الالكاراه من مستحدث خلاف الظاهر وبنيته كل من يحيى الطاهر أول من
بنيه المفتكتب به فهذا اصل هم يراجع اليه حين تعارض البيانات وفي
قوله وعليه الفتوحى اشتراطه ان فيه قوله آخر وهو زير وجه مبنية مدعي
الطوع ولكن ضعيف عدته ^{عده} ولو اذى المشترى ان التحريم مبنية على
قول لم ارأه الا ان صريحاً يعني لواحق المشترى كونه طارئ المشترى لعدمه
وادعى البائع كونه موزع كيده لم ارجوك هذه الصورة صريحاً ولكن قوله القول
لمدعي البطلان يقتضي قوله قبول المشترى ايضاً المشترى من مستحدث باصل
التحريم باعتبار ان اشتراطة المحرمة في حياتها وهو مستحدث الى ان تتحقق
دوالها بعد ^{ذمة} ثم بين ان الاصدقاء يعني ثم طهارة لا جبل فمعنى النون
لكثرة الاستعمال الموجب للتحريف ثم حذف ضمير الـ لـ صدف مع النون شافع
ومنه هذا اقبيل قوله ^{لـ} ثم ^{آخـ} دعوه به ان الحمد لله رب العالمين عدته ^{عـ}
ولا يرد عليه ما لا فرق بينهم قالوا لبزم ثقليته دراهم لأنها أقل الجماع
يعنى ولا يرد على ما قلنا من ان القول للغاء عدم فتنى الزيادة التي اذ عاشرت
مالا فراجل لا خود راهم بالقول لكن دراهم ثم فسرنا بما يهدون دون ذلك
وادعها خصمه الزيادة عليه اي على ما دون الثلثة بان يدعى ذلك فان الفرق
قالوا في هذه الصورة بلبزم حلية ثلاثة دراهم ولا يصدق في ما دونها فقوله
ما ذرهم قالوا لبزم ثلاثة دراهم تعليق المعنى بحسب المعنى يعني لو ورد عليه
سؤال لو رد فيه هذا الوجه عدم لكون الغارم مصدقاً في فتنى الزيادة التي اذ عاشرها
المقصوم في بهذه الصورة وقوله لازها أقل الجماع تعليق المعنى يعني عدم ورد السؤال
المذكور مبني على كونه أقل الجماع ثلاثة فهو خذل بوجها قراره بالقدر المبين فيه وهو
الثلثة وقوله وعليه اي على المشترى مبني الاقرار اي باؤه فلقطع المبني هنا

ح عنده يهود العدم

او يستحبه فان كتب او يحيى بادنى ما يظلى عليه اسم الكتب او المطبخ باسم العقد
والآية رد بعثا رفوات الوصف المزبور بالشروط في العقد في صيارة المصنف
قصور بحسب تمامه بالفصل الذي ذكرنا عبد ^{هـ}. وفي البداعي بعدة اخراجات
و قبل في البول يعبره اخر عمال وفي الدرم من آخر ما رأى في كلية ماصدرية في الجبل
الثانية لا موصولة ولا موصولة كما لا يتحقق عبد ^{هـ}. فقال بعثا بعثات فيه
و به مكتب البداعي وقال المشتري ففاتته وهو في ملكي فالقول للشروع في اخذ
الاشارة والمحضون منه حال الرجل الفقير الى زمان مكتب البداعي بعثا بعثات
المشتري لا رشن يعكس الجنائية مقتضى هذا الاصل كما في القول للشترى لان الفقير
حاوشت فكان ينسى ان يعناف الى اقرب اوقاته وهو وفت ملك المشتري
كان القول له في اخذ المشتري ارشن يعكس الجنائية واغوا وجبا لارشل زلام
يجرب الفضائح في الاطرف بين البعيد والاحرار كما اصرح به فوجي الكتب
الفعالية عبد ^{هـ} وانما اغروا عن بين القاعد لاجل حكيم الحال وهو
ان سبب التحرر من ثابت في الحال فثبت فيما مضى ان يتحققان في زمان اللئلة
اصحاح يعكسها بالحال وبوعدنا تجدة في حق الدفع لافي حق الاشكحة
والورثة في بين الصورة متسلكون نسبة تحرر من الثابت في الحال على وجود
فيما مضى في يصلح لهم حجه في ذلك تكون الاستعاب غير صالح للحجية فتحجج
الاسقفا في كان القول لهم ببيان فيما اذمات سلم وخطبة فطرانية في مسلمة
بعد موته وقالت قبل موته وقالت اورث لابيل بعدة فالقول لهم ايضا
لان المرأة في هذه الصورة متسلكة باستعاب الحال لان سلامها في الحال رد
علي سلامها فيما مضى اي قبل موته زوجها بهذه الدليل لا يصلح حجه من هنا
المراة تهيرت وتفصل الفرق بين الصورتين ان الصورة الاولى وان كانت
من درجة تحت القاعدة المذكورة وهي قوله الحادث يضاف الى اقرب
او قاتة وكان مقتضى ما ان يمكن القول لها تكون الاسلام حادثا ينسى

مصدر بمعنوي بغريبة قوله عليه الاسم مكان والاماكن هو مبنيا على القراءة
فمسى في القافية افرقا وقالت افترقا بعد الدخول الى قوله لانها تذكر سقوط
نصف المهرجان فللت مقتضى القاعدة ان يمكن القول للمزوج لان الاصل
عدم الدخول وذكر لاما عارضا اصل آخر وهو ان القول للهجر والراية منكرة في
هذه الصورة لانها تذكر سقوط نصف المهرجان القول للزوجة فلا وهم فنزيف
هذا العمل على الاصل المذكور بل بما ينبع ان ينتهي عند ذلك والحال كذلك ينبع
ان ينتهي اللئلة ليس بالامثل المزورة بل في الصورة المنشاة خلاف المصنف
سجدة هستفي مسلمة الغنائم عن هذه القاعدة حيث قال كعب قالوا ابكيت لكن
الموضوع للإسناد الراجع معناه الى معنى الاشتراك عدم عطف هذه على
القافية بقوله وفي القافية بعده وللعمرو على المتن في المتن اينا فافهم حميد
فمسى وانما ينتهي خرجت في القاعدة هل يتصل بالله لان الاصل عدم الانفاق
فكان مقتضاها ان يقبل كعب بمعنى عدم الانفاق مع ان القول كان لغيره
خلاف في هذه الصورة فمسى لانها انفقا على حوار المشرفه والاصل عدم
الضمان لان لا يتحقق عبءك ان لو قال لان الاصل عدم الضمان ولا شرطها ان ينفعها
الشرف لامان الامانة بالفقيه واؤني بشوفيق حق المرام فلبتا ملء ^{هـ}
لان مدعى المدعى بدل الابراهيم عن القبيح مع كون متعة نفقة اباحة احوال ويكون
ان يعدل بوجه آخر وهو ان القول بذلك في جهة التبرك كهوة ادوك به ولكن يمكن
المسلمة على هذا من مفروعات القاعدة المذكورة حميد ^{هـ} وقيل لان الاصل
لزوم العقد بمحض فعل هذا التعليل لا يمكنه هنا المسلمة مزفروم القاعدة المذكورة
حميد ^{هـ} وتتفعل على ذلك ما لو اشتراكه على انة خباز او كاتب المهرج وجوه ذلك
الوصف فالقول انه اقول بفهمه في هذه الصورة فدرة المشترى على الردة
يجزء دعواه عدم ذلك الوصف المشروط في العقد منه فيه احتياج الى امر آخر
وما ذكر في الفتاوى يبطل بخلافه فانه قد ذكر فيها انه يكتب ذلك الغلام

او يستحبه

ان يضاف الى اقرب وفاته ويهون بعد عودت الزوج وكمي ان درجت ايضا
تحت ضابطة اخرى تقتضي جى خلاف مقتضاها ويجى ان ظاهر الحالة السعي
بالاسعى بحسب حججه حق الدفع والورثة في هذه الصورة منسكة بالاسعى
كما اشترا إليه بقوله وإنما اخرجوا عن هذه القاعدة لاجل حكيم الحال فلو لم يكن
القول لهم في هذه الصورة بل زعم عدم صلاح الاستعمال للحجية في حق الدفع
كما لا يصلح للاستعمال وأما الثالثة فمع كونها نافذة فروع القاعدة المذكورة
من درجة تحت ضابطة اخرى تقتضي هو ايضا ان يكون القول لهم وبها ان المرأة
في هذه الصورة منسكة بالاسعى بحسب حججه الاستعمال فلو كان القول لها
في هذه الصورة يلزم كونه الاستعمال بحسب في حق الاستعمال فكان القول
لهم لا ينافي ما كان العاقدان متراضيان في كون القول لهم لا ينافي هذه الصورة
وهدى الذي ذكرته ستر ما يقول فيما يبالي وتحمّل هذه المكملات إنما نظر فيها
للفرق بينها **فقط**
ومقصود المفرض انكار الحجية وفت القطع ودفع القصاص عن قبرة لانه لا يجري
بين العبد والاحرار فيما دون النفس كما يبرهن عليه بقى عبد **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط**
او كيل بالبيع اذا فارغت وسلحت قبل الغزل وقال الموكيل بعد الغزل كان
القول للموكيل ان كان البيع مسترتكا وان كان فاما القول قوله الموكيل
للمبيعا اذا افرز الموكيل وكيله بالبيع فقال الوكيل فعيت العين وسلمت على
المسئلة قبل عزلك ايامى عن الوكالة وقال الموكيل لا بل بعد ما القول فيه
للموكيل ان كانت العين فاما بغيرها وان كانت مسترتكة فالقول للوكيل
ولم اظهر ليان الفرق بينها بعد ما تبعه الكتب المفصلة والذى يخطر
بالبال في وجه الفرق بينها ان الوليل يتغير في الصورة الثانية بكونه ضامنا
لقيمة العين على تقدير عدم كونه مصدرا فاني دعوى احاله البيع الى ما قبله
الغزل فيوجب لها عدالى من غير القيد بعسايى الغيرخلاف الصورة الا

أكثر الأحكام والحالات لا تدرك الموضع بعينها وإنما وحدة من المفهوم
 الغربي إن يتزوجها أي تدرك الرضاعة قال أبو القاسم الصفار إذا لم يغير
 لعلاقة أي إذا لم ينظر للارضاع علامة سخوان يعامل معه بالمعاملة
 المحرمة في المغول عليهما بعد البابع وغير ذلك ولا يرى بذلك أي
 الحال أنه لا يقع الشرهاج بالارضاع في شيء يهدى المفعول منه
 مصدره العدول عليه كما في لفظ حيلان بن الصزو زواج يجوز نكاحها
 لكن يجوز ذلك للمربي نكاح تلك الرضاعة وفي قوله وبذاته باب الرخصة
 ليلا ينسد بباب النكاح است رقة المان الغربية في عدم التزوج وإن
 الأفضل والأذن الأخذ بالغربية عبد فهم وفي الثانية صغر وصغره
 يزورها شبهة الرضاع التي كلام عن لاري فيه لكن قوله ذكر في أن أبشر
 عدل نعمه يوجه بقوله ولا يجوز النكاح في في حيز المتعة وحال النظر لانه
 لا بد فيه من نصا بشرطه كما في سائر الأحكام في شرطه طاف ما يشرط
 في غير من الأحكام الشهية فربع المثل ضعفه غير معمول به وبخلافه
 لما هو المذكور في المتن المعبرة ومن رام الاطلاع للدلالة جعلها

وإن كان الخبر بعد النكاح وبها كبران فالاحتياط أن يعارضها بحاجة إلى
 الدليل في الاحتياط ليلا يقع في المحرم الذي عبد فهم قال في المحرم
 إذا عقد عادة متزوجها عن وطنها في أقول لوجه ما ذكره المصنف فما هي
 قوله لا يتحقق ذلك المتزوج مع ذلك يعني حتى لو اشتراك زوجته التي
 بحاجة الغير لفتح النكاح بغيرها عبد فما وقع بعض التسفيه
 لزكارة ما موصولة المحلى على الابتداء خبره قوله الذي بعد عنق
 استطاع في أقول أهل مراد المصنف من قوله نوع لأحكام لازم كون ذلك
 بالنظر إليه مذهبها ولا بالنظر إلى فخرهم لأن عبارة لهم ماطحة بكونه حكم
 لازما بالنظر إلى فخرهم كما لا يتحقق على الناطق فيها فقوله من آن بيان

مأوفع وقوله وهي من صوب عياذ اسمه مداف اللام ينبع
 سريعة بضم اليم وتشديد الراء وهي الأداة التي تستقر على لفظ الولد
 قوله الذي يجمع بين صفة السريري وقول يجلين ملتها ومحل الوصول
 بين الحسنة الجهر على الوضيعة للسراري قوله اليوم من صوب عياذ الظرفية
 بجملتي قوله من الرؤم والحمد والمرس متصل بـ أيضاً وقول حرام مرفوع
 على إن خبران في قوله من إن وهي السراري الثاني في والاستثناء في قوله
 إلا إن ينصب في النافذ من جهة الأم من يحيى فتحة الأم من يحيى صرامة في
 جميع الأزمان والآحيان الأخرى ينصب الأم فأسماها في المعاشر فيصرها
 على العدال بين العانين في لا يحرم وطنها بالصدر يعني كما في المثل حقوق
 النجم وقوله أو يحصل قدرة من حكم عطف على الثنائي أي أو في وقت صدوره
 فتحة قوله وتزوج بعد العنقي بازن العاضي والعنق عطف على الثنائي
 أيضاً وإن حصول التزوج بازن العاضي إن لم يوجد ولها الخاص وهو
 العنق او بازنة إن وجده وقول والاحتياط الاجتناب بين ملوكها
 وعابرها الاجتناب فيهن حال كونهن ملوكاً وحال كونهن
 حراير فقد بين طريق الاجتناب حال كونهن ملوكاً وحرارياً بينهن
 في ملوك الحالين فالصدر في الاجتناب بين مداف اللام فوله ملوكها
 وحرار من صواب على الحالين عبد فهم المرجع فيها إلى صاحب اليد في المرجع
 مصدر صحي بيغ الرجع بغيره قوله إلى صاحب اليد لانه لو كان اسم مكان
 لقوله المصح فيه صاحب اليد - وحرمة العقود عليها بلا وطئ بالاجتناب
 يعني كأنه قبل ان حمل النكاح المذكور في الآية المذكورة على الوطئ فيثبت حرمة
 العقود عليها بلا وطئ فاجاب بـ أنا ثبت بالاجتماع عبد فهم ابني ولائي
 ان فعل بالاجتره بالتفريح الفوري خارج البناء الفوري منه قوله يعني يعني
 اذا افتر خالد ابن زيد ابني بهذه الدار ثم ادعى انه بناما بالاجرم يصدق له

لما ذكرتُ بـأبيه فـقد أقرَّ بالـكـلـامـ حـلـلاـ لـالـطـلاقـ عـلـىـ الـكـلـامـ فـالـظـاهـرـ مـنـهـ
 قـولـيـةـ اـيـضـاـ عـلـىـ الـسـيـاحـ لـلـبـاـ، لـاـنـ قـولـيـةـ تـسـرـ عـلـىـ الـدـعـوـيـ
 وـالـعـاـلـاـ اـنـهـ مـنـهـ مـنـاقـصـاـ فـيـهـ مـاـ قـلـاـقـعـهـ مـنـ اـقـاتـ الـبـيـةـ فـاـمـمـ فـيـهـ
 وـفـيـهـ اـوـصـيـ لـاـيـشـ زـيـدـ وـلـهـ طـبـيـوـنـ وـحـدـهـ فـاـلـوـصـيـهـ لـلـصـيـيـنـ فـيـهـ لـانـ لـلـعـقـيـهـ
 بـعـدـ اـبـاـنـ وـوـكـ اـبـاـنـ اـلـاـبـاـ، فـالـحـفـدـةـ اـلـاـبـاـ طـاسـيـةـ اـبـاـنـ اـلـاـبـاـ
 لـاـلـاـسـاطـ اـدـاـلـاـسـاطـ فـيـهـ اـسـراـيـلـ اـنـزـلـةـ اـقـبـلـيـهـ اـلـعـرـجـ مـنـهـ
 سـرـ وـلـسـبـطـ وـاـحـدـ اـلـاـسـاطـ وـهـمـ وـلـدـ الـوـلـدـ وـاـلـاـسـاطـ مـنـهـ اـسـراـيـلـ اـنـزـلـةـ
 اـلـقـبـاـلـ مـنـهـ اـلـعـرـبـ وـقـوـلـيـشـ وـقـطـعـاـ اـشـتـيـهـ اـشـتـيـهـ اـشـتـيـهـ اـشـتـيـهـ اـشـتـيـهـ
 اـرـادـ اـشـتـيـهـ عـشـرـ فـرـقـةـ ثـمـ اـخـبـرـ اـنـ اـلـفـرـقـ اـبـاـ طـ وـلـبـ اـلـاـسـاطـ تـفـيـرـهـ
 بـهـوـبـ اـلـهـاـشـتـيـهـ عـشـرـ اـلـقـبـيـرـ لـاـيـحـزـ اـلـاـوـاـحـ مـذـكـرـ كـلـ عـشـرـ
 دـرـبـهاـ وـلـاـ بـجـزـرـ وـرـاـبـهـ مـنـهـ اـلـصـحـاحـ سـتـهـ اـقـوـلـيـهـ بـعـدـ اـلـمـاـنـ اـمـلـهـ فـيـهـ
 بـرـيـدـانـ مـنـهـ اـلـسـبـطـ فـيـهـ وـلـدـ الـوـلـدـ لـانـ وـاـحـدـ اـلـاـسـاطـ اـلـقـبـيـهـ بـعـدـ
 اوـلـادـ اوـلـادـ وـفـيـهـ اـسـبـصـ وـنـصـعـ عـلـىـ مـنـيـ اـطـلاقـ اـلـسـبـطـ عـلـىـ اـلـسـبـصـ
 وـاـنـ اـطـلاقـ اـلـاـسـاطـ عـلـىـ اـلـقـبـاـلـ لـتـيـ اـشـتـيـهـ عـشـرـ فـرـقـةـ مـنـهـ اـسـراـيـلـ بـيـهـ
 عـلـىـ كـوـنـهـاـ اـفـرـادـ اـلـعـاـنـةـ اـلـلـغـوـيـةـ كـمـعـ اـطـلاقـ الـدـارـبـ عـلـىـ اـلـفـرـسـ وـاـلـعـرـبـ بـيـهـ
 باـهـيـارـ كـوـنـهـاـ اـفـرـادـ اـلـعـاـنـةـ اـلـلـغـوـيـةـ لـلـدـارـبـ لـوـجـ وـمـعـ ماـيـرـبـ فـيـ الـأـرـضـ
 فـيـ كـلـ وـاـحـدـ مـنـهـاـ وـكـذـكـ اـطـلاقـ اـلـسـبـطـ عـلـىـ كـلـ اـلـقـبـاـلـ لـمـذـكـرـ كـلـ
 وـاصـحـ مـنـهـاـ اوـلـادـ وـيـعـقـوبـ بـنـيـهـ مـلـكـ لـاـكـنـزـ بـهـ اـلـفـطـ مـوـضـعـهـ
 اـبـداـ بـالـذـاتـ فـعـلـانـ مـثـ اـفـلـاطـ اـلـعـرـفـ هـوـ قـوـاصـ اـحـبـ اـلـسـيـاحـ وـاـلـاـسـاطـ
 مـنـهـ اـسـراـيـلـ عـلـىـ اـلـقـبـاـلـ بـنـيـهـ اـسـراـيـلـ وـلـمـ يـنـظـرـ اـلـقـلـامـ وـهـوـ قـوـلـ وـلـسـبـطـ
 وـاـحـدـ اـلـاـسـاطـ وـهـمـ وـلـدـ الـوـلـدـ فـاـنـ قـدـلـتـ قـدـلـمـ فـيـهـ كـلـمـ اـلـخـتـارـ اـنـ اـلـاـسـاطـ
 بـعـدـ اوـلـادـ اوـلـادـ مـطـافـاـ لـاـمـعـنـ اـبـاـنـ اـلـاـبـاـ، فـلـزـمـ فـيـهـ بـعـدـ بـلـاـبـاـ
 تـفـيـرـشـ فـيـ بـالـاـنـقـمـ مـنـهـ فـلـتـ بـحـزـرـ ذـكـرـهـ فـيـهـ اـذـكـارـ اـنـ اـلـغـرـبـ اـلـغـيـرـ

فـيـ الـجـلـةـ اـيـ تـكـرـرـ اـلـفـتـرـعـ بـعـدـ مـاـ عـادـهـ لـاـعـرـكـلـ تـاـمـلـ عـبـدـ فـوـهـ وـنـقـرـ عـلـيـهـ
 الـاـصـلـ لـمـذـكـرـ بـالـسـاـمـ عـلـىـ اـبـاـنـهـ بـخـ اـمـ وـنـقـرـ عـلـيـهـ الـاـصـلـ لـمـذـكـرـ وـهـدـ
 قـوـنـ الـاـصـلـ فـيـ اـلـكـلـامـ اـلـحـقـيـقـهـ بـسـالـمـ بـيـرـجـعـ فـيـهـ اـلـجـازـ عـلـىـ اـلـحـقـيـقـهـ وـحـاـصـلـ جـوـهـ
 فـيـهـ بـارـجـعـ اـنـ يـعـالـ اـلـمـراـدـ بـالـاـصـلـ لـمـذـكـرـ فـيـ اـلـقـاعـدـ اـصـالـهـ اـلـحـقـيـقـهـ عـنـدـ
 صـدـمـ وـجـودـ اـلـقـرـيـهـ اـلـخـاـصـ وـالـعـاـلـهـ اـلـصـافـ اـلـكـلـامـ عـزـمـعـاـهـ اـلـحـصـنـيـهـ اـلـجـاريـهـ
 وـقـدـ وـجـدـتـ فـيـ هـذـهـ اـلـاـيـكـرـهـ اـلـفـلـاـيـرـ وـالـنـقـضـ عـلـيـهـ وـقـدـ ذـكـرـنـاـهـ بـجـنـبـهـ
 هـذـهـ اـلـاـبـلـ كـلـهـاـنـهـ اـلـنـوـبـيـعـ بـعـدـ جـوـهـرـهـ اـلـيـنـ كـلـهـاـنـهـ اـلـنـوـبـيـعـ فـلـاـعـلـتـ فـيـهـ
 عـلـىـ اـبـاـنـهـ مـتـعـلـمـ بـقـوـلـ اـلـسـاـمـ وـقـوـلـ لـدـ خـوـالـ اـلـحـفـدـ مـتـعـلـمـ بـقـوـلـهـ
 نـقـضـ بـعـدـ اـنـ لـفـعـ اـلـاـبـاـ، اـلـحـقـيـقـهـ فـيـ اـلـبـلـيـنـ وـبـجاـزـ اـلـحـفـدـ مـعـ اـنـ قـدـ
 شـمـلـ اـلـفـطـ اـلـاـبـاـ، اـلـحـفـدـ اـيـضاـ اـنـ تـدـخـلـ اـلـحـفـدـ اـيـضاـ فـيـ عـصـمـ الـدـمـ فـيـ
 صـورـةـ الـاـعـاـنـ بـهـذـنـ اـلـعـبـاـةـ فـيـهـ اـلـفـلـاـيـرـ اـلـاـصـلـ لـمـذـكـرـ فـيـ هـذـنـ الصـورـةـ بـجـانـهـ
 مـنـهـ اوـاـلـاـنـقـضـ وـقـوـلـ وـبـنـ لـاـيـضـ قـوـصـهـ فـيـ دـارـ زـيـرـ بـحـثـ اـلـخـوـلـ مـنـهـ
 بـيـانـ لـلـصـورـةـ اـلـثـانـيـهـ مـنـهـ اوـاـلـاـنـقـضـ اـلـبـاـءـ فـيـ قـوـلـ بـنـ مـتـعـلـمـ بـنـقـضـ بـعـيـهـ
 وـنـقـضـ بـنـ حـلـفـ بـيـانـ لـاـيـضـ قـدـمـهـ فـيـ دـارـ زـيـرـ بـحـثـ بـالـدـخـلـ فـيـهـ اـحـافـيـاـ
 اوـقـنـدـلـاـمـ اـلـاـنـ وـضـعـ الـقـدـمـ اـلـحـقـيـقـهـ فـيـ وـضـعـ حـافـيـاـ وـبـجاـزـ اـلـوـضـعـ
 مـتـنـقـلـاـ وـلـكـلـ اـلـحـافـ بـالـعـبـاـةـ لـمـذـكـرـ فـدـ شـمـلـ اـلـوـضـعـ فـيـهـ بـجـلـاـ الـجـيـبـاـ
 وـقـوـلـ بـنـ صـافـ اـلـعـقـ اـلـهـيـوـمـ قـدـوـمـ زـيـدـ قـدـمـ لـيـلـاـعـنـ بـيـانـ الصـورـةـ
 اـلـثـانـيـهـ مـنـهـ اوـاـلـاـنـقـضـ بـعـدـ اـنـ الـبـيـوـمـ حـقـيـقـهـ فـيـ اـلـنـهـاـلـشـعـرـ وـبـجاـزـ اـلـطـلـعـهـ
 الـوقـتـ اـلـذـيـ هـوـ اـعـمـ مـنـ الـلـيـلـ وـالـنـهـارـ وـعـدـ اـنـ اـرـيدـ بـمـطـلـعـ الـوقـتـ اـلـثـانـيـهـ
 لـلـيـلـ اـيـضاـ فـوـلـهـ اـنـتـ حـرـيـوـمـ بـقـدـمـ زـيـدـ بـحـثـ هـيـقـ العـدـاـقـمـ زـيـدـ بـيـنـ
 اـلـبـلـيـنـ اـيـضاـ وـقـوـلـ وـبـنـ لـاـيـكـنـ دـارـ زـيـرـ بـعـتـ اـلـتـسـبـةـ اـلـكـلـ وـعـيـرـ بـيـانـ
 الصـورـةـ اـلـرـابـعـهـ مـنـهـ اوـاـلـاـنـقـضـ بـعـدـ اـلـاـصـلـ وـالـحـقـيـقـهـ فـيـ اـلـاـصـلـ اـلـكـلـ

وغيره من الملاibles التي تعيّرها عن غير ملائمة الملك نجاح فما معناها عنت
 النسبة الدار المسنّاجة ابضاخ قول المخالف بأن لا يسكن دار زوجية
 حيث في سكونه في داره مملوكة التي يسكن فيها وسلامة في الدار التي
 يسكن فيها بالاجارة وقوله وبيان محمد وباح صحة فلما قيل له سمع صوم
 رجب ناوياً بالبعين بيان المقصورة الخامسة فهو مواد الفقير حالياً في قوله وبيان
 مختلفة بقضى بعضاً والمعنى ونفس المأصل المذكور أباً فاما بالفال فمحمد وابو جهينا
 في حين قال للمرة على صوم رجب ناوياً بالبعين حيث يلزم عليه كفارة اليمين في حال
 في صورة الحسنة مع ان هذه الصيغة حقيقة في النذر وتجاري في العين فما حاصل
 عن صورة الاكتمال مواد الفقير يقوله واجيب بأن الامان حصن الهم حصن
 في بيته ان الامان موضوع اصيانت الدرم الذي يكتب فيه الاصناف بناء على
 عطمه امر الدرم ما ان شهدت الاطلاق شبهة تقويم مهام الحقيقة في اي قلام الامان
 وهو ذكر الابناء مطلقاً من غير تقييد بهم بالصبيان شبهة اي من حقيقة الشبهة
 ففي تبرير شبهة اشتراكها في الاطلاق على ان التبرير في تبرير بعض الماعول كما في تقبيل
 الفرس عرقاً فالمعنى في هذه الجملة ان الاطلاق فيه اورث شبهة في كل المزاد
 بالابناء لمعنى الاسم من الصبيان والحقيقة والشبهة في هذه الجملة ياتي مفعماً
 للحقيقة صيانت لامر الدرم واطلاقه على المعمولاته واقامة الشبهة عما لا يتحقق
 في الامر المظليرة التي يجب الاتمام بثباتها بحاجة وغير بفتحة الشيع لان
 الى الفقير، قد لاما موقعاً لحقيقة في باب الربو ابضاخ العين بهذه العمل
 واجاب على الصورة الثانية من مواد الفقير بقوله وضع القدم بمحاجة
 الدخول في قيم اقول فيه ان منت السؤال ترجح المحاجة على المعرفة مع كون المأصل
 فيه المعرفة والجواب الذي ذكره المعمول يدفع بهذه السؤال بل تصريرها كلاماً يحيى
 على الساطر مما يدل في هذه العبارة فكان الصواب فيه ان يقول ان وضع
 القدم في الدار يحسب اللغو وان كان حقيقة في الوضع فيها حافياً لكن صار

في العرب بعض الدخول في مطاعماً بحيث صارت الحقيقة اللغوية متروكة
 ملحوظة في الاستعمال فكان العرف قرينة دالة على ان المراد به الدخول مطاعماً
 والعرف لما يترتب به المعايير كما يقترح الصندوق في عنوان مواضع والماء قوله
 بما زعم الدخول كونه مجازاً لغويًا والأدلة وحقيقة توفرية فيه كما لا يخفى على الله
 المنعمل واجاب على الصورة الثالثة فـ مواد الفقير يقوله واليوم اذا قرئ
 بفعل لا يستدراكان المطلق الوقت نحو ومن يومهم يومئذ وبه وللزمار
 اذا امتدت كونه مجيئاً والقدم غير مسدة فاستبعد المطلق الوقت بعنه ان
 اليوم حقيقة لغوية في النهار الشيء ما زكيه من بعض مطلق الوقت مجازاً
 اذا اضفت الى فعل غير مسدة خرقة تجاهه ومن يومهم يومئذ وبه اى منه
 يومهم في ذلك الوقت بره والعيد وارد في حق الغائب عن الزحف
 والقرنية على اراده مطاعم الوقت ان حكم العيد الاخفى في مولى الدبر
 في التسلسل ايضاً والقدم ايضاً ما لا يترتب فـ مواد مطلق الوقت بقرينة افاده
 الى واجاب على الصورة الرابعة من مواد الفقير يقوله واجبناه الدار
 نسبة السكن ولهن هامة يعني ان المراد منها صاف الدار فـ نسبة السكن ولهن
 عادة تصدق على الدار مملوكة التي يسكن فيها وعلى الماء جارة التي يسكن
 فيها حتى لو كان لذير دار ولو كثرة لا يسكن هو فيها لا يحيى نجاح بالسكن
 فيها وفيه ما ذر من الاعتراض الوارد عليه فلا بد منه يحال ان يكون الاختصار
 المفترض من الاختصار الملك حقيقة لغوية لكن نسبة السكن على الدار
 صارت حقيقة توفرية في نسبة السكن بحيث صارت الحقيقة اللغوية
 ملحوظة في الاستعمال وحيى ان نسبة السكن عادة تعم الملك الايجارة
 فلابد من هذا اخذ ذكره كذلك واجاب على الصورة الخامسة فـ مواد الفقير
 يقوله والنذر مستفاد من الصيغة واليمين فيه الموجب ما ايجاب
 المباح يعني كتحريم بالتنصي مع الاختلاف لاجماع كذا في البدائع يعني

أن النذر مستفاد من الصيغة وهو لفظة للنذر فأنها موضوع للنذر
 في الشرع مستفاد منه وجوبه هو اللازم المأمور كما أن تضمن اللازم
 المقدم والمقصود أن إيجاب المباح يعني كذا أن تحرم المباح عينه
 يعني ثبت كونه يكفي بالمعنى وهو قوله تعالى فرض الله لكم علىكم
 تراث صاحب حرام يعني الفضل على نفسه في أحدى الروايات مع وجود
 الاختلاف بكونه الأول ردًا بالصيغة وبكونه التتر ردًا بالموجبة يعني
 التحريم الحقيقي ومحاجة فحوله بالمعنى في قوله لكم علىكم
 فالمعنى أن إيجاب المباح يعني بالمعنى ثبت كونه يكفي بالمعنى والمراد به
 الآية المذكورة فعله بهذا التقدير إن كونه حرام المباح يعني ثباته بحاله المنظر
 وكون إيجاب المباح يعني ثباته بالقياس بالمعنى كافرهم وهذا الذي ذكرنا
 تفضيله باشتراكه الصنف بالإجماع المكتسب بالآدال وقيمة بيته دفع
 للضرر القصور بعونه أدنى وحسن توقيفه تحويله من حرام إلى حلوب
 عن بعض موارد المنكر وافتاده اعلم عبد الله بن عباس في الاستعنى
قوس وهو كمان في التحرير حكم يقيناً، وتحقق لم يطن عدمه في أي حكم يحيى الأفلاطون
 الصدق مالم ثبت زواله بالبيت وإنما أطلق العذر على أن ثبت به لأنني ثبت
 بالبيبة التي لم تبلغ حد التواتر مطعون ولا معطوب به ولكن الشيعي اجزي
 الطعنات في الأحكام بجري الواقع المقطوع بها وهذا الحكم اشتراكه في
 الاستعنى بقوله بعد ذلك وأختلف في جبيه اشتراكه بين صحبه
 بعد بيان توسيعه وقوله فضيل عجب معلقاً في حرم الدفع والاستفانى وفي
 اشتراكه إضعفه هذا القول عبد الله بن عباس في جدة أصله
 الدفع بشرط عدمه الأصل لأن وجوبه ليس بعده فالحكم
 بعفائه بلا دليل كذا في التحرير يعني أوجه المعتبر في هذا البحث أن الأحكام
 ليست بجيبة لافي حرم الاستفانى ولا في حرم الدفع لأن معنى الدفع المفترى عدم

الأصل لوجود الشئ الموجوب وأتما يصح الاستدلال به من غير الدفع الاصغر
 لوجود ذلك الشئ الموجوب وإن كانت عليه وجود ذلك الشئ على لسان
 ليس الأمر كذلك فلزم حكم بعفائه بلا دليل كذا ذكر في الكتاب بالمعنى
 الخير برئاسته الأصل **غير** والأمام الحجوي في فروع عليه مثلك في التوضيح بعد
 قال هو بوجه حق الدفع لافي حرم الاستفانى وبهذا الرجل قال عليه
 انت **و** ان لم ترصل بهذا الدارف بهذه اليوم فبعد ما ماضى اليوم ادعى العبد
 عدم الدخول فيها وأنكره المولى فالقول **غير** والبيبة للبعد انت من يحصل
 كلامه فاستفيد منه قوله البيبة على النبي **تحصي** نحنا انت واليد بقوله في
وضع المثلثة عبد الله **الشقة** تب السير ذاتي الشفاعة تقدير شرطه
 العبرة الثالث فـ **تحصي** السير والسرولة **باب** تقضي مثرو عليه بعدها هالة
 لاداء يوفيهما المكلف بخلاف عن يمين العبرة انت فـ **ع** **ع** **ع** **ع** **ع** **ع** **ع**
 دفول والأصل فيها كان **الآن** فيه ان يقول فيه شدك **التبشير** إذا لامعه لأن
 يعمال الأصل **الشقة** قوله **تحصي** يزيد الله لكم السير ذاتي بل المقصود أن **الآن**
 في جلب **الشقة** **السرير** والسرولة بهذه الآية الضرر يعني كما لا يخفى عبد الله
 العلامة محمد بن عبد الله يخرج على بهذه الشفاعة جميع رخصها شرط
 أى ينفع على بهذه الشفاعة وهي قوله **الشقة** يحب السير يعني الرخصة **الشقة**
 والتخفيفات فالضرر بعض الزرا وفتح العاب ومع رخصة وهي ما ينتفع لفروع
 مع قيم الدليل على حسنة عبد الله **غير** ونحوه من المعنفات **غير** اسم مكان انت
 موضع انتكافه واسم المكان والزمان واسم المقبول المصدر يعني مثلك
 المرتضيات كلها على زنة واحدة وهي أنا يفرق بينها بمعونة القرآن عبد الله
 والكتاباته في نوعين أحدهما جعل الغير بائعاً في نفسه مثلاً **الله عبد الله** **و** **و**
 التعمي به أو أغضق إنفاقاً يعني إجراء الدفعية بالشراء بالمحرف وأعاقت
 في الخلق ولم يوجد شيء منها لا يتعارضوا والى هذه المثلثة انت **اللام** في الدفع

فانسان في فواد يقول بجوز شرب الماء لدفع الغصبة عبد ن واباته
النظر للطيب حتى للمعوره والستونين نيجه والمراد بالمعوره في الرحله مهستره لبيه
ازكبه وفعله المرأة جميع اعصابها سوى الوجه والقدمين ولكن في حشو غير الاعصاب
واما بالنسبة الى ما عال اعصاب المذكورة ايضا حشو فكلها حتى في اللدود
والارتفاع من الاذان الى الاذن كما في قول ابي عروك كنت فتى من جند المبين
ما زلت في الحال حتى صار الي مني جندى ويبقى ان يزيد قوله وللختام كما في
لا يجيئني ن دبول ترشيش على الشوب قدر دروس الابريخ ترجيها بالعافية
جوز سكربي عبد ن وقليل الدعائين من ابي الدعائين القليل فالاضافه
فيه في قبيل اخلق ثياب ن وما بعصيه ما سالم في الكثيف عالم كائن
في النجاست نيج قوله النجاست من صوب على خبرته كان لكن على المحاذيف العجا
فقد سر الكلام مالم كائن اكبر الله صنع النجاست وانما جسح الى هنالك بعد
الافعال المعاقة مزد واخل النساء والجنة فلابد من صحة المخلعين بغيرها
قبل خولها عليه ما عبد ن والزيادة وان كان عرق جوان محظوظ الا كل
نه قوله محظوظ بغيره صفة الحبشه وقوله الا كل مرفع على كونه قائم معهم
العاشر للحرم والزيادة حرق ستور لاسمه وكيفية ارافه العرق منه على ما ذكر
في بعض الدعائات المعتبرة انه يحبس في قفص ثم يذكر برأسه صودقة درات فتح
كان وكرة يدور فيه فيفعل به ذلك له ان يعني قبريق حرقا وباخذونه ويهمنه
ذوي الرايح الطيبة كالسماع العبر عبد ن وبنلاف السعيضه لندور
ذلك كالقدرة الاصبعي فاصفه فالافتارة راجحه ما دامت عبد للسماعه نفسها
الضرير قوله تعالى اعدوا بواب قرب للسماعي ن ولذا كلها اتها وجئت
بقدره بسره ايجان القدرة على نزعهن مكنته ومسرة لا ولی جي سلا الالات
والاسباب الموصولة المطلوب والثانية القدرة التي يقدر بها على ايقاع امراء
وحسب ما اقتضته ارادته فهو تمارين المطلوب في الوجود ن لمشقة

الفاس في موضع الحاجة وفعالية حاجة اليرها انعدام المعانة
 بمحوز فيه مع كونه النفق او رد على خلاف القناس من غيره
 متى ورايته والحاصل ان جواز الاجارة لا كان على خلاف القناس لغزو
 دفع الحاجة جازت فيما يختلفت فيه الحاجة ولم يجز في غير ما يحوز مثلاً فاما اذا
 اشتراه الى السكينة في شهر اغسطس تكون الاجرة ركوب دابة المسافر
 في المدة المذكورة لان جنس المفعة مختلفة فيجوز ان يكون السناجر حجاجاً
 الى السكينة والموسم الى الركوب واما اذا اشتراه بوجود ابنته لركوب على
 ان تكون اجرة ركوب انت السناجر وان يوجد الى السكون على ان تكون
 اجرة السكون في دار المسافر ايضاً فلا يجوز بهذه الاجارة لاستفهام الحاجة
 التي شرعت الاجارة لأجلها في تلك الصور زمان اذا حاجه موجود الدابة تستدفع
 برکوب دابة نفسه وكذا حاجه موجود الدار تستدفع ما يكفي في دار رفاه
 صيد **عبد** وهذا الخطبة اخ ناصر الحسين وسكنه الطاهان يعرض الرحله
 للمرأة اراده للتزوج **عبد** **عبد** ذراعين وسكنه يذكر ونجد الصحف
 لـ اي حال كون الشهرو ومتى في بالنها س هو والنوم الحقيقي وبالسفر
 اذا ذكر والعقد بعد اتفاقهم وترجمة الصحف بالhaar سهشيا زندان عبد
عبد ومشروعيه التخيير في نذر متعلق بشرط لا يراد كونه بين كهنة اليهود
 والوفاء بالمند ورشد متعلق بشرط لا يراد الناذر حصوله تكميل شرط
 وجوده وكان لم اذن بعلاوه ولم اتفق فلاناً بذلك على كذا اتفقول بين طرف
 للتجزير وكلمة الكون في قول لا يراد كونه تامة لاما قصه **عبد** **عبد** ولو كانوا
 بالاضراب اليقين لشئ وعسر الوصول اليه بمحض قوله كلفوا ابيه للفعل **لله**
 لوصار المحتررون مكتفين بالاضراب اليقين لعسر الوصول الى اليقين فقوله
 الوصول بالزروع فاعل القول لشئ وعسر كلمه بما عسى سهل الناح والضيق عليه
 باجمع الى اليقين **عبد** **عبد** ولم يقبل المحجوج في ذلك هداني وهو ما يلزم

حقال بعد والشرع كما يجي في المطولة **عبد** **عبد** فقدر ائنه في المفعة
 ترجع اليها غالب ابواب الفقه في اول هذا الكلام من قبل قوله سقطة
 بحق ائمه عبد **عبد** **عبد** ولم يجرين على المفعة تيسير اميرهم في اول
 بيان يقيده بقوله **العلم** **العلم** **العلم** اذا عياني **الجبر** عليه اخرج به الكتب
 المفصلة الموقعة عليه **العلم** **العلم** **العلم** لان تحصيل صالح العيادة او لم دفع منها
 هذه المفعة التي لا اثر لها في اقول كان امامهم الصواب سقط الموصول
 مع صدور ذيولها من البنين والاناث، بما ذكر قبله لان تحصيل صالح
 العيادة ذكر لاثات ائنه اثر المفعة الخفية فذكر قوله لا اثر لها في ظلال
 العلة يعود الى المقادرة على المطلب لان ضمون الصلة يبيان يكون معلوماً
 مما طلب قبل الايجار ببرها واده اعلم بالصواب بعد **عبد** **عبد** **عبد** **عبد** **عبد**
 مرض الزوج سواء كان مصر او لا مانع منه اللائق بخلاف مرض الزوج فما
 لا يمنع حد المفعة الا اذا كان مصر او لعل المرأة بالضراء، بينما ايجي تشير
 صاحب فرم شمع **عبد**
 احمل الزاد والنفقة وضرر رئيس الامر الراحت والركب لان الزامل ائنه البنت
 السبورة ما اخرج به المطراري في المؤدب بعد **عبد** **عبد** **عبد** مع ان مفعة السفرون ذكر
 يشير ولم يجيوا شراء لها، بزيادة فاحتة مفعة لا يمسرة في بعض ائنه
 لم يحكموا بوجوب شراء لها بزيادة فاحتة على قيمه لا بزيادة يمسرة وحكموا
 بجواز البتم في هذه الصورة مع ان المفعة في الفراغي حالاً يربك كثيرة من
 مفعة المرض البيع للبتم وتفصيل الكلام على وجوب تنفيذه بورود الاشكال في سذاته
 ان الفقر، لم يجوزوا البتم بمعنى المرض بل شرطوا في المرض البيع للبتم ان يجده
 كف المفسد والغضور بما تقدر اصالة الماء ببعضها، الوضوء من مفعة المفسد
 اولى حلا منه براتب كثيرة وحالاً منهم لم يحكموا بوجوب شراء الماء في السفر كان
 ثمن الماء زاد اربع فتحة بزيادة فاحتة وحكموا بجواز البتم فيه لا فيما اذا ارادها

عليها بزبادة بسيرة عبد **فـ** وجود الرفس لعن المؤنة والولائة في ذلك
في الشرط أن لا خراج الزوجة عن حكم وجوب الفطرة عليه لأن واجب
عليه لكن ليس له ولائية عليها فلا يجب غير صدقة فطرتها بهذا **شـ**
أقول في بعض كتب الفقر كالهدایة وغيرها لم يشر طرفة الشرط للأخرج الزوجة
غيرهذا الحكم ولكن في باشر ط الاول زناها ولكن حلت المؤنة على مطلقها التي ينافي
من الرابطة وغيرها فوجبت به الزوجة على هذا الحكم لأن مطلق مؤنته غيرها جائز
بل الرابطة منها بدليل إنها لو صارت مجروحة لا يجب عليهن الملوءية واقرء الظیب
بخلاف غير ما مني تجنب على صدقة فطرة والمراد بالمؤنة الدائمة الفطرة والكسوة
بغير ما يحدث اصحابها ذكرنا أتعابه **ذـ** ونماجنه الصدق عن وفقارها في حجا
من فعل بالها غريق ونحوه يعني في حق من يشتغل بتحليص الغريق غير الغرق عبد
فـ كصدق السجدة بعبيته وهو يعني أي كصدق السجدة بعبيته النجاسة
فالسجدة بعبيتها هي بحسب الشرع في الاستنجاد **ذـ** وشرب الماء للغضنة اي لدفعها
على حذف الماء وبيان الغضنة ما يتحقق في حلق من الطعام ولم يذكر إلا اسفل
والملخص قوله انه اذا بقي الغطاء بحيث لا يمكن تنزيل الماء الجوف فلابد من حذفه ثم الباقي
لا جرمه غيره وهو مجزء شرعي **ذـ** فانها بالشرط بعد دفع حظر القسمة وهي لدفع
حظر الماء السوئي اي الشفقة شرعت في حظر الماء في نفس الماء بعد دفع حظر القسمة
ومنعت في حق الماء الملاصق لدفع حظر الماء السوئي قوله وبحسب ما نقل عن العلامة
وترى في كل مذكرة لبيانات كون الماء الجاري بغير فيه ويجوز زعنه عادة وطبعا على
الدوحة وبالقول حيث قدم مفعلا المغطى عليه بما ينبعها على قدر العالية في نوعين
الموجبة والفضلة فمن الدوحة حسن اخلاق الجيران فقط لا غيره وكل ما ينبع
على كسره في الدوحة هو سوء اخلاق الجيران فقط عبد **ذـ** فان فعل
والارفع الى العاكم لينسو فرض الارتفاع انتهى المؤنة الشرط مخذوف وهو فيها اي
فان انصر بالامر وأخبرها برفعه وفت الارتفاع فلما ينبع بالحصول المؤنة وان لم

يأنصر فلم ينبعه وفت الارتفاع ويرفع الى اليمين بغيره الارتفاع، فحكمه الراية كربنه
من ان لا لا لا لا لا شنا، العفة عبد **فـ** بمعنى لا زفاف لها بالتصوّر في المذهب
الغفرة بالسفر والقصد ان اباذه الفروة المخطورات اغا يكره فيها تعنت
المخطورات والبعين الكاربة ليست تكفيه لـ لا زفاف الفروة بالسفر وهو سمع
الكلام في عرض اى جانب ويراد غير كثيرون اسائل المسؤل عن جديدهما ان ازدر
وهؤليس من هب بـ هب جاز بـ عقيدة كما بين في عدم المعاوضة قول الفقهاء، وبضم
ان تحفظ العقد في خلاف العقدة والابراج ان عريض مثله يكتبه عليه وان لا يضر
فيك ونحوه عبد **فـ** وفرق كثيرون الثالث في حكمه لـ الله في البغرار بالغلوات
يعني حـنـقـلـيـلـلـفـرـوـرـةـ لـ زـنـهـ رـوـسـ جـاهـرـهـ وـ الاـسـعـرـ حـلـوـهـ اوـبـينـ اـبـاـرـ الـاصـارـ اـنـجـ
الـاـبـاـرـ جـمـعـ بـيـرـ وـ الـاـصـلـ،ـ بـاـرـشـ وـ زـنـ اـهـمـالـ فـعـلـتـ الـهـمـرـةـ اـنـهـ فـصـارـ اـبـاـرـ الـاـلـةـ
وـ الـغـلوـاتـ جـمـعـ فـلـاـهـ وـ بـيـرـ الـفـرـوـرـ فـالـغـلوـاتـ لـمـعـاـزـ عـبـدـ **شـ**ـ وـ الـاـصـلـ بـهـاـرـ بـعـدـ
الـعـلـبـ الـكـانـيـ صـارـ،ـ بـاـرـشـ فـلـبـ الـهـمـرـةـ اـنـهـ فـصـارـ اـرـشـ **شـ**ـ اـجـمـعـ رـايـ فـانـ اـصـلـ
اـرـ اـفـعـاتـ الـهـمـرـةـ لـمـوـضـعـ الـرـادـ وـ الـرـادـ لـمـوـضـعـ الـهـمـرـةـ عـلـىـ طـرـيقـ لـقـلـ الـحـاـفـنـاـرـ
اوـلـ وـغـنـيـمـ عـكـبـ الـهـمـرـةـ لـ الـاـلـفـ فـصـارـ اـرـاـهـ حـسـنـ المـفـقـدـ **شـ**ـ اـفـوـلـ اـنـيـاـفـكـ
ذـكـرـ رـوـمـ لـلـاـفـنـاـرـ وـ قـفـلـ الـلـاـنـ ذـ وـنـظـيـرـ غـيـرـ غـيـرـ ذـ كـلـ هـمـ وـمـنـهـ قـوـلـهـ فـيـهـ
الـاـمـحـابـ جـمـعـ صـاحـبـ عـنـ الـاـمـحـابـ جـمـعـ بـحـبـ الذـيـ هـوـجـمـ صـاحـبـانـ الـاـفـنـاـرـ
لـيـسـ مـرـاـزـانـ صـيـفـةـ فـاعـلـ وـ اـنـيـاـفـلـ ذـ كـبـرـ الـلـفـ فـتـ وـرـ وـ مـالـاـضـصـارـ
لـكـلـ كـكـ بـاـنـقـ الـاـنـ اـلـفـ بـيـنـ الـوـجـيـبـ اـنـ اـخـذـ بـيـنـ اـسـلـ الـاـوـلـ فـوـلـهـ
وـ بـاـيـشـ اـنـ الـاـصـلـ اـشـ فـيـاـذـ كـرـتـ فـاـفـهـ عـدـ **فـ**ـ وـ دـمـ الشـهـيـرـ طـاـهـرـهـ
حـقـنـفـ بـجـسـعـ حـقـغـيـرـهـ بـخـ اـقـلـ نـاـمـ بـيـقـلـ بـجـسـعـ بـحـقـغـيـرـهـ بـالـعـطـفـ لـلـاـ
بـذـمـ الـعـطـفـ عـلـىـ مـعـوـلـ حـاـمـلـيـنـ مـحـكـمـيـنـ بـحـفـ واحدـ معـ فـقـدـ شـرـطـ جـواـزـ وـهـ
نـقـدـمـ الـحـرـ وـ عـبـدـ **شـ**ـ لـيـسـ مـرـاـزـ الـبـابـ حتـيـ بـحـسـرـ عـنـهـ بـلـ عـدـمـ الـعـطـفـ هـمـ جـهـةـ
لـلـعـنـ بـيـرـ فـادـنـيـ مـاـلـ حـسـنـ المـفـقـدـ **شـ**ـ اـقـولـ كـانـ بـيـرـ دـانـ فـوـلـ بـجـنـ عـطـفـ

عاً قوله ظاهر والعامل في هامعه الاستدراك قوله في حق غيره معملاً على قوله
 في حق نفسه عاطر بعطف جملة الجار ومحروم على جملة الجار ومحروم لا يعطى طلاقه
 بمحروم على محروم كما في قوله في الدار زيد وبجزء عالم لا الاختلاف
 النوجي في العامل يتحقق في هذه الصورة بكل من اصحابها معنوياً والآخر فطرياً
 ولكن حوزة مع ذلك لتحقق ستر طواحة الذي هو تقدم محروم واما في لهم في الدار
 زيد وبجزء عالم وبعطف جميع الجار ومحروم الذي هو مرفع محل على الجذرية على
 جميع الجار ومحروم الذي هو ايضاً كذلك فهو ليس بمحروم بعطف محل معونه
 حاملين مختلفين بحرف عطف واحد لعدم شق الاختلاف النوجي للعامل
 في هذه الحال فهو جائز في نفسه غير صالح الى الجواز في هذا التركيب لما يكون فيه في كل
 المثال الثاني لا الاول فعدم العطف في ليس يعني على القاعدة المذكورة قبل الوجه
 في ان المقصود اثبات التكفي المخصوص لذم الشهداء اعاذه بهذه المعرفة متعينا
 او لو ترك العطف كما في قوله في هذا خطأ خامش واعلنه بذلك المعرفة
 من حيث المعرفة في هذا حاصل ما اطلست اثمار المعرفة في هذا المقام ما قوله باستهانة التي
 والهدایة والعطرة في العذاب والغواية ان العامل قد يطبع اولاً في زعم جواز تركيب
 في الدار زيد وبوجه استرطاظ المعرفة في الاختلاف النوجي وما ياتي في زعم
 كون عبارة المصنف مقيمة في المثل وفي قوله عدم تحقيق الاختلاف المعني للعامل
 فيه قابض لكنه الخطأ في الاول ولا ادلة ثانية اماماً ويجعل الاول في اوان الشجاعة
 ابن الحاجب قال في المكافحة في بحث المصدر وهو في المثل في الجار ومحروم
 فراس قال العامل المهندي لا يشر ص قوله ومن غير قياس عطف على قوله في المثل في
 المحروم عاطر بعطف جميع الجمل لا يعطى طلاقه بعطف مفردات الثانية على مفردة
 المعرفة الابنرم العطف على مفردات عالمين مختلفين بحرف واحد وليس بمحروم
 بمحروم صريحاً بحال يوجد شرط جوازه لان المقدم هنا الجار ومحروم وهو
 من الملاقي المحروم الذي هو من صوب محل المحروم الذي اراد بحسب جواز

في الدار زيد وفي الجوز عروم لم ثبت جوازه او بخلافاً قوله من جهة ذكر مطلبها
 فنقد انتقد منه عدم جواز المثال المذكور وان الاختلاف شخصي كان في هذا
 الباب واما وجده انتقد فهو ان عبارة المصنف ليس من قبل المثال المذكور على تقدير
 جوازه ايضاً ولو جدوا الاختلاف النوجي للعامل فيها لان قوله بحسب عطف على قوله ظاهر
 والعامل في معنى الابتدا وقوله بحسب عطف على قوله في حق نجف والمعامل
 ظاهر الذي هو من العوامل المخططة فالمعنى في طلب بالنظر الى ما استدله طهه ز
 وصار بين دعواه عبد **فهـ** وينبئ ان يخرج عليه هذه القاعدة الشهادة
 على الشهادة اذا كان الاول مريضاً في حين بعد الاشتراك او من فرق ممان طفل
 الاشتراك اقول ليس بهذه اللفظ اعني بقوله ان يبطل محل فيه الاعراب ولا يروى له
 رابط ولا تالي ولعل قوله فيما انا يخرج به من قلم النسخ واصل التركيب
 وينبئ على هذه القاعدة في الشهادة على الشهادة اذا كان الاصل مريضاً في حين
 بعد الاشتراك او من فرق المقدم ان يبطل الاشتراك ويكتبه قوله ان يبطل ما على قوله
 ينبع فافهم عبد **فهـ** والظاهراً ساق المثال المعرفة من المفترضة منه **فهـ** يربلاش
 لا شك في وجود المبرهنة السابقة في هذا المقام لكن ما ذكرت من سره وبالذمة
 بعيدة فالمبرهنة يوجد منه السهو بالتقدير يعني لفظ لفظ يرتبط بقوله ان
 يبطل في هذه المعرفة لكن لا يكتفى عليه ذلك بل يقدر كون اصل التركيب
 وينبئ على هذه القاعدة بمحروم بعفونه طبعه يقول ان يخرج ببيانه
 لمعنى عبارة كونه فاعلاً يعني من غير ان تذهب الى خلو قوله ان يبطل محل في الادلة
 على ذلك لا تقدر ثم يحيى الناسخون ذلك لكيها مش باصل المتن فتقرر التركيب
 على الاسلوب المذكور فلينا مثل عبد **فهـ** وهي مقدمة لقولهم الغريب الى اي
 لا يضر بحال المعرفة بحسب الباب اسم ما على المقادير واللام في قوله لغوفة عمله
 والمعنى ان هذه القاعدة اعني قوله الفرق لا يزال بالضرر مقدمة للقاعدة المفيدة
 التي هي قوله الغريب لان معناها الغريب لا يزال سوا، كان الاذالة بغير ادلة

لما قيل الفر لا يزال لأن معناه بالفري تقييد القاعدة وارتفاع الطلق ب نوع
تقييد وفربار تقياع وآثما فلت ذكر لانه قد يبقى فيها بعد نوع من الاطلاق
حيث صار معناه ان الفر لا يزال بالفري سواء كان الفر ان مت وبين
او كان احدى اعظم فن الآخ فلما قال المصنف فيما بعد تحمل الفر الخاص
لابد من نوع الفر العام ارفع الطلق لسا فعلم ان هنا قواعد ثلاثة
مرتبة في الطلق وفي فصلات بهذه المقام تفصيلاً مثبتاً في أول الكتاب
عبد **ف** **هـ** وهذا مقييد لقولهم الفر لا يزال ينزل على اي بالفري فالماء او بالمثل
الاخذ في النوع لا الماء واه في القدر والفل اطلاق ولا تقييد ولا فرضت
آتفا معنى التقييد والاطلاق في هذه القواعد الشائعة **عبد** **ف** **هـ** ومنها حوار
النبي الـ كفار ترسوا ببيان المـ سـيـ الـ حـقـيـقـيـ الـ مـذـكـورـ فـيـ عـامـةـ الـ كـتـبـ «
ترسوا بالـ سـيـينـ فـلاـ وجـهـ لـ تـحـضـيـعـ هـذـاـ الـ حـكـمـ بـصـيـانـهـ اـنـ هـيـ **فـ** **هـ** اـقـولـ
كان وجـهـ تـحـضـيـصـ الـ سـيـانـ دـوـنـ الـ بـالـ عـلـىـ لـاـنـ تـرـسـيـ الـ دـىـ شـرـحـ
عـنـ بـالـ هـارـبـةـ بـهـ تـرـسـيـ خـانـ اـسـهـلـ وـ اـيـرـ بـأـنـيـ مـنـ الـ رـسـيـ الـ دـىـ شـرـحـ
لـاـنـ هـمـ يـرـفـعـونـهـمـ مـنـ السـفـلـ اـلـ عـلـوـ وـ يـسـعـلـونـهـمـ كـالـ جـنـ حـيـثـ وـافـانـاـ
الـ حـارـبـةـ وـ مـفـرـجـوـمـ الـ حـيـ لـفـةـ وـاـنـ كـانـ مـعـتـبـرـ فـيـ روـاـيـةـ الـ مـسـلـيـ باـقـاعـ الـ عـلـامـ
وـ كـنـ فـرـشـرـ وـ طـ الـ مـعـتـبـرـ اـنـ لـاـ بـخـرـجـ الـ كـلـامـ فـخـرـ الـ عـادـةـ تـأـمـلـ **عبد** **فـ** **هـ** لـاـنـ
فـيـ عـدـمـ الـ قـسـيـةـ اـعـطـمـ فـيـ فـرـشـرـ كـيـرـ بـهـ الـ حـيـ بـعـنـ الـ حـاـيـ بـحـاـبـ حـاـصـ تـكـبـرـ فـيـ عـدـ
فـيـ طـلـبـ الـ قـسـيـةـ لـاـنـ فـرـزـهـ عـلـىـ تـقـدـيرـ عـدـمـ الـ قـسـيـةـ اـعـطـمـ فـيـ فـرـشـرـ كـيـرـ بـهـ الـ بـعـدـ
عـلـىـ تـقـدـيرـ الـ قـسـيـةـ **عبد** **فـ** **هـ** وـ مـنـ هـذـاـ الـ بـعـيلـ هـذـاـ ذـكـرـةـ الـ حـلـاصـةـ اـنـ لـوـ كـاـبـحـتـ
اـوـ اـخـرـجـ لـلـجـمـاعـ لـاـ يـقـدـرـ عـلـىـ الـ عـيـمـ وـ لـوـ صـلـيـ فـيـ بـيـتـهـ صـلـيـ فـيـ ماـ يـخـرـجـ إـلـيـهـ الـ دـيـنـ
فـاـعـدـاـ لـخـ خـ فـوـلـهـ يـخـرـجـ جـراـاـ لـشـ طـ اـعـنـ لـوـطـاـنـ وـ الـ فـيـرـ فـيـ الـ هـارـاجـعـ إـلـيـ
لـجـمـاعـهـ يـعـنـ لـوـ كـانـ الـ مـصـيـ مـتـبـعـ بـجـاـلـهـ وـ يـهـ اـنـ لـوـ خـرـجـ إـلـيـ الـ جـمـاعـهـ لـاـ يـقـدـرـ
الـ فـيـمـ فـيـ الصـلـقـ وـ لـوـ صـلـيـ فـيـ بـيـتـهـ يـقـدـرـ عـلـىـ الـ فـيـمـ فـيـهـ يـخـرـجـ إـلـيـ الـ جـمـاعـهـ وـ يـصـلـيـ

معها فاعذوا لكن فيه ان الجماعة سنة والقديم واحد فكيف ينجز تحفه الله
للاهون عبد سنه فيه ان السنة وان ناكمت بان كيدكم لا يتبعه مرتبة الورقة
وما ذكر من منه وجوب القبام في مطلاق المرض معنوي بدل عليه قول صاحب المذكرة
ولو صلى بيته صلى عالى ما وعده اعلم بالصواب عبد فـ واصداق طرقى اذا
وقوف في سفينة في الطريق هنا محرر منه او زان الشك فى عازن وجيف فـ منه
ولذا قال النبي وهم اذا امركم بشئ فاتوا به ما استطعتم واذا انتم تكتم عن شئ
فاصبسوه وحال الاستدلال ان النبي هم فيه الايمان للامر بالاستطاعة ولم
يقيس لانتها، عن النهايات بالقدرة والاستطاعة بل ذكره مطلقاً في غير المبالغة
فيما يخصنا بعذتها بناء على كون المطلق أكمل والمعنى فيه عبد فـ والمرأة
او وجوب هبها بالغرس ولم تجد سترة من الرجال تخواى من أجل وجود الرجال في
ذلك الوضع عبد فـ والمرأة بين النساء كالرجال بين الرجال بما يبعث ان المرأة
اذا لم تجد سترة لاجل وجود النساء في ذلك الوضع لا تدرك الغرس بل تفضل
واما اذا لم تجد سترة لاجل وجود النساء الا تستعين بسترك ولا تستعين عبد فـ
ومنه كذلك بصفة محمرة وهي تضر جلب نفع مصالحة ثم بوعليه حازها كائنة
للاصلاح بين النساء قوله ثم بوعليه صفة المصالحة اي وهي تضرن في كل الفساد
وجب المصالحة التي تزيل ذلك الافاد وجائز اي تدرك الغرة بما ويل صبه
فـ ونها فغان الدر كسر حجر عا خلاف العيسى بنحو وصورته ان يقول رجل
ليس وهم مشتهر به فالعيون فان ادر ركك شئ فتح جهتها فاما صار من ذلك فنها فاما
فغان التهن عند سمحها ق الميع عبد فـ ومسحها في المراو من الاستعمال
الشائع معناه اللغوى ومن الاول معناه الاصطلاحى فلا يلزم ان يكونه الاستعمال فـ
ما خروه في مفهومه حتى يلزم الدو عبد فـ كوضع القدم بفتح فانه مستعمل ومن
الدخول فلو قال لا اضع قدمي دارفلان براديه الدخول حتى لو صلف بذلك ذلك
ثم وضع قدمه فيها حال كون ساير بشره خارج الدار حيث عبد فـ ونها الحسفن

والنفاس قالوا الوزاد الدم على أكثر الحيف و النفاس برواء أيام عادتها نحو متلا
 لو كانت عادة في الحيف أن تواه سبعة أيام وفي النفاس ثمثين يوماً فوات الحيف
 أحد عشر يوماً والنفاس حداً ربعين يوماً وحال ان أكثر الحيف عشرة أيام وأكثر
 النفاس ربعمون يوماً يحسب سبعة أيام منه الحيف فإذا وفاته استحاشة لائحة
 صلوة ولا صوماً كذلك يحيى النفاس من النفاس وما زاد عليه وهو أحد
 عشر يوماً استحاشة لائحة العبادات عبد الله ^{رس} وفي إجازة الطبراني فان
 القيس يأذن جواز ما لا يجزء به أراد الفقد على استهلاك الدين وقد لا جاز
 موضوع الاستهلاك المفقة دون العين عبد الله ^{رس} ومن بين القبيل طعام العبد
 ما يكتسب على السناجر زبادي وفريقيل باجو على الغرف طعام العبد مثلاً جرمانة
 يحيى السناجر لأن مقتضي القيس وجوب على الموجر مكونة ما ذكرها ولكن ترك
 فيه القيس بالتعامل الذي هو اجماع على وهو فوق الاجماع القول قوله جلان
 عاف الدابة خبر مبتداً مخوذ في نفسيه وهو متباين بخلاف عاف الدابة حيث وص
 على الموجر لمنع السناجر لعدم المعرف في بقى على مقتضي القيس وقوله ضع أو آخر
 على السناجر فربت اي لو اشتراط عاف الدابة على السناجر فربت الاجماع
 لامتناط المفعة الذي ليس من مقتضي العقد احاد العاقدين وقوله كل شهر
 وكسوة ^{رس} الطير بطعمها باضربيها مخوذ في ايا تقدير وهو متباين بخلاف استنجاد
 الطير بطعمها وكسوتها حيث لا يقصد العقد لامتناط الطعام على السناجر
 وبتحمل اصحاب الارجواه ان يرجح الضمير المستكبح في اشتراط الطعام العبد لانه و
 وان جب على السناجر على تقدير عدم الامتناط على اصحابها في العقد لكنه يضره
 المفعة على فقدير لامتناط على السناجر لاستلزم جهالة الاجرة وارادة هذا
 المعنى مناسبة بطيء قوله بخلاف استنجاد الطير التي يما قبلها مامل عبد الله ^{رس} فله
 ذلك الحرج اى بذلك كورضه الامر ول المؤذن اخذ ما يجي بعد الاحتراق في الشمع
 بلا صرخ الا ذهن العرق لما كان جاري مع ذلك فقد رضي لرفعه باخذها

فالاذن ثابت ولالله اى بدلاله العادة وان لم ثبت هرجاً في ان الاذن ولالله
 ثبت بالعرف اى بعد استمرار الاخذ ثبت بطلع عليه اسم العادة فما بالحكم الافتى
 قبل ان يبلغ ذلك المبلغ فحكم بغير منه الا ان صار عادة كما في صيد الكلب المعلم
 وصيد القرد اذالم يأكله قبل ان يصير الترك عادة لها فاقرهم عبد الله ^{رس} والفرق
 ان الدراسة سقطت اذا عاب الدرس بحيث توقف اصلاحه بضم اللام مضارع
 من توقف حذفت احدى التاءين كما في قوله تعالى ننزل الملائكة والروح وقوله
 اصلاح ليس كما يبني والا كما في قوله فكان لا خط معين ولا قيم في قوله
 توقف فصارت كلامة اصلاح في المفهوم كما هو مقتضي الاستعمال والوضع ولكنها
 ليست بمحيدة لامكان ترشية هذا الناول في كل فعل ثبتت بلاحظة توقفه
 عبد الله ^{رس} وعبارة في باب الامامة امام يذكر الامامة زناحة اهلة زناحة
 اسبوعاً ونحوه في قبيل اسبعين في هبارة ما يدل على انه يجزئ المعاشر بخلاف
 اسبوعاً انتهى محصول كلامة اقول كانه يريد افعى صاحب القينة زناحة
 الاهل في الرسائل مصلحة محرر التي يجي فيها في ذا كان المرأة ذلك فلما شبهه
 في كون عبارة دالة على جواز المدة كل شهر سبوعاً لانه قد ذكر
 في الفتاوى المعتدلة مصلحة محرر تجبي في كل اسبوع اذا كانت هي في ايجي
 التي هو فيها في كل شهر اذ كانت في خارج البلد التي هو فيها ما دون السفر
 وفي كل سنة فيما اذا كانت في فنقة متوجه السفر قعلم ان جواز ترك
 الاما اسبوعاً مفهوم من عبارة القينة ثم حمل الوجبة كل شهر مفهوم
 من عبارة سائر الكتب فجعل عليه مجهولة ما ذكر في غير ما فيفهم منها جواز
 ترك الامامة في كل شهر سبوعاً فقدم فهم هذه المفعة من عبارتها واير على
 على قصور النظر والطالعه لابع قصور المفهف في فهم مراد صاحب القينة
 ما فيفهم عبد الله ^{رس} هل يدرس فيها على الحديث الذي هو معرفة المصطلح
 لكتابين الصلاح لاي العلم الذي يبحث في غير اصلاحات الحديث

نزلة الشرط في يمن لو كانت عادة المفترض جارية باعتباره متى زاد من
المفترض حين اداه المفترض فهل حرم الافتراض نزلة العادة نزلة حرج عقد الراج
اولاً عبد ~~فترة~~ والعارضة اذا شرط فيها الفحان تصر مضمونه عندنا في رواية الى
هذه المسألة ضعيفة غالفة للتزوج العبرة والفاوسي الموثوقة فلا يعمل بما قال
فكت قوله في رواية باتكير على شذوذ هذه الرواية وجهاه لا يرى ما فلابد له
هذا الكلام عليه كون هذه المسألة معتبراً بها عند المهم فلت داه ذل هذا على ما ذكرت
لكن قوله وجده في الجوهري ولم يقل في رواية نحو قوله قبل ذلك فاجب
بيان المعروف كالشروط التي في حادثة المطيخ بداران ولالة صريحه على
كون هذه المسألة معتبراً بها عند المصنف عبد ~~فترة~~ - وهي تفرع على ان
المعروف كالشروط التي في حادثة الباب انتهت نحو هذه المسألة معمول به
اصحاب الفاوسي الموثوقة عبد ~~فترة~~ - وفي اجازة منه المتفق لوقع
خلافه الى جانب مدة معلومة نحو وبين المسندة ايضاً معمولة
وذكرها مثلاً ضروري في كتاب الاجارة عبد ~~فترة~~ - وفيها دفع غزالاً
الى جانب بنسجه بالنصف وهذه المسألة ايضاً غير معمولة لكونها مبنية
على تفاصيلها - فما ينتهي الى جانب بنسجه عنه في الفرسية بيا فنه عن الغزال بهما
عبد ~~فترة~~ - لو حلله والي بلدق ليعلمه بكل واغر دخل البدق بطلت اليهين
بعزل الوالي نحو يحيى لو حلله والي بلدق بيان يعلمه بكل واغر دخل البدق
يتحقق بهذا الوجه برواية الا الى تخلف حتى لو عزل الوالي تخلف غير الامانة
ولم يعلم بالاتفاق بعد خوله الى الوالي الثاني لا يجنب في المخمار الصحااح الدافرا
لشيء والتف المخبي في الذكر في جميع الكتب الفقهية ان لا يجنب للخالف
في هذه الصورة بعد عدم الاعلام الى تخلف بعد الغزال لان لا يجنب بعد
الاعلام الى الوالي الثاني فيما ذكره المصنف بالاتفاق في جميع الكتب تقرير محصلته
كلامه عبد ~~فترة~~ او مطلق العرف ولو كان حاصداً نحو اقول الفرض في مكان

راجع إلى المطلق لابد مطلق العرف لا فضائل إلى الشفاعة فلقد ذكر
عبد الله ولا يعرف العجم حسن المفعول كأنه يربان في هذا التحرير فصور
يجيب تمام بضم هذه الكلمة الباء لابد الشفاعة كما يتحقق برجوع الضمير إلى
مطلق العرف كذلك يتحقق برجوعه إلى العرف العام بأدبيه إلى الكون العرف
العام حاصداً إزاء المعرض فما قولنا يتحقق على الناطر المنافق في هذه العبارة
إذ لا حاجة إلى هذه الزيارة لابد لاقت برجوع الضمير إلى العرف المطلق فهم
عدم جواز رجوعه إلى العرف العام لأن مقيمه بالعجم مطلق فمعه وجده
العرف غير مقيمه بقيمه القبود كالعجم والاطلاق وغيرهما فالآخر أضيق
وأقرب على قصور النظر لاعلى قصور التحرير بعد ذلك - وعذر البعض أن كلامي
لكونه أحد ثلة بعض أهل البحار لكنه كان ثانية لامعاقة وقوله ثبتت كل المقدم
في الخصوصية الشرطية والمعنى أن وجد التعارف ثبت الحكم وهو لكنه أحد ثلة
بعض أهل البحار ثالثة إلى استثناء تقييم المقدم فشيء تقييم الماء وهو
فوكذلك ثبت الحكم وهو أي الشيء مطوب بهما وترتب القول بذلك الوجه
التعارف ثبت الحكم ولكن لم يثبت التعارف لابد إزاء ما بالتعارف تعارف
كل المدرقة ولم ثبت ذلك فلا ثبت الحكم وهو المطلوب ثالثة ويجب
المثل لا يجاوز به المثل فتح الماء والمجوهرات عن به في محل الرفع على أنه قد يهم
تقام الشاعر لل فعل المحظوظ اعني بجاوز وهو الماء والمجوهرات مفعوله الأعلى
لي الاصل و مفعوله الأدنى وهو قوله المثل باق على مفعوليه بما كان والأصل
فيه أي في عدم تجاوزاً بغير المثل غير المثل ان الاجارة ان فشل عدم
التصديق او بغيرها المثل يحيى الاجراء بالمعنى والآي وان لم تكن
برهان بغيرها فهو شر وحد المفرد او بغير ما لا يجاوز به المثل ملتبس
ان جاوزوا او ساواه والف و هنا ليس من تلك الهراء فلابد بجاوز
المعنى القول العجم شرط الواقع كنعتان نفع الخ قيل

أى في المفهوم والدلالة وفي حوب العمل بضوئه فلا وجہ لما طعن به بعض الرجال من ان هذان شیء شنیع قوله فطبع انتہی محصل كل وبعد ذمته سوا، كان نصته في الوقف نھما او ظاهر الشهی الخ ای سواء فوجہ بذلك الشرط بطريق النص وهو ما زاد و صنو خارع الطاہر يعني منه التکلم لاف فقول العین او بطريق الطاہر وهو ما طہر المراد به لک مع بعضه فالمراد بالنقض الاول معناه المغوى وهو القیرجی بالشیء مطلقاً وبایم وبالنقض الثاني معناه الاصلحی و هو ما ذكرناه فقوله فقا لیس بعمول مطلق لقوله نصہ بایم عطف قوله او ظاهر اعدیه بل كل ای نھما و ظاهر تمیز ان قوله نصہ مكانہ مال سوا کان ذلك الشرط مطرد خارع الوقف بطريق النص او بطريق الطاہر عدیه — الساقہ اذا اخذت حماقة الملوك بغیر الملوك فیه بکذا وقعت العبارة في النسخ و كان الطاہر ان يقول للهادی فائتو صیف بالملوکیة بعد ما حشو عبد — و فيه ان الاضافۃ لانفی المحویة فطعا بجواز ان تكونزادی ملابسہ من المفعن — عبد اقول لو كان مراد المفترض ان الاضافۃ لانفید الملوکیة فطعا على الحال الصواب ای يقول ثم فقد است راجحه جواز ما اراده او في الملابسہ مع كونه خلاف الطاہر المتباون لكنه الاصل فیها الاختصاص الحقيقی الذی چو الملك — ولا باس بشر اجوز الدلال الذی بعد بجواز فی باخرین من كل الف عشرة نیج و جم توہم عدم بجواز ان فیه مطنه ان يكون من باب ففیر الصیان حيث كانت الاجرة حراماً ما يتعلّم فی الاجیر وليس من هذان القیل صیقلاً لأن الدلال لم يعقد على ان باخذة الاجرة فی بجوازات التي بعد ما يأخذ ما اولاً بلا عقد الاجاره ثم اخذ اجرها فی تکلیف الجوزات ولا ضرر فیه حتی قالوا ان الصیان لو عقد الاجار على ان تكون الاجرة الدفع المطلق بلا اضافۃ الى البر المدرسته

ثم اخذنا من الدقيق طعنة لانف الاجارة ولا يكفيه الاجرة حرام عصب جها
 باذ لو استاجر دارا كل شهر بمقدار اربعين الاف شر الاقل فقط نخ
 كمن يوم واحد من الشهر الثالث فلا فرق في بعده العقد يعني عبد الله
 وقالوا الوقا ضفت لك نفقة كل شهر نخ ومستلزم الاجارة تتفق صحفها في
 شهر واحد فقط **فهي** لأن الشراقة واحدة نخ يعني الشهرين الواحدة
 لأن قبل النحرية **عبد الله** ويتحمل ان ما ذكر في الوقف ممحول على ما اذا كانوا في
 يحصلون اشتراك نخا قولا فيه ان عدم جواز تذكر الشهرين كله في وقف
 عليهم بمقدار لالزوم نجبي الشهرين الواحدة فلا ينكر بهم المسألة ما يكتفى
 بتصديقه **فهي** من الممكن علامة العادق من جها ويجد فرصة فاييجي
 شخصا بعد الاصرام **لما** بعد النحرية وليس قوله بعد الاصرام طلاقا لكنه يجيء
 لاستدراجه في دصلوة الى باب طرف شخصا مجردا وبالاحاطة وصف كونه
 مجردا اي يجزئ شخصا حال كون ابهره بعد النحرية قبل ويكفين ان يقال هذا
 لم ينفوت على نفسه شيئا بل اخذ راح الصدف الاوقل باجراء نفسه ثواب
 مساعدته للحارثي **عبد الله** **الرابع** الرابع ناجي ناجي الرابع
 متشيحيت ناجي له ايفانش عابد خولة واندرابه تحت العقد او وارده على المدعى
 من غير ذكره بيع صريحا بالشرب والطريق بالنسبة لا الارض والحل بالبنية
 الى الامانة في pied للبشر ولا يخلو العمل فهو ضيق انه لا بد في الحال الراجعي في المعاشر النهني
 والا تجاوز الحرج اما اهانته اطال الاوقل فليلا يلزم حمل الشيء على نفسه **فاما**
الث فليلا يلزم على مبانيه فلما فسرت الكلام بما ذكرت اندفع ما يتوجه فيه
 من فقدان شرط الاوقل منه ذريث الشرطين **عبد الله** **فما** يخرج منها لو سقط
 الجودة **نخا** قوله بهذه معنى ما قالوا في القضاوى والشروع يعني التجوز بدون
 حفظ **عبد الله** **وفيه** الكفيل لو ابرأه الطالب صحيح ان الرهن والكفيل يابعا
 للدين وهو يابع نخ من الصور الى رخصة **فما** **فما** **فما** ايعنا ان الكفيل

لو ابرأ الطالب **نخ** ابرأه مع ان الكفالة والرهن يابعا للدين حيث
 وفضلا على توثيق وشرعا لا حكمه وحال ان نفس الدين غير مساقط
 في هذه الصورة فقوله الطالب مرفوع على العادقة لا ابرأه وانما قدم عليه
 مفصول وهو الفحير يبارز لضرورة انتقال الفحير قبل يكتفى او قلت العمارقة في النخ
 وكان الظاهر ان يقال مع ان الرهن والكفالة يابعا للدين اشتراك **لما**
 بارى اليت لانهما يابعا للوقف وقد سقط نخ اي الرهن اليت يابعا
 للوقف والحال ان الوقف قد سقط بغيرات الحج والمزاد بالمرني وهي الحجارة **لما**
 البيشوت في النحرية **عبد الله** **ومما** يخرج منها الاخرس ملزم بمحكم ذلك نجبيه
 الافتتاح والنكبة على المعني **لما** ان المدعى في ما يرى الصورتين نجبيه الافتتاح
 والنكبة بالنكفة الحال انها قد سقطت امامه لم يسقط ذلك مع الذى بعد
 محكم ذلك في الصورتين والا خرس عليه وزن احرى صدق مشبهه لا اقسم فضل
 بعدم اشتراكه في العيب الظاهره وترجعه بالhaarisee كنه عبد الله **لما** ومنها
 اجراء الموسى على رأس الارفع **نخ** اي في الصور العادي ايفان من هذه القاعدة اجراء
 الموسى على رأس الارفع والمزاد بالاجراء الاجراء عليه حين التحمل من الاصرام
 والارفع بالhaarisee مساندة الموسى بضم الهم وسكنه الواو وكسر الهم جمعه
 بالhaarisee **نخ** بضم الهم وسكنه الواو وفتح الراء والمزاد آلة الملحق وانما
 مكتفيا بخرج هذه الصور من العادقة لأن المدعى فيها به للتعلق سقط المفروضة
 عدم تحمل ويهدر شرعا المسر مع انه لم يسقط فيها انما يدعون الذى هو اجراء الموسى
 على رأسه وقوله انه واجب على المختار بالشرط المفروض العبر حيث يكتفى فيه
 من قبل سفي الحج لامنه وابيانه ان يكتفى كونه مختارا اغدو لا مطلقا فالمهم
صدى **ويقرب** **نخ** ذلك سقط الفرع اذا سقط الاصل **نخ** كان العادقة
 الاعجمية والخطبة خاصة وهذا غير مفترض المبني على التغاير بعد **لما**
 لزم الكفيل اذا ادعى ما زبد دون الاصل **نخ** لأن **نخ** القول فيه يتضمن **نخ** **نخ**

الاول الاخبار بكم فالنف وان اخبار الحق الرجوع على زيد بعد ما ضمن
 المكحول به فما اول اقرار في اخذ واما اكتافه في حوى مجردة فلا تصح بدلا
 البيضة فلابد وان يقول في وضع المسلام وانا ضامن به بعد ما كنت كضيلا
 باسمه لان مجرد الکفالۃ لا تقتضي الرجوع مع المكحول بعد بضمان المكحول به
 فلابد من ضم هذة الفحیمة الى هذه الصورة حتى تصبح في صورة الاحوی وانا
 قيد جواز هذا الاقرار بمحوى المكحول له لانه لو كذب في جواز الاقرار لا يلطف
 به القر عبد **فنه** ومنها لو ادعى الزوج الخلع لان هذا الكلام منه ايضا
 يتضمن الشیئين الاول الاقرار بابنته زوجته والنف في محوى التراجم بالمال في
 مقابلها فيصدق في الاول ويواحد به كونه الاقرار الای اكتافه لكونه دعوى
 المال على غيره فلا يضره البيضة بعد **فنه** يتحقق في التوابع مالا يتحقق في غيره
 نج بالغين البحیر والعاشرة لا يتحقق بمحوى الجواز على ان الفعل بين المكحول
 اي بمحوى التوابع مالا يجوز في غير ما فما في بعض النفع فمثوله يتحقق
 في التوابع مالا يتحقق في غير ما بالفاو في فاء فعلى والكاف في عين فعله
 منه لا يتحقق فما لا يتحقق على من لاج ذي دراية حس الفتن **ستة**
 اقول هذا صحيح صحيح لا شک في صحته وقد ذكر المصنف ما يليه من قوله **فنه**
 الفقهية وحق البخت ولكن لم يرجع على بهذه العادة مسألة نحوه
 من فروعها على ما هو داع في بعض قواعد هذه الكتاب ومهما ادارت كلامه
 امثلة فر فروعها المخوبية منها قوله في باب المناوى بازيد و المأثر ثمان جزف
 النداء ولو سلطت على المأثر اولا وبالذات اي في ان يجعل المعرف بما
 للجود عنه لم يجيء الكلام اعني بما المأثر لوجوب توسط اى مع ما القيمة
 بين حروف النداء والمنادى في صوره تكون للمنادى معرفة باللام ومنها
 قوله في باب ما التي تلقى الجنس لارجل وزيد بالمنادى على الفتن في زيرفان
 كلما لا تؤخذت هذیة على سبيل الاصالة والاستقلال لا يجوز فيه البناء

على النفع لان اسم لا ينبع لوكانت معرفة وجبت الرفع وشكراكم بجزء فعده
 الضوء فيها فلو لهم ثبات العصاف ايمان بثبات وشتمها فانه لو سلطت
 كانه رب على الغطى سخنه بالاستقلال قبل بـ سخنه لم يكن بـ سخنه التركيب
 صحبا لوجوب الشكير في مدحه ولذكورة اكتافه ان تتحقق عبد
فنه وفربتنيق في الشیئين ما لا يتحقق فضلا ايج اقول وما فرع على الاصال
 ما ذكر في الخلاصة منه ان الشرهود شهد واعدا حادثه فطعن المضمون بالتهم عبد
 قلاب العائب فاعالم الشرهود في غيبة الورا على انه اعتقد به تقبل هذه الشهادة
 وثبتت حقيقة حكمي لمحى المولى وذكر اعما فهم لما تحققوا الى انكاره ولا ينكرون
 اعادة البيضة بمحى مع انهم لو ادعوا المحى او لا وبالذات في غيبة موالاتهم
 من غير ان ينكروا في ضمن حادثة لاسمع دعوا لهم ولا ينكروا عبد **فنه** لوكان
 عدل افتقد ينزل عند بعض المتأذين وجع الفرق على ما ذكر في بعض الكتب
 المطلولة ان الاما في الصورة الای وقلبي مع العلم بفتحه فجاز لان فعليه
 الفاسق جائز عند في الصورة **الای** فلنوع على اعتقد العدالة والصلح
 وكانت العدالة مشروطة فما اذا انتفت العدالة استفت الولاء لانه
 الشیئي يتحقق باستثناء شرط عبد **فنه** تعرف الاما على الرغبة من طلبها
 اي اي تعلق بها ودار علىها بحسب اان وحدث جاز والاما عبد **فنه** قال
 غير في اتفه عناني انزلت من ماله بمنزلة ولائي ثم انما قال انزلت
 نفسي ولم يقل انزلتني لان جعل الغير من اعنف ضمير الماكل ولفعل
 الشیئ واحد فهو خصائص قوال القلوب كالتعليل والالعاب عبد **فنه**
 وبعث عثمان بن حميد على اسد الله الراضي ترجحة الماكلية بمحى دون
 فتحقق مصادقة الراضي بمحى دون زعيرها وهذا الجم اعني بمحى بالواو والنون
 وارفع عن خلاف القيسوس في غير ذوي العقول عبد **فنه** فلوضعت
 اهل السوابع والقدم والفضل بفضلهم ايج اقول احملكم لوهما للترجي

إلا الطريق إلى ونكون فعل العاشر مفيدة بالصلة لا يعمم بغير العاشر
 هرر حق الهدى عدم الصفة في جواز هذا الابراهوكذا الحال في الناجل عبد
فون أو زوا الجدود عن المسبي ما استعمله في أي منطق استطاعكم
 على الشرع أن تجسر كالت مصدرية والمصدر حينما في قيد البالغ في الأمر
 بالبيان الشهود موصوف بالاستطاعة على الشرف جميع الأصان والازمان
 لأنهم يختارون في آراء الشهود غير محبوبين عليه فان فلت كونهم فحافرين
 في آراء الشرعاء كما يفهم من هذا الحديث فإذا لواه كثيرو المحبوبين عليه فيما
 على وجوب ادراستها في سائر الحقوق الشرعية فلت لهم جواز التبرم قوله عدم
 او زوا الجدود فلما تكثروا على شرعة ما أكده بقوله ما استعمل كذا ذكرنا وكون الأمر
 للوجوب ثابت بالاجاع عبد **فون** فان الامر لان يحيط في المفهوم
 فلما يحيط في المفهوم في الدام في لان يحيط به الامر الداخلي علان ويقع خطأ
 الامر في تذكرها بناء على عدم شرعاه الشهود والآفاق اصرها واجبه بعد ما له
 الشهود عبد **فون** ولا تتحقق الكفالة في الجدود في قول المواقف سائر
 الكتب الفقهية ان يقال ولا يجيء على اعطى والكيفيل في الجدود لان جانبي لو كت
 به نفسه جاز وكيف لا والقائمة المطلوبة منها هي الطالبة وهي متتحقق فيها
 وانه اعلم بالصواب عبد **فون** ومن بيت ما ذكر في دخول المكتوب
 الغافقة ونحوها والسبحة وخانقاه انت يحيط للصوفية وغير ما من اذاريين
 والمحاذيث والجامات ان سرق منه منها لان الخامات والمحاذيث
 ما ذكر في دخولها نهيا لا اليل عبد **فون** ويرقطع القطع برؤاه كون
 المسروق بذلك وان لم يثبت ذلك قوله ان هذا الكلام ليس بمحب عليه بل
 قوله بعض الائمة وبهارة المصنف مشهورة بكتابه عبد **فون** في وجوب
 الديمة والاصح عدمه في قول بل الاصح وهو ما صرخ به شعبن كتب الفقه
 بخلاف ما اذا قال قطع يدى فخطئها حيث لا ينجي الديمة والفرق ان قطع اليد

كما في حوال الحائم الظاهري لوزات سوار المتنى فان فلت بما يحيط به ان يحيط
 بالشرط على ان جواز ما يحذف ويجيز تقدير الكلام فلوقضيات اهل سورة
 والقدم بفضلهم لكان احسن او افضل فلذلك هنا مع كونه مذودا الى
 مخالف للهدف ينفع اساس الادلة بحيث تشير فيه العبارة على ذلك القاعدة
 باشخاص صدور الامر المقصود فلن يهربون بمحاسن ومنع المكارم بتفتيت كل منه
 لواشر طعبد **فون** وفال لا يجعل من فتاوى رسول الله ممن فاتل
 معه في بيته لا يجعل سبب مرض فاتل رسول الله مم من فاتل لكنه مع
 انبىء وم معنى له عبد **فون** وفرض لمن كان اسلامه بعد اسلام ابده
 دون ذلك المفعول له قوله فرض والاث راجعه الى قوله اربعة
 الاف والمعن وفرض لمن كان اسلامه بعد غزوته بذررا وفي مثواه
 الاياف عبد **فون** وان كان فضلا محن اسنان العشر للضفرة فرمي
 ها الضرج بيت لما الصدق انتي يحيط بمحض اسنان العشر مذود بذرا
 لما الضرج فرض في الضرج بيت لما الضرج فرض في الصدقه هذا حكم العشر
 وما خارج الاراضي المبردة المسماة بارض المكمة اذا وجدت السلاسل
 لمن فرها يجوز بشرط كون المركبة من المعاكير الذين ينزلون
 الاعداء فرضية الاسلام او من يعيون ونفو الى العامق كالقصبة
 والفقير والدرسين كما ذكر في مجمع الفقيه وفى المحتوى الفضلي
فون غير ان الامر من السخى فضل لهم مرتين في قيضة واحدة اى
 ولأنهم على ذلك ان المزادين لا يحيطون بحسب السخى وهم لا يحققون
 بعامة غير المتنى معاشرة مكان حمام المصحى نهيزه اقام المفقر
 محاكمه متنى عنه فالموافق الحكم ان يؤخذ بحسب اعلاء العلماء لغير المفقر
 واما المواقف فذرة بسب المعاشرة للدين ومرة بظهور زرب الدين على ذلك
 الديب فغير معقول جدا ان تبرم عبد **فون** وللهذا اصر حوايان الحارط فما يلى امثال

فلما يكتبه فيه فالمع كدفع الأكلة بخلاف قتل نفس فإنه لا يزيد في إصلاح
عبد نفس داعاً للقدرة فهل سقطها لم أرَ إلا أن في الفكرة مترددة في سقط
 راجع إلى الشهادة والبارزة في الفكرة أي فهل سقط الشهادة القدرة بعد
نفس كونه دليلاً على الفكرة فيكون صورة المرأة في بيته أو لقوه
 عليه دليلاً على الفكرة فيكون صورة إلى أحد الشهادتين المذكورتين بكلمة عبد
نفس وبها في أصل المعاذن لمن لا يدخل تحت حد المراوة بمحنة أن
 لم يشن الزوجة في أصل المعاذن يلزم تختلف هذه الصفة بالزوجة
 ويحصل الفتور في كاتبها بورود النقض عليه بمعنى المواد **نفس** وأذا اتفق
 تعبر جميات كونها أعضاء متباعدة نحو قوله جميات مخصوصة مثل أنه
 مفعول تعبر والعام مفهوم فاعل ضر مستتر في جميع تلك جميات فالمفعول تضر
 جميات جميات لا جميات واحدة ولا يحصل التضر لأن الأعبار تبعد
 لما المفعولين ولقطع تعبر منها من المفعول فالمفعول لا أول فاييم منه فعلى
 ونقول والله وهو قوله جميات باقي معه مفعولة ومنصوب لفظاً بالكلمة
 لأن حالة النصب في جميع المؤثرات السابقة حاله البر عارض غير المضر عبد نفس
 وصور ما سنت عشرات صور جميات بالقطع أو لا و المفترى ما لا صور
 المنسنة فإذا هم لهم أعلم إن المصنف قد سأله في الصورة إن كنت أعني في قوله
 أو أصد بها عبد والأخر خطأ وكان الواجب عليه فيها يقول وهي نسمة
 إلى فسحهن الأذل أن يكونه الأول خطأ، وأنا أعدوا الله أن يكونه عبد أم
 وأنا خطأ حتى يناله التفضيل باتفاق ما يحيى جميات إلى شئ عشر صورة
 حاصل في مرب بستة كما لا يخفى على المطران ملبي عبارته وانه أعلم عليه
 والمرجع سوا كان الواطئ صاحب العنكبوت أو غيره وفيه إذا ذكرت
 العندة قبل الحقيقة الأذل فالذى زراه من الحيف الشك بعد مجيء مركب الأذل
 والشيبة جميعاً فتم بيعادتها بعد ذلك ولو وظفت بعد الحقيقة الأذل فالذى

زراه بعده من الحيفتين تحسبان منها جماعاً فإذا رأت بعد يوم حقيقة واحدة
 ثم اثنين أياً ولو وظفت بعد ما رأت حفيتين فالذى زراه بعد ذلك
 من الحقيقة الواحدة تحسبه الأذل فتم العدة الأذل ومن اثنين أياً
 فتم بعدهما اثنين أياً فإذا رأت بعد يوم حفيتين عبد **نفس** فالاول لأمراته
 للعرف بغيرها بهذه طبقاً لم تحرم بذلك بداعي أي مثال تغير الحقيقة وبجاز
 بهذه الصورة أما تغدر الحقيقة فبها ظاهر كونها معروفة لا بثبات
 النسب من الغير وإنما وجب تغدر راده بجاز وهو راده اللازم الذي بعد
 حرقه الطلاق فلأنها ليست بذلة الولادة يعني ان حرقه الطلاق ليست
 من اوازم قرابة الولادة لأنها تتحقق بسيئ صح النكاح بل اللهم إلا عمة النكاح
 على انانا نيد من الاصل كما است رالية الفضف يقول لم تحرم بذلك بداعي ونغير
 راده كما ذكرنا فلما لم يكن راده معه الحقيق وبجازي معاً يعني بذلك
 ولم تزد عليه حكم مركب الشرعية فهذا هو الراو بالحال الكلام وعدا عن الـ
نفس فقال الزوج وفعت ازدواجة على للذلة لا يقع معه الاخرى
 شيئاً بخلاف الزباده غير شائنة في الاذل فما لم يكن شيئاً في محل لا يمكن انباته
 في محل آخر لأن الابيات فرع الشوت ولا يكون منه المانع لطبقى قصد
 لأن لم يوقع الطلاق مطلقاً قبل وقع ازدواجة التي حكم الشعبي بطلاقها فالافت
عبد نفس الآلة بشكل بالرجل فما لا يوصف بالطلاق عليه بعدها واغاثاً زاد
 لفظ عليه لان لم يزد بما فرط بهم ان الرجل ليس من السبب فيه صفة
 الطلاق مطلقاً لانه لا يتصف به بعض الكون مطلقاً يستعمل في كل اذلين
 المعينين فزاد ما دفعها الى لهم ثم اقول لا يخفى انه لا وجده لذلک شكله
 بهذه الصورة بعيداً ما قال بخلاف اذا كان المضمون او بما فانه صالح في الجملة
 لان معناه ان نوع الادعى ما يوصف بالطلاق وان كان ذلك المضمون
 بشخصه غالباً لا يوصف به **عبد نفس** وقد يقال ان الطلاق لازمه الوصل

وهي مشتركة بينها نجاح ازاله الوصل مشتركة بينها واعل الالام اراده
 بالانزال ان ثمما الذي ينزل على الشرك بذاته والوصول لا ازالتها
 لا اختصارها بالزوج فلو قال انطلاق لزوم الوصل انج مكان قوله لا ازاله
 الوصل لمكان ظهر في احادية المرأة لان الا زال في هذا الكلام غير تجاهة على
 ظاهرها عدم ملائتها القول وهي مشتركة بينها فيلزم ارتكاب كل مني
 الاول حرف لا ازاله عز ظاهر ما واتى جعل اللام فيها المعرض لا يصل للوضع
 المقدر في نظم الكلام بعد ذلك يرجع معن الكلام الى ان يقال انطلاق
 موضوع لزوال الوصل و هو مشتركة بينها وملحقها او القائل انطلاق
 وان كان مما لا يتصف بالرجل والمرأة بحسب معناه الحقيقة لكنه ما يتفق
 بـ كل ما يحب معناه مجازي لان غاية الطلاق وما هو الغرض فهو لزوال
 منك التمايز وهو مشتركة بينها فيجوز استعمال الطلاق في هذا المفعى بالنظر
 الى كل واحد منها فمعنى قوله أنا طلاق منك أنا ازالك التمايز منك بذلك
 لما كان بهذا القول غير مرضي عنده بشر عليه بكلمة المريض غالباً وها
 يذكر ان الاستعارة عند استعمال الحكم في المرأة او باستعارة هنا معناها السوء
 دون تحطيم ارباب المعانى والبيان فتعم الاستعارة الا صطلاعه ومجاز
 الرسل ثم اعدم ان في تفريحه ايجاز عن الحقيقة عند الامر الا اعظم صاحبها
 وان كان فيه نوع غموض على ما حفظ الامايم المحبوبة في التوضيح الا ان ما
 سبق عليه الرى هو ان المرأة مختلفة於 التي ازالت الحقيقة عن حكم الترکيب
 والاعراب وعندها امكان تحقق المفعى وعدم استعماله فان اردت
 زيادة التفصيل راجع كتب الاصول عبد فرنسيـ و اولاده اذا آل اليهم
 لا سخاف كل واحد منهم من اهل الوقف نجح قوله اولاً ومتداً واداً
 في قوله اذا آل طرقيةـ و قوله كلـ واحد متداً، مثـانـ و قوله من اهل
 الوقف غير متداً الى اذـ و هـومـ خـبرـ فـيـ الـمـبـداـ الـاـوـلـ فـيـ مـحـصـلـ المـفـعـيـ وـ الـوـدـ

وـ وـ قـوـتـ رـجـوعـ الـاسـخـافـ الـيـهـمـ كـلـ وـ اـصـدـفـهـمـ مـنـ اـهـلـ الـوـقـفـ
 عبد فرنـيـ ولا يـعـالـيـهـ كـلـ وـ اـصـدـفـهـمـ مـوـقـوـفـهـ خـصـصـهـ اـنـ وـ اـعـلـمـ اـنـ
 شـرـطـ الـعـوـمـ وـ الـخـصـصـهـ مـنـ وـ جـهـهـ اـنـ يـكـوـنـهـمـ اـفـرـاقـ فـيـ مـاـ دـيـنـ وـ اـنـجـادـ
 فـيـ مـاـ زـادـ وـ اـصـرـهـ فـيـ شـارـكـهـ مـاـ قـلـ اـفـرـاقـهـمـ اوـ اـبـهـولـ فـوـرـ وـ مـوـقـوـفـهـ عـلـيـهـ
 فـيـ حـيـوـةـ زـيـرـلـوـ وـ ثـانـيـاـ بـقـوـلـهـ وـ اـوـلـادـهـ اذاـ آلـ اليـهـمـ الـاسـخـافـ كـلـ
 وـ اـصـدـفـهـمـ مـنـ اـهـلـ الـوـقـفـ ولا يـعـالـيـهـ كـلـ وـ اـصـدـفـهـمـ اـشـمـوـقـوـفـهـ عـلـيـهـ الجـ
 فـيـ بـيـنـ مـاـقـمـهـ اـلـاـ فـرـاقـ هـرـجـيـ اوـ اـمـاـدـهـ الـاـجـمـاعـ فـلـمـ يـسـهـمـ هـرـجـيـ بـلـ اـشـدـ
 الـهـمـاـ فـيـ ضـنـ بـيـانـ وـ ذـلـىـ الـاـفـرـاقـ حـتـ قـالـ فـيـ الـاـوـلـ وـ لـيـسـ فـيـ اـهـلـ
 الـوـقـفـ حـتـيـ يـوـجـدـ شـرـطـ اـسـخـافـهـ اـنـجـ وـ فـيـ اـنـجـيـهـ لـاـنـ لـمـ يـعـيـنـهـ الـوـقـفـ
 لـيـقـيـدـ بـهـذـ الـكـلـامـ اـنـ مـاـزـادـ الـاـجـمـاعـ اـهـلـ الـوـقـفـ وـ الـوـقـوـفـ عـلـيـهـ
 مـنـ قـصـهـ وـ الـوـاقـفـ يـعـيـنـهـ وـ سـيـاهـ وـ كـانـ سـخـافـ الـوـقـفـ فـيـ اـخـالـ ضـارـ
 زـيـرـ مـادـهـ اـبـتـاعـهـهـاـ فـيـ هـذـهـ الصـورـ فـيـ هـذـهـ الـمـوـقـفـ عـلـيـهـ لـاـنـ مـعـنـيـهـ حـمـدـ
 الـوـاقـفـ يـعـيـنـهـ وـ سـيـاهـ وـ اـهـلـ الـوـاقـفـ اـيـضاـ لـكـونـهـ سـخـافـ الـمـوـقـفـ فـيـ الـحـلـ
 وـ بـنـاقـرـتـ طـرـرـ طـلـانـ ماـقـبـلـ اـنـ زـيـدـ اـمـراـ بـلـ الـوـقـفـ كـمـاـنـ مـوـقـوـفـهـ عـلـيـهـ
 فـيـ بـيـنـهـاـعـومـ وـ خـصـصـهـ مـعـلـفـ لـاـنـ وـ جـهـهـ عبد فـرنـيـ فـيـ قـالـ فـيـ بـيـانـ الـهـمـ
 نـاسـخـ لـلـاـوـلـ نـجـحـ جـواـزـ الـاـسـتـبـدـالـ نـجـحـ جـهـهـ اـنـ اـخـرـ الـكـلـامـ وـ هـوـ قـوـلـهـ عـلـيـهـ
 اـنـ الـقـلـاتـ بـيـعـ ذـكـرـ سـخـ لـاـوـلـ وـ هـوـ قـوـلـهـ لـلـبـيـاعـ وـ لـاـبـوـ حـسـبـ دـوـلـهـ وـ لـوـ
 كـانـ بـعـدـكـ اـنـجـ بـعـيـنـ اـذـاـقـ اـوـ اـلـأـعـلـ اـنـ طـلـانـ بـعـدـهـ قـالـ لـاـبـيـاعـ وـ
 وـ لـاـبـوـ حـسـبـ بـعـيـنـ الـبـيـاعـ وـ الـهـمـ بـعـيـنـ هـذـهـ الـعـلـيـهـ عبد فـرنـيـ اـنـ لـمـ يـرـشـ طـ
 اـسـفـالـ تـغـيـرـيـنـ مـاـتـ لـوـلـهـ اـنـجـ بـلـهـ اـشـرـطـهـ فـيـ حـلـ الرـفـعـ عـلـيـهـ اـنـجـ بـعـيـنـ
 وـ الـمـاـدـهـ بـحـبـ الـهـبـقـهـ الـعـلـيـهـ اـسـفـالـ جـبـهـهـ بـيـاـمـ بـشـرـطـهـ فـيـ اـسـفـالـ بـعـيـنـ
 مـنـ مـاـتـ لـوـلـهـ فـاـذـاـ اـشـرـطـ ذـكـرـ اـشـرـطـهـ فـلـاـ بـحـبـ الـعـلـيـهـ اـسـفـعـ عبد
 فـرنـيـ اـسـفـالـ بـلـضـمانـ اـنـجـ اـفـوـلـ وـ بـعـاـكـ بـالـعـكـسـ اـسـنـوـيـ قـوـلـهـ عـمـ

الغريم بالغنم لانه بعثته في فحوة قوله الفحمان بالخراج ومن الغرب باصدر
من بغير حشمي صدر الشريعة قال وفي معناه الغرم بالغنم عبد الله فاقام
عند ما شاء اهداه ان يقيم بحث كافم ما في مائة وعشرين وتصدر بنه والصد حشمي
كما اتيك خفوق النجم والمعنف فاقام عند موافقة اهداه الراقة منه
والراقة المفروضة منه اقام بمعنى الصبر ورقة ميفها والتي دل عليه قوله
ان يقيم بمعنى التصريح ميفها كما لا يجيئ على من له او في شهر راحوال الکبر
تبر عبد الله فاصمم الى النبي يوم نجاهي حاصم المسترى البائع رافقا ماره
الي النبي يوم فتحدة الخصوصة بالي التضييق ميف المادفة عبد الله فحال الرجل
يا رسول الله قد استعمل غلامي اي قبل الاطلاع على حبيبه لان مقصود
البائع طلب اجرة الخدمة من المسترى لا ادهمها مانع الردة فما يدل على
الاستهفاء في الملك لربنا اجاب البنج عزم بقوله اخرج بالفتحي والمفسر
ان الغلام لو يدرك في منه الاستعمل وكان به كما في ملكه ولم يكره مدعى
للرجوع عليه بشيء فنفحة الاستعمل مقابلة لذكرا الفرق فلا تشفع
الرجوع عليه بشيء عبد الله علا عيب ذلك البائع ينجز في الحرج
التدليس كهان البائع عجب السلف المسترى عبد الله لا يجوز فتح
بالمعنى الذي يبغى لا يجوز نقل الحكم بما هو مطعون بكونه مقصوداً منه
كان يحال بدل الخراج بالغنم المفروضة لكونه معيلاً الا وهي
عبارة سائر الشهداء وهو المقصود منه على اليم عبد الله وكانت الزوايد
قبل العبرة يعني اي زوايد البائع قبل وقبل المسترى اياه فالضرير قوله مكتوب
عابد الى البيع اي تكونه البيع في فحمان البائع قبل قبض المسترى اياه الرايد
بالفتحي ان يكونه بالخاص على ملكه اذا يدركه وان لا يقدر على طلب الشئ منه
المسترى لا البيع اذا يدرك قبل التسليم الى المسترى سقط الشئ غزمه
المسترى عبد الله لان فحمان مشتمل من فحمان غيره لذا لان للغضوب

مضون بالعنوان الحقيقي بخلاف البيع قبل القبض لان الطلق المضون
عليه جازلان مفعه رد مثل الراهنات ورد عبته في العقبات
وذلك لما يتحقق في الغضوب الراهن والسوق لها ولها دون البيع
الراهن قبل التسليم الى المسترى لان لا يلزم على البائع رد المثل واعقوبه بمحظة
العن عن وقت المسترى عبد الله ولا خلاف في ان العاشر لا يملك الغضوب
بل اذا املأها نحو اقول ويشتري على هذا ما ذكر في الصلاتة منه اذا ادخل طعمه
الغريب فيه بلا رضا مالكه وابتليه بكون او حله حراماً او ابتليه بحلاً لا عبد الله
وسكت الاول فرمطانية الغربي ليس برفقي وان طال نحو اقول ينبع ان يقصد
بقوله مالم تدركه لازمها لولدت بطلب حج الطالبة بالغربية فرج به في المفصل
عبد الله الشابة سكرتها اذا بلغت بكرها نحو اعتبار المدة الحال حال ابداً لكن
فانها اذا استوفت لذنها في حال البيع فكانت يكون سكرتها باشرة الازنة
البريج فلذلك اذا زوجت صبية وكان المزوج غيرها وتجدر الا طهارة العصبة
بنفعت وسكتت تكون سكرتها باشرة لزوجها نحو لذنها ويسقط خيار بلوغها
صبية الحاوي المشر سكروت اعد المتعابعين فيسع المكتبة نحو الباشرة ان يتواضع
اثنان في العاشر علنا نحو عد وهم واجارة وغيره بالغ من فرلا غرام على لذنها
ذلك العقد عقداً محيينا في التضييق ونفس الامر وهذه المعقودة بالاطلاق عبد الله
قال صاحبه قد بدالي ان اجعله بيعاً صحيحاً اقول قوله ان اجعله ليس في علا
لبيدا ولا بدل لز فاعله لانه قد هرج في بعض لحواني لكافته بوجوهها فاعل
ولهم بيته وجها اضطرار النهاية القول بوجوب اضمار فاعله وقد علّم على عصبة
في بيان الاضطرار لكم بذلك وصبة وهو انه تذكر بعد في جميع مواده عصبة
كلها مصدرة بان يحيى لانه يذكر عن اصلها فاعله جعلت تلك المكتبة فاعلا لـ
لزم لحد وزران اما كون المشكوك فاعلا لتفعل الذي يتضمنه المفهوم عصبة
لقد يرى كونها تفسيرية فلذلك الغرفة حكم ابو جوب اضمار فاعل وهو لفظي

أيضا ذكرت كلية بـ *المُعْدَر* بأن لا يجوز كونه بدلاً عن عاشر الاستدراكي
عود المعدور الأول بها على كون المبدل منه في حكم ابن قرطاجي فليس
لله تعالى أن وان كان مجزواً ومتى قد بحسب الواقع والحقيقة كذلك كوكب
المحابل مثلما لو قال المعمرو للسفرجي إلى رأي باطراهار العدل وذكره هربيج في الترجمة
حدث أصل الرأي مع كونه مجزواً متيقناً مع الابهام في نوعه لأن له انواعاً
لم يفهم بعد أياً أراد منها فلما قال إن اجمع نوعين نوع الرأي وارتفاع الابهام
والحال بهذا ما سمع به خاطري القاتر وحين عرضت هذا الوجه على بعض معاشر
الذين كانوا في بعض المجالس جرت فيها المذكورة العلية سخونة كبيرة
ابن الجاس لم يرض به وأخذ منهم ومع ذكره يجد وجهاً معقولاً لا يغير معقول
لرقة كلامي بهذه الطبران يقول ليس الوجه بذلك فتح افتخاره بأبر المعاذرين الكبار
ودقريهم نمير عبد الله الحادمي والعثروان سكت الموسي عند ولادة ابنته ولدته
أواربه ثم أعلم ابن القرش نفس الشهادة أقام قويٌّ ومنوطٌ وضعيٌّ الأول
فربما انكماح فان ثبوت نسبة ولو دونه ولا يحتاج إلى الدعوه ولا ينسى فهو
التفى بالمعنى المدعى فقبل الأواربه والقرش المتوسط فربما أقام الولد ثبوته
ثوابه ولا يحتاج إلى الدعوه ولكن ينتهي بمحض المتفى والغاشي ضعيف
الافتخار فثبتت نسبة الولد ما يحتاج إلى الدعوه ولما ثبت بذاته عبد الله
فيطر المفتي في أي زمان في حال المدعى فان كان مشهوراً بالزور والتيسير فيشي
يقول بمخ سرقته والآفيفي مثل بخيه بخاري عبد الله ثوابه لوباع جارية وعليها
وقرطان بن القرطان بضم القراءة سكته الرابعة قرطاجي شهير بمدحه في كلامه
بكتوشوار عبد الله إلا إذا أبرأ المعرفة وبأفضل من إانتظاره الواجب
قوله أبرأ العزم قبل اضافة المصدر إليه مفعوله وكذا اضافة الانتظار إلى
الضرر فالقصود وان أبرأ الدين مدعونه المعرفة وأسماط الدين غير ذاته
أولى وأفضل من التردد والانتظار له وقت بره مع ابن الابراهيم مسلك

٢٠٣

نظيره ان يصيّبها فرج جانب واحد ويرجح من جانبه الا خوفه امامه
الذى دخل فيه عبد الله فلابد من التحقيق في الامر والتحقق في هذا السبب
انقطاع الماء طلاقاً ليس كما هو المتاد رفع الماء عذر قوله فتوالي الفلاحة
يقوم مقامه لغيره مفهوم التحقيق بعد ذلك الدجاجة اذا اذبحت فتفتح شعراً
وافقت في ما اذبح اقول وهذا ما يكتبه وفوه لاستئنافه ساتي ادباراً وفي
قوله الا ان تحمل الماء الى الماء الى عدم جواز حل الحكمة على الدجاجة الى الهرة
لما في درءى الخزعبلة كذا بـ «ساوة قوا» افتداه الماء بادنى صلامته
فاسمه مطلاقاً وبالاعراض مطلقاً فشال الاول افتداه المنوفي بالمعنى وافتداه
للفارس بالباقي والقرض بالبنفل واللبس بالعاري والعاصد بالبوني وغيره
ذلك مثل الشك عكش جميع الصورة المذكورة بين افتداه البضم بالمعنى والباقي
بالعارض والمسلسل بالضرض العارى باللبس والموسى بالقاعد وسائل الثالث
افتداه العارى بالعارض واللبس بالعارض بالعارض وكذا الى ان
ترى بالامثل المذكورة بعد ذلك الا في ثلاثة الستينات والفال وتحتشر نجاح
وبهذه الامانات الثلاثة لعامه لو وعلان تكرر في غير المديدة بعد ذلك فالقدر
بها السعادة والفضل لها او بمقدوره على المبدلة اما على ان تكون بذلك من
الكل على ملاحظة الابطال بعد العطف او على ان تكون بذلك العفن في الكل على
ملاحظة العطف بعد الابطال والمراد هنا بالضاله الخبيث الشكرا لاعضاءاته والله
فيها اما للعقل منه الوضبة لا الاصح كما في ذيئه او على ان تكون صفة موصوف
مؤذنات اي نفس ضالة كما في قوله تعالى لائزرو ازرة وزر اخر لا اخلاق نفسه
وازرة وزر نفسي اخر بعد ذلك المسبوق بعضاً اول صلوت في صحيحة القراءة
وآخر ما في صحيحة التشهد بالمداد كركعة واحدة من المغربية الامام يفتح
بعد ما يكتبه وفصل بقيمة لانه لا يفتح رکعة فكانه رکعتين بالنظر الى الماء
ويقرأ في كل واحد منها الفاتحة وسورة لان ما يفتح كأن اول صلوت في صحيحة

القراءة حتى لو ترك القراءة في اخرها نصف صلوت كذا في الدر و الجموعة
السماء ببعض الحكم وغيرها عبد الله وعند وقوع حريق في الماء هنا يهدى
علي وزن وجيف في تصادر الشفاعة لافزار وزان القائل والفعل بما يليخ
عبد الله الا اذا حدث الامر القعود في ولعل الترتفيع ضرورة المصلى
فإن صدق بفعله ورض عنه الامر وموهود في حق الامر دون المقدم في هذه
الصورة فكان ينبغي ان يقول عند الوجه سلم عبد الله الآتي من ذي الماء
فأرجي باقى زيان الامام متبرعاً واما يوم ما يقع فهو فوت صلوت الامر في
صلوة المأوم لزم حكم الشرع وحكم الموضوع والترى الصورة المشاهدة
ان القراءة لا يدخلها في الصلوة حقيقة او حكمها افتداه العارى بالباقي فات
القراءة حقيقة وحكمها فتنص صلوتها بما جعلها عبد الله من حجه باطل لا يتأتى
ثواب الجماعة يعني من صلى بالجماعة التي يحيى اهل بيته لا يتأتى ثواب الجماعة في
في المسجد عبد الله - بشرطها او صحتها جاز لغيرها اجاز التصدق مفهوماً
بشهادة الاجازة وهي قيم العاصي المظهور الدار به المخصوصة او صحتها
الذى لا يجوز اجاز التصدق لان مذهب الفاضل المقصود بالتصديق بحسب القرآن الى ما
قبل العذر الى ما قبل وقت التصدق فما يملك نفري عبد الله - دة
فوق اذن وحيث يقدر بستة فتن فقط برؤس الماء بعد قوله صدقه
الفطرة وحيث يقدر بستة فتن فلو اقتصر بعد يوم العيد لم يقطع من اعلم ان القراءة
على نوعين مسيرة وهي سلامه الالات والابطال الموصله الى المطلوب ومكانة
وهي امثل بقدرها على ابعاد الماء وابعاده حسب ما اقتضته ارادته فهى تحرى
المطلوب في الوجود ففي بناء المسنة عليهما فلما امر عبد الله وحمل الصدقه
لمن لم يغل على عمار لا تكفيه وعيال السننه التي قوله وعيال منصوب عطفها على الفاجر
المصل في لاتكفيه - سمه فرقة وروالامام ابراهيم بالحدث بفرقة
ما هناء او منها فقد كفر بما انزل على محمد بن زيد من حدق الى فقد كفر بما انزل

عمل المأمور بالصيام يكمله كافياً عبداً بفتح قوافل الآباء
يقول وكلما تكثرت نسب الفضل تزداد نفقة في الاستشارة في قوله الآباء قوله
نفرغ أى يرسق فضل نفقة يقع على سك المذهب عند جميع الأصحاب والازمة
في زمان القول باقى وكلما تكثرت نسب الفضل نفقة فو هي إلهاً لغير
بيانه عليه هذه الوكالة فإن الفضل حين يكتبه للذائب لا ينوب عنه إلا ولكن
بقى له فيه بحث وهو أن معنى الوكيل من بعده الغير لانفسه والذائب هنا
عامل النفس لاغيره فان عدم فهم وكيل الوكاله يعني ان لا يصح تعيينه ذبيباً
ذلك الفضل لنفسه فان فلت ذلك فليس صحيحاً التعيين لاعل الوكيل
يعنى ان الامر كان ملائلاً لفضل شئ من نفسه فهذا فحوى التعيين بمعنى
على هذا الاعل الوكيل فلت لا يمكن بيانه حوى التعيين على ذلك يعني لأن تمام
الغليظيات لا يقبل التعليق كحال متفق عليه فيما يجيء عبداً . . . واداً ادعي
انه صحيح وكذب به فالقول له في المدعى بوجيه لائمه ادين بدعى الخروج عن العرف وقوله
الا اذا كان مدريون اليمت في الايجار والاقرير فيه ان يقول مدريون الامر كما
لا يتحقق والسر في الصورة المستشارة انه صحيح بدعى فضاه الدين والبراءة منه
فلا بد من اقامة البينة . . . ولا يقبل بذلة العارث انه كان يوم الضر بالكونه
لحوان بهذه البينة فاليه على النفي بحسب الحال لأن حاصلها ترجيحه إلى ان يتعالى الله
لم يتحقق في هذه الشهادة وكانت بهذا انبني على ان البينة غير مسوقة مطلقاً سواه كان
محصوراً او لا فشل في الحدایة في الابيان من قوله لو قال ان لم يتحقق العزم فعذر
حلفه بذلة بالكونه بوجيه نفقة ضلاؤ عبد . . . **الذكاء حول الفرق**
ثلاثة عشر فرقه في الفرق بينهما . . . وفيه الراء مجع فرقه بكسر القاف وسكنه
الراء وفتح القاف قال في تحذير الفرق مجع الفرقه بكسر القاف وسكنه
اسم بفتح المغارقة واما بفتحها فهذا اسم بفتح المغارقة والمعنى والمقصود منها انه الـ
الوجهية للفرقه ثلاثة عشر شيئاً عبد . . . وبنقصان المهر فهو قول نفصيل ان المرأة

اذا زوجت نفسها كفه بغيرها فعن زهرة مثلها ان يقول للزوج اما
 ان تكمل المهر او افسح العقد فإذا لم يكمل الزوج المهر بعد تكمل المعاشرة فللولي ان
 يفسح العقد واما طلاقها اذا زوجت نفسها فغير كفه
 فللولي ان يفسح العقد لعدم الكفاية لان نقصان المهر عذر - وينك اخذ الرؤبة
 صاحبها ثم قيل كان الاو و المواقف احياناً الوعاء ان يقول وينك الزوجة
 الزوج لان انف في الكجاج اما تصويف هذه الصورة دون عكسها مع
 ان بهذه العبارة قوله انف في الكجاج بينها في كلتا الصورتين اقول
 كان يريد بعبارة المصنف وجهة ببيان الانف في صورة ملك الزوجة لزوج
 و في صورة ملك الزوج لزوجة مع ان الحكم المذكور يتحقق الصورة الاو ولا يوجد
 في النية الا ان يكن تحضير العبارة بارادة الاو لان بصدق ان يقال نفي
 الكجاج بينها يملك اخذ الزوجين للأخر في صورة انف في الكجاج بينها يملك
 الزوجة لزوج فلدهن الحكم قال الاو دون الصواب بهذا ما اراده المصنف
 لكن لا يتحقق ما فيه من المحيط والغلط لان لا وجه لغرض العبارة غر ظاهرها بالاصاف
 لان بهذا الحكم يتحقق في كلتا الصورتين لان الزوج اذا ملك لزوجة التي يجيء
 الغير يفسح الكجاج بينها اي بعد باء على عدم جواز اجتماع ملك لستة مع ملك
 اليدين فالعبارة جارية بعد عمومها والمسئلة من حيث هي من القسم كما ان
 القائل نسبت بغيرها الزوج عبد - زوج امرأة و خاف لان لا يدع اى
 في القسم ذاتي اراد تزوج امرأة و خاف لان لا يعدل القسم وهي عدم العدالة
 في عاشر حقوق الزوجية لم يجز له التزوج فنقول تزوج امرأة من قبل واكرانى
 وارادة بمنزلته - واما طلاق الزوج عليه المضاربة فعندنا نيفه و
 ولا يفي نيفه وثمرة الفسخ ان لانتفاض عدد الطلاقتين و يبقى على ما كانت
 عليه عبد - وابن ابيه من الاسلام في داعل ان امرأة الزقى محجنون او سلمت
 بغير الاسلام على وليتها وان سلم فيها و الباقي بينها عبد - وفيما اذا ادى

المولى فربما بعد المدة فيها نقوله بعد المدة طرف لا داعي و قوله **فهـ** متعانى
 الغراب والضر فيه راجع الى المدة فحصول المدة اذا داعي المولى بعد انقضائه
 الایام اعني في المدة يعني قال بعد انقضائه المدة كانت بحسب اليهافي اثناء المدة
 و خلا رها فكم مرة المرأة فالقول في هذه الصورة للمرأة و انا في الدعوى بما بعد
 المدة لاتزالها لو كانت في المدة يمكنها القول له لا زالتها بذلك انت و هـ فيهما
 فيك اخباره و قوله بعد ذلك بعد مجلس ابعضاً طرف لا داعي و قوله و هـ
 فيه حال من معاشر اصحابه والضر فيه راجع الى مجلس فما معنى فيه اذا داعي
 العبد وبعد مجلس اخير انها اصحابه نفسها ما زلتها في مجلس اخير وفيه
 القول في هذه الصورة للزوج لان الاخبار بعد مجلس ليس يفيد كلامه داعية
 مما يسبق في الصورة التي يتذكرها صارت في ازاد اصل القاعدة لامر المولى
 المستثناة منها ما ذكرها في سكت الصور المتناثرة سره طاهر و خطاه **تـ**
صـ - قال للاربع المدخلات بكلم اجامعها مسكن المدينة **جـ** قيل
 الامام فخر الدين **هـ** يحيى في فتاواه فركت بطلاق بعد ما حضر زفاف المسنة
 لانه جعل ترك جائع الواحد عشر طلاقاً و قوع الطلاق على الباقي توجب بعجم
 ان **هـ** في التي و لفظت وجفرط الطلاق فتمث مرات و با ترك جائع
 الملك فطلقها **هـ** لاما و ما في غير ما و عذر في حق كل واحد شرط الطلاق من
 يترك جائع بغير ما فطلقها و بين انتهى قوله اعلم ان ما حضر لام **هـ** الكلام ان ينافق
 على الطلاق بتترك كل واحدة من انت و بحيث يشمل لكم به الطلاق المطلقة
 و غير ما بدلاه ادعى الكلمة كل على الفكرة و هـ امرأة في قوله كل امرأة مسكنة لازها
 لاطلاق الا فرأوا في النكوح كيما انها احاطة الاجراء في المعرفة و هذا هو المراد بقوله
 بكلمة توبي التعميم فطلق المطلقة **هـ** لام لوجود الشرط في حقها ثباته و ملاده
 لازها اخرى لكل واحدة من غير المطلقة و هو ثبات فطلاق **هـ** لاما و اما المسنون لشدة
 و هـ في المطلقات فطلاق كل واحدة منها لام كل واحدة منها فضي اخرى

لamar اپنے غیر موطن ہیں لعدم امکان کو نہیں اخْری بالتبَهِ الْفَحْشَةِ المزدوجہ
معابرہ الشی لفہ فظاً کل واصدہ مٹھائیں بعد کے بے بُن و بُون و بُون و بُون
ان فیقت الْمَذَقَةَ الْأَنْعَشَ لِأَنَّهَا إِلَيْهَا عَالِمٌ بَعْدَ مَعْنَى فی التَّدْبِيرِ عَلَى الْخَسَارَةِ كَذَكَرَ
مطیقاً نَجَاهَ ای مدبر املاقاً و قوله في الاجارة ای ما شد في الاجارة اینما فقر مدبر
قول ففسد الاجارة الْمَارِسَةَ لِأَنَّهُ بِلَزْمٍ حَلَوَ الاجارة عَزْغَرَدَ كَرَ الْمَدَنَ وَقَوَدَ
الآن الکامح فی فیقت هستاد من اول الحکم ای لیس بایشید ملحوظت فی الکامح فی فیقت
بادر ایه سخت صورۃ المسقی عبد خیر الادمه بکثرہ البارقه فی کفت فاعل اعدال و بکل
ترجیب بالفارسیہ کا بیدن والی رحمة معی امر و اصل الترکیب فی البرح بمحض الرذائل
انما اطلق عذریہ الی رحمة لان الوف الماتی زایل عبد خیر مانع بحق فیقت مدبر ایہ
فی الحانیہ من الحجر الخ وہی ای قیمة الدبر فیہ فیقت فی ذاتی السفیر عبد فیہ میں سوں
دیوار اهلی تقدیر کو نہ فیقت فی ذاتی سوئی دیوار ایہ وہو العثرون و کذا کشم
فی مدبر العاقل ذالم شیرک عَلَى الْأَغْرِيَهِ عَبْدَ خَيرَ کے بے الارادت فیو - المعرفہ لامدخل
سخت الکفر فی الجزا الامورۃ فی الجزا کہ ایمان الظرہریت نیچے اذ اقام بعلان خلیل
واری احمد فام ای طلاقی قد صدرها اور آنہ تطلق لازمہ معرفہ فی الجزا، فیض خل الکفر ای تو
فی سباق الشرط وہی لفظہ واحد و کذ احال فی قوله ان دخلع اری بندہ اصفعی
حرف خدمہ عین بیوق و پنهانی مذکورہ فی قاوی فایجنیان فی موضعی کہ کلب
الایی فی رام تقصیرہ فلی طلبہ کہ عبد خیر علف لا بکلام الفقر، والکیان
والرجال حيث بو عبد نجی والصل فیہ ان اللام جنسیہ ای اخذت علی ای ای محکت
عن الجمیعہ و یکمیں بحقیقی بوجرد فرد فرم کروده و اما انسانہ فلا بحقیقی الای انسانہ
جیج الافرا و بدای خلیلہ قوله بخلاف رجال ای بدہن اللام حيث لا بمحکت فیہ بو عبد
کوون معنی الجمیعہ بغيره فلا بحقیقی المحکت بو واحد لعدم بحقیقی معنی الجمیعہ فی عبد خیر
صلف لا بکلام زوجات فلان واحد فائہ و اخوتہ لا بمحکت الای ای کل نیچے لان لفظہ
فیہما الاستغرق الجن و ذلك لا بحقیقی البعدم التکلم بکل الذکور و ایما مکت

الحمد لله رب العالمين

بغير كفاله يبني اسحاق فرمي وتدبر عبد الله ملطف الولي بن اقول دعوى
الزمان اعدت الفقرة، في التوبيخ والخوازي من الموضع التي لا يحب للخلق فيها فلكله
يختلف المولى للرحم لان يقال مخصوص به ذلك ان لا يحب فيها حيث كان
المقصود بجزء قاتم العذاب فيما يتعلّق به حتى العبد الارثي ان النكاح ابنتها لا يختلف
في نوع انة يختلف عليهما اذ تشنن عنى المر عبد الله واصطفوا في كون العبد فما زلت
يميز ما كان وجه العامل بعدم وجوب الحد عليه ان العبد لم يرده الشتم الذي يتوله الفعل
والغريب للعامل على التكاليم بما يوجب الحقائق العار وحقيقة بـ الشتم على الرأي
التوسل الى الحرية التي صدّه عصمه ولليل العامل بعدم ان حكمه مشروط عليه العذاب التي
هي حقوق العارب في المقدوف متحققة وعدم القصد الى الحق لا يمنع رتب الحكم
الا يرى ان من اقر بجل بالفاحشة لم يفرج الا غافر العذاب ينادي
بافراجه ولا يمنع عدم قصده الا فراره لا و بالراتب بل ثانية وبالغرض منه وجوب
العقوبة ولو زعم عليه وبذا الكلام وان كان خطايا يحيى على الاول لان الاول لا يختلف
عن ايشا الشهير ففيه دليل به العبد عبد الله حسنة المواطنة عقلية فلا وجود لها في العذاب
لأن ما ثبت في عقل فهو في جميع الاجياب والازمان لان مفهوم العقل
لا يتغير عبد الله وقبل سمعته فدعا وجود فرق بين الغريب وغيره وفي كل الفوبي ارجح
الى المتفاهم به وهي المواطنة الى المعناف وهي الحرمة حاز وحده المعناف
ابن ابي شيبة ادراه وكثرة وقوته ولعل العامل هنا يقول ان الله فكر على العصرة
عن الاستقدار الوجب للأذى الذي هو عذبة حسنة في الدنيا ثم ان رأيت بعض الأفاسيل
رسالة متعلقة بهذه الجملة فقط ابتداء ففيها يقول قال العاقل العلام زين الدين
في الاشباه حسنة المواطنة عقلية المقول وقيل يخلق الله ائمّة فيما يتعلّق بهما والحال
البحث الى ان تُتلى تلذذة او ردة اوراق ولكن لم يبيه له مطردتها باسم ابيضي
الوقت لكن صحت ملخصي ان من يعبر باسمها ائمّة الله شاعر وامر ما في
في ما شبهه بهذا الكتاب به هذا الحال ناتية للبحث وذريلا لانني اتفق ان المأثورون جيدون

ذن فللت فاتفع في قوله كاليد والمس فلت بذلك لان كان ثابتا في النسخ
كلها لان طلاق كونه ثابت اضطر بالصل المدعى يتحقق الى سبعة الفراغات
في هذا الفعل ما يتحقق قوله في المجزء الى الاجزا ونفترض النسخ عليه فسته بعض
الذريون بقوله كاليد والمس بناء على طلاقه فقط ثم البعض الآخر فليس سخيفا في هذه
باعتذر المدعى فانقلب الراكب الى النهر الذي ذكره بعد ذلك في المجزء لاستقال
الى الذهب الادول الى كلاته الفعل بما يليست للتفصيل بل بعض اصل الفعل لا يجيء
عبد الله ولو يغير عين في اثبات او رد كلاته او الصلبة التي عزى ولو يغير صورها
بالحكم لان النسا و من لا يزيد بالفعل لا يزيد بعاليه الجواح فيوجه اغضنه او
الابدا بالفعل بعد النسخ المخصوص فإذا به يقول ولو يغير عين عبد الله يغير
على النوع البارد كتعريف خوارزمي اي لعرف ملطف تمر و تمر ما يأكلها فتحمه له يغير
على ذلك ولعل المرأة بالغير المتعة والآخر القول العيف لا الفرط والصل وقول
عمر ضم اندعنه معرف التمرة بالوع البارد لان لا يدخل تحت الحكم الى الفرع
لا يدخل الحكم وهو ما يجب صفا النسخ او العبد على تقدير اثبات كونه فاسقا الهم
العاصي عليه شيئا من حق بعد او شبع فلا يقصد امامه البنت عليه بذلك على تقدير لغط
بل لغط العاشر اما اذا قال لم يأت ارب خرا و بازاني الرئيس جائز ان نوع مطلع
النفس فاما اذا قال لم يأت ارب خرا و بازاني الرئيس جائز ان نوع مطلع
حيث يوحى ان حسن الشيء عبد الله فاسك اهل بالطاعة بغير كماله لانه لا يدخل تحت الحكم
اثرة لان ان اللازم كما يبعدني بواسطه حرف لجهة ذلك المعدل المعمول
و اصدر المعمول الثاني في بوضطه اي عدو وقد نقلت عن جعفر عشبي الطبول ان لما رأى يحيى
افعال الهموب بالسده ان المعمولين بواصفاتهما وبواسطه الجار والافق
كل مسدد يمكن تعدده الى الالى في بوضطه واما فلت ان الفعل مسدد المعمول اللهم
لان يقع الام كفي مثل زيد عدو وابره عدو بالفارسية باسم اسكندر وان
والمعنى بالامساك هما يبيه عنده باسم اسكندر وانما فلت ثم لا يجيء عليك ان قوله

وقيل تعالى إن الله تعالى خالفة قوامات معاشر لا ولبن لكن فيه نوع ميل إلى توجيهه
القول الشذ عبده كسب تبره قوله إذا أخذ قبل توبيه في أول السمع ضلالة
أي عدم قبول توبيه بعد الأخذ و وجوب فتنم مطلاقا سواء تاب قبل الأخذ
او بعده بما وعلى ان من معهم حاب بالزنا ويكون الاوضاع غير لازمة
فيبررون بالتوبيه ما وضع له لفظ التوبة فعل ان هنا قولين الاول وجوب
الفتن لم يتسب قبل الأخذ و تاب ما أخذ و الله وجوب فتن مطلقا سواء
تاب قبل الأخذ او بعده وال الصحيح هو اثنيان لا اسناده الى دليل قوي ذكره
أنه اذ انجبه ردوا هي ما وقع بغير الشرف في حين اخذ بعض الزنا ويكون في
في ديارنا وجري الكلام بين العدا في قبول توبيه او عدمه قبل الاصداق
ما الامر كذلك سعى ولكن التحضر المترحم عند الناس يكون رفيقا له في الطلاق الى
تحل محله ذلك الذي ودعه السقير سعى للحريم السقير فتح الكتب الفقهية ابا يحيى
صددوه فاحذرت منه تلها و نفه قوله تعالى لم يقل به اصره المسديين وهو صد
توبيه بعد الأخذ و زعمه كون هذه المفهومات من عباره بعض الكتب الفقهية و عند
الاشباء في جملة تلك الكتب تمهي حرج استدلاله ببيان السلامة في سياق الكتاب
الذى ورد من جانب بعض اراء النواحي الى السيدة الحانية فلاشك في انه جعل
فلة البعناء على ان يخواهم كون لفظه قبل التي هي من الفروع الزمانية قبل نفع
الاتفاق الجمיה ولنقط توبيه التي هي مضار اليه للطرف توبيه عيابا تكون
فابية مفهوم الفاعل للفعل بمحضه لم يقدر على تدبر عدم صحة الاستئصال وارقام
البيان ففتح الكلام على ذلك التقدير اى على تقدير ان يقرأ العباره على ما طرأه
الطريق الطريق لان بهذه الحال معطوفه على المصدر المستثناء عز حكم كل قيدها
ومعه و من محلتها فلو كان الامر على طنه العامل تجاهه السلام من مفترعاته اصل
القاعد لا فهو صور للمستثناء منها لانه قال في اول الكلام كل كافر ثاب في توبيه مقبولة
الآخرين كذلك اذا وجد الكافر بالزينة فكان معه الكلام كل كافر اذا ما ينكره

ورجع عن غبطة وضلاله تفضل نوبته الا انها فرالزندقة فلوقيل بمعناها اذا اخذ قبله
نوبته يكون على النحو ومسافها المقصى الاستثناء ويتحقق النتائج في الكلام وكم لم
ان فضل باطل لا يصح الاستدلال ولا اصحابه بعد فتن ومن ثبت سلامه سراة
بعلا وامر ابي نوح اقول السرفيه ان الفعل في هذه الصورة انما يجب بطرائق الحد ونهاية
ان كما غير مقبولة في الحد وعذر فتن ويطلب عارواه لغيره في الحديث الى قبل الدليل
ويطلب ان كان انسب بالبيان وهو قوله ومحنة القتل وحيط الاعمال بالبيان
وهو قوله بسنونه امر الله مطلى ويطلبان ومحنة انتقام اقول بربرانه قد زعم بمخالفته
بحمل الفعلية على الجملة الاصح ففيها وهي قوله وحيط الاعمال ثم كما عطف قوله بسنونه امر الله
مطلى على بنين ابن زكريا التسبيب وان كان في نفسه من الاسوء لغافته في الكلام الا ان ترك
الامر الظعن ذكر الواجب فيما بين البلوغ اهذا اما اراده الهترض نبأ عن ما او ليه
رأيه في حل عبارة الكتاب لكن لا يخفى علىك ان قوله ويطلب عارواه لغيره من خربي
ليس بظيق على الجملة بل هو معطوف على مذهب شير المحدث لكن في قوله لكن
لا يقتضيها الرجح فيكون من باب عطف جملة الفعالية على جملة فعالية شأنهم يلزم ترك
التسبيب تحصي الفعالية واسع او لم يسم لكن على تقدير العلم
لا يقتضي غير الرجح ويطلب ابن احماد ذلك التدبر يرتقى مارواه لغيره في الحديث فلو يجوز
لك ملمه قبل ان بروية للغير بعد روته لا ابعاج اعمال الى عدها قبل الارداد
لا يطلب به فان يتطلب اقوال التي يجري بيان الاعمال وسائرها اولى بالطريق بان يتطلب
يطلب بها ايضا ونمرة الطلائع نظر فيما ذكره بوجود جواز الرواية بعد الارداد
او السامع منه قبل فعلم ان هذا الاعترض من العاصل الروي في بسنون بوجود
الجمل الارتفاع فضحه عبارة المصنف كيف تبعد منه الفضح في اسباب التركيب
المرتبة والحال ان يعني الولد وقد توله بين الاعرب ثانية ونعما بهرج في هذا
تفقد بعد حصيلة فنون الاوية وتمكيل العلوم العربية يعرف السائل النرجسي
العربية ويونى حقها امن الخواص والمراتب يا يجب سلفية العروبة وقد اعتقد ذلك

بِخَسِيلِ الْفَنُونِ كُلُّهَا وَمِنْ الرَّاهِمِ الْجَلِيْلِ عَبْدُ اللَّهِ فِي جَمِيعِ مَا جَاءَ وَفِرْوَاهُ لِنَحْنِ
أَيْ بِحِيثِ يُفْعَلُ الْعَطْعُ وَالْعِلْمُ الْقَيْمُ بِوَالْأَبْرَاجِ بِالْمَوَارِدِ وَهُدُولِ الْقَيْدِ لِأَخْرَاجِ الْأَنْ
بِالْأَصْدَارِ لَا إِلَّا إِنَّكُمْ هُلَّا يَكُونُ كُلُّهُ كُوْنٌ طَبْشًا لِأَقْطَعِيْهَا وَالْحَالُ إِنْ أَجْهَارَ الْأَصْدَارِ وَلَهُ
الْعِلْمُ الْقَطْعِيُّ الْأَثْرَرُ إِذَا بَلَغَتْ حَدَّ الْأَشْرَقِ بِرَبِّهَا وَجُوبِ الْعَدَادِ
بِحِيثِ يُكْفُرُ جَاهِدُهُ فَيُقَالُ لَهُ أَجْبِرَهَا فَرَضَ عَلَيْهَا وَلَمْ يَكُنْ بِالْأَجْهَارِ الْمُنَوَّرَةُ الْفَرْعَانِيُّ
وَالْعَوْنَانِ الْأَعْمَادِيُّ اِبْنَ الْأَوْبَابِ الْأَعْمَادِ وَجَهْرُ فَتْيَةِ
الْكَمْلَانِ بَنْتَ الْجَهْرِ الْشَّرِبُورِ وَفِي مَرْتَبِهِ كَمْلَانِ بَنْتَ الْأَجْهَارِ مَادِهِ الْقَيْسِ الْأَذْرَعِيِّ
مِنْ الْعَصْرِ الْبَلِيلِ مَسْعُلِ الْمَعَارِنِ فِي الْمَوَارِدِ الْأَنْ
حَتَّى جَازَ تَحْضِيرُهُ بِحِدَّةِ ذَكْرِ الْقَيْسِ وَفَضْرِ الْوَاحِدِ فَالْأَنْ
لَا فَرَضَ وَبِأَوْيَ الْبَحْثِ مِنْ ذَكْرِ الْأَصْوَرِ عَبْدُ اللَّهِ فِي الْعَصْلَةِ
بِالْجَاهِلَةِ لَا إِلَّا إِنَّكُمْ فِي شُعَارِ الْإِسْلَامِ بِرَبِّهَا وَمِنْهَا مَطْهَرَهَا عَبْدُ اللَّهِ فِي
بِالْأَنْشَاءِ لِنَحْنُ قَبْرُ مَيِّدَاهُ، مَحْذُوفُ الْمُغْنِيِّ فِي قَوْلِ الشَّهَادَةِ بِثُوْبِ الْأَحْكَامِ فَلَا يَجِدُ
الْمَدْعُو وَالْمَنْافِي فِي الْكَلَامِ عَبْدُ اللَّهِ فِي ثُوْبِ الْأَحْكَامِ الَّتِي لَمْ يَرَدْ
الْعِبَارَةُ فِي جَمِيعِ النَّسْخِ الَّتِي رَأَيْنَا مَا وَلَكُنَ الصَّوَابُ إِنْ يَقُولُ فِي ثُوْبِ الْأَحْكَامِ الَّتِي لَمْ يَرَدْ
لَا إِنَّ النَّفَاهَةَ لَمْ يَرِضُوا بِتَقْدِيرِ مَسْعُلِهِ حَفْظُ الْجَهْرِ مَسْئَأَةً فَاعْلَمُ فِي صُورَةِ كُوْنِ صَدِ الْعَصْلَةِ
مِنْ ذَكْرِ الْأَصْرَحِيِّ إِنْ فِيْهَا إِذَا أَقْبَلَ الْمُنْتَهَى فِي الْحَذْفِ بِعِصْرِ الْعَصْلَةِ وَالْحَالُ إِنْ
كُلُّهَا لَمْ يُبْسِتْ فِي صُورَةِ مَعَارِنِهِ مَخْفُونَ فِي قَوْلِهِمْ بِعِدَالِيَّتِهَا وَالَّتِي عَبْدُ اللَّهِ فِي
وَأَنْكَاهُهُ اِفْتَكَهُ مَعْقَدَاتِهِ فَهُوَ الْعَبِيدُ لِنَحْنٍ وَسَنَدُ الْكُفَّارِ الْأَخْتَصَاصُ الْمُفْرُومُ مِنْ قَوْلِهِ
عَوْمَ زَرِدَتْ لِي الْأَرْضُ نَحْنَا إِيْ طَوَّبَتْ لِي وَلَقَتْ لَكُنْزًا مِنْ جَمِيعِ الْفَنَادِيِّ الْمَسْرِيِّ الْمَجْمُوعَ الْفَرِيزِيِّ
وَفِيهِ تَائِلُ عَبْدُ اللَّهِ فِي ثُوْبِ الْأَحْكَامِ لَا تَعْجِبُنِي ذَكْرُكَ لِيَ جُوْبَ النَّهَى أَقْوَلُ بِهِ الْكَرِبَابِ
غَيْرَهُ جَاهِزٌ عَنْدَهُمْ وَلَا إِنْ يَجِزُمُ فِيهِ عَلَى إِنْ كَعْنَنَتْ تَهْكِمُ حَوَابَ النَّهَى غَيْرُ جَاهِزٌ عَنْدَهُمْ
وَلَا وَجِبَهُ لِدَرْعِهِ إِيمَانُهُ دَمْعَهُ لِيَ لَيْسَهُ وَالْوَصْفَيَّةُ فَسَعْيَهُ مَبْنَىٰ عَلَى مَذْهَبِكَ لِي
فَتَرَكَكَ مَعْزِزَهُمْ عَنْهُ غَيْرَ كُوْنَهُ جُوَا بِالْمَنْهَى عَبْدُ اللَّهِ فِي ثُوْبِ الْأَسْدِيِّ

ملک فان پاکل مخبر و م عیانه جواب النبی علی ما در حواره بود که معرفت این
نیز بعد فان کان ضمیر چه فی قول صرحو عند چشم راجعین ای جهورانی و فرد امثال
ای توکل ندان نه لاسد بلکه همچنان بزرگ نهند بل اشربه کیف لادکار ب و کتب الخو
مشونه بذکر بل صحی هد امثال بعضاً مبنی علی منہبک نیز لاده من قبال الکفر ندخل
الله عینه ا و سبیل و نقصه نخ و فیما نه لا وجہ بجهش التصیع معاً بمالکیت لامعنه
الرسیله بذکر ایت چو اعاقیل القسان دشنه الشریف وان بحکم بالایشیع بتصویب قوته
لا انتقام الصریح و انعکس اصل الترکیب و نقصه بالاعتنق القبری المقول رسیله فرعون الانفع
سره و امن فکلم الشیخ عبیدت ب عبیدت والمعیظه والابیق غیره و الافلانیه بامتحنه
و اه ام پیغمبر فلک اینجیع الفتاوا و این حق العمل فی فیها ارجح لامتفاهم الفتاوا و سخھانی
بل جعل عبیدت ب شرط اینکه
ای لا یصحیح اینکه
المضاربة عبیدت ب و این شرط الراجح للعامل اکثر مردم ایشانه ایشانه ایشانه
عنه العامل مفاید نیز الغیر المترکف فوله لم یصحیح عابده ای
لهم یصحیح الشرط و بذکر اینقدر الشوکة للمضاربة و اعلم ان كل شرط بودی لقطع الشوکة
فی الراجح بعده العقد و بذکر ای
وسایر ماضی شرکت فیه فی الراجح فی حقن العامل اجر مثل هد و الشرط المودعی لقطع الشوکة
فی الراجح ہو شرط ای الدار المسیاه لاصد العاقدين فاذ ای
من رئیس ای
والا ملک بروں المتعینه و ذکر العدد المعین بیکوئن تملک الداشیا، فی الامور المضاربة
فقد وفت ان هد ای
المضاربة ای
الشکه و چل هد ای
الظاهران یقول و سپل العقد ای ای

العورة في سك الصور المتناثرة عن هنر الفاعل لانها يابنة افراز الفاعل
حيث تبنت من حكمها وجعل الاستثناء فيها مقطعا يخرجها عن حدود قوانها **فلا**
عن غير الاضمحلاب اقول وكذا حكم لو شرط الواقع التوليد نفسه وشرط ان لا يعزل ثم
ظهر خيانة فان الفاعل يشرع الوقف في بره ونيصيبي متوليا اخرين مامليق لهم
عبد **فلا** ولا يمكن منعه عن الغرل بخلاف عدم الشرط اطاله في اصل الایحاف اقول قوله العزم
الشرط اطاله في متطلباته بالمعنى وتعديلاته وقوله كونهم جعلوا النصب متطلباته
ومعهيله فيرجع المعنى الى ان بحال لو امكن حبسه المتبع عن الغرل لا يمكن من هذا
الوجه وهو عدم الشرط لا الغرل لعدم اصل الوقف لكن لا يمكن من المعنى **فلا** على ذكرا
لان الفرق بين حكم وابياتاته ولا يتحقق ذلك الا في المأمور والمأذون لهما في بلا شرط النسب
لعدم اصل الوقف ومحض عباد الصنف التي لم يصرح بها حكم غزل الواقف للحد من الامر
الذين ولما هما اي نصبهما مدرست واما ما لا يمكن في سعيه الى ابطال عدم الجائزية
الذى هو شرط صحة العيسى لان قدرة البداء على دخول الماء طرفيه على كون الاطار
وكل اجزائه في الماء كل غزله مبنى على ادلة المدرس والامر وغيرها من مرافقه
الوقف فليس بوكيل غزله حتى يقدر على غزله ولا يمكن ان يحكم بعدم قدرته
بما دعى عدم الشرط اطاله في اصل الوقف لان الفرق بين انبتواله ولا يتحقق ذلك لامر
والمؤذن بلا شرط اطاله في اصل الوقف **بعد فحصه** اقرار الموقوف عليه بالخلاف
يسحق الرجوع ونحوه في حق المفرد وبيانه او لاده في حق لو اقر الموقوف عليه
بان فلان يثبت حق الغزل لاما ينفي ذلك الا قراره في حق المفترض منه او لاده
الموقوف عليه وزرارته تكون الاقرار صحية فاشرفة لامتداده فان قلت اذا انتهت
نحو المفترض حتى تحرض عليه صحة المفترض لان تحرض شهود الوقف ثم ثبت المفترض
او لام اخذ غلات الوقف فانكر المفترض كونهم موقوفا عليهم عليهم ولي يقدر واعلى
اما انه يثبت شهودا على شرط الواقع نفسه لكن وجدها بمنتهية شهودها على
النحو في الشرط وفي بعض في تلك الصورة قلت بيان المفترض في جملة

شرط الوقف بل اصل الوقف يعني ذكر مثلاً فسراً في كتب الوقف في الدرد والغرر
 فيستوي على هذا بمعنى القافية شهادتهم وبيان الوقف من المولى ويرفعه لاولاده
 ولكن ما في بعض الفتاوى يخالفه وهو الصحيح كذلك لأن الشهاده باصل الوقف
 مفسر بها هي الشهاده بوقفيه عما من يرى كونها ملائكة فالله أعلم بالشيء
 على عدم تكثير مثل هذه بماذا كان معها بما ذكر فلا يمكن أن يجعل الشهاده
 على جهة وعمره فربما قبل الشهاده بع اصل الوقف كما ملخصه في الدرد والغرر
 السؤال الى قوله لا يغدر الى اهل الحلة يعني الدور الموفقة والحوسبة وفوقه اذا
 اسكنها المسأله بغير الغرض الى الغرض في يوم جمادى المثلث يعني للوقف بخلافه صبح
 نهيلها الغرر في الوظائف المأولة بجامع الولاية الا ضائقها بما يحيى امساك
 وجود الجامع الذي هو الولاية **فهي** مخصوصه ان علمي جاز تعليق القضايا والآراء
 بالشوط يعني ولاية المعلق على ذلك فهو تعليق القدرة الوصيحة بيان بقوله لا
 فلان فهو المرزقه فقد فرنسه وطريقه لوجود شرط حكم القناس الذي ينبع
 بين المقياس والمقدار وبالوظيفة جهات الوقف وخدماته كما الامانة
 والخطابة والنظارة واما بمعنى اليمام فمعاشره ضرورة في الغلات فبطلاق عليه
 للعلوم واما فرنسه جذب المذكورين لان الوظيفة في حرف ديانة اغلبت على
 ما يصل اليهم من الغلات ففسرها وفقاً له بغية الغلطه والازلة ثم يجيء ان يروا
 لها ما اراد به في حرفها **فهي** اقرب ضيق وانها وقف وكذبه يعني ان كذب القدر
 ذلك الغير اقراره فتحقق معنى الاقرار منك الصورة ليس الاجب لله
 بعد **فهي** لان الامثل تكون الوصف بعد المعاطفين لا اضيق كما مر حوا به في باب
 المحركات في قوله تعالى من يسايركم اللائق وصلئكم بغير الآية يعني ان قوله تعالى يذكركم
 اللائق وصلئكم بغير الآية بعد قوله تعالى وامهات نسلكم وراسكم اللائق في جهودكم في قوله
 وربما يذكركم لا فهو ذواتكم فكتبه بحرمة لا اذلة ملائكة وفي الثانية مقيمة
 فحوم امهات النساء كانت بما تهن مدحولة بغير اولاً يختلف الباقي بغير

سبعين

بيات النساء فانه يجري من عد متزوجي امهات اذا اهانت امهات مدخوله الاله
 اذا اكى غير مدخله بين عبد **فهي** بل من الاصناف عراو لاخ يعني في ذمته يغير
 ثم اقرب عند متدرجاً ووضعيته متقدماً فحاله لا يتحققون في زمن الاستحقاق
 الوقف وصلاح المتبرزان لم يغير الحال ثم استدل على ذلك بطرائق الاطار بما
 في الرجاء حيث قاتل الرضبة ما يفيد عبد **فهي** وقد استفدت عمما اذا شرط
 الوقف العامل للتفاوت اي وقد استفدت عني بهذه الصورة فخذلها واصمل
 القسم بغيره والا الفعل بعد صدق علامه الائمه من فلانها كان افاده ما به من صورة
 القسم بغيره ولتصوب عما الماعول كريهه بدل القسم بغيره لرفع النفل
 فحال استفدت واما فلانها يكرهه اقام القسم بتصوب بغيره وعما الماعول عدم وقوف
 فاعلا في كلام العرب بغير صيغة التعبية منه بحسبه كونها انصره عبد
فهي لاسداد ملكه الى وفت العدد يعني بعد ان الدافع يكون متفقاً بذلك فلابد
 عليه ما كان الموضع لما فتنه استدل الملك الى قبل الانفاق فكان انها بغير يقول
 لاسداد ملكه الى قبل العدد **عبد** **فهي** اعني والتدبر المطلق الى
 قوله تعالى شئ منكم اقول عنه لا اعطاينه قوله الرحمن بغيره
 على العبد لشيء قوله في احكام بعد الاعف من الحال عذفه بكون الابل مخوناً وعسر
 بعد العصف وبدل الحال من الحال عذفه بكون الابل ملحوظاً ومعهه اقبال العطف
 او رفعه على ان يكون كل واحد ضميره مسدداً المحذف فيكون عذفه الحال الاول المعنى
 وانما في التدبر المطلق والثالث الاستسلام وما كذا او كذا الى ان شئ من سد العدد
 والفضل للتقديم فليعتصم بالغضب عبد **فهي** ولم احكم اذا اخلت هافرة كما في قوله
 اخره يعني انه مأذنة لكافر حملت من سماوة غير ما يكتبها بان تكون منكورة لاعسل زوجها
 هل يجري ما يجيء لمكانته لغيره لحمل سماها بأسداً ايسها اولاً يجري به مدار المسؤ
 فاقول بحسب شعرى لمن امن به الدوبيه وبه الدبر اذا يتصور ان لوجهان الواقع في جميع
 بعدهما لام لقول الصفرا في احكام الشرعية لاتبعية الولد الصغير لها والواقع هو اباها لا الاط

فما زاعطاً، الزيف لهم فيما إذا ابدل ملوكه لا فما لم يكن البديل ملوكاً كما إذا
كان الملكي منه ثم حُرّاً بالهرة إلى جزءة أو نائلاً بحق الهرة بحسب الحال
كالمدبر و أم الولد والمكاتب وهي الصفة لا يدركها إلى حين المثلث كما لا
يمكون بالاستيلاء، حرّاً في الحال كذلك لا يمكنون به حرّاً بحسب حال كالمكاتب
والمدبر و أم الولد فتبيني الحال فهم بالاحرار بيدكم فإن ولاده الازام و
والانرام منقطعة بينها وبينهم وبين الدارين وأختلاف الدينين ومع ذلك
لو دخل مسامي مسام من بدارهم بالتجارة يحرم له التعرض لملوكيتهم بذلك
أموالهم بطربي الغصب والسرقة لاستلام بهذه الطرق في العذر و
ونقض العهد وإنما التعرض لهم بذلك هو الرم بطربي أربع الباطل و العقوبة الربوة
فقد باحه مطلعه لأعماه والأخذ منهم بهذه الطرق على صورة الرضا على غيره
وهذا يتحقق شرعاً لما ذكره لهم الزيف في التقوه لأعماه والأخذ في هذه الصورة أيضاً
على الرضا وإن تضمن نوع تغزير كافية المقصود والبروية فكذلك بهذه الصورة وإن عنيت
على صورة الرضا بالنسبة إلى أهل الحرب لكن يلزم من جواز وقع الزيف لهم في ذلك
إلى ذلك الازام الجيد بمحاباته للزيف في صورة الرجوع على ما ذكره القديم يعني فيما بعد
أخذ ملوك الملكي من أهل الحرب لكنه القديم بالمعنى يلزم من أخذ الملكي منهم بذلك ما يستتبع
ذلك القوافل جواب سؤال الذي أوردته ولكن بشكل بعد شرطه وهو قدرهم بأمره
فإذا بحسب عليه ضمن المدفع لهم سواء صرخ بالازام أو لم يصرخ على ما هو
الضار للضحاوى من القولين فيلزم تحقيق الحجز و رثمه في هذه الصورة
أيضاً عبد الله بن سلم و حرب ثم ينهاى في دار الحرب لأن حال الكافر في حربه
صلال للسمم لأن العذر حرام كما ذكرناه آنفاً لله وجد الأخذ بصورة
الرضا، جاز وأما عدم حربه بين العبد والمولى فقام برعدم جريان العقد بينهما
في الحقيقة لأن العبد وما يملك له ولاه كـ **سبأ** **معنون** قوله ويرجع

عند بعض الشائعين وفيه اشتارة إلى وجود الاختلاف في هذه المثلية وهذا
واعلم ان الصحيح المختار يعنى في هذه المسألة مخالفة ما ذكره هذا الكتاب لأن القسم
مني كانت بغير فحصاء تعمد على التراخي فإذا اقفت بالترائي لا يغير فيها الغبن إذا
اعتبار لغبته لا يضرفها العاقل البائع ما لم يفهم بها التغيير بخلاف ما إذا وضعت
بأنفها فأنها ولو وضعت به كانت بغباء لحكم زر العاقب وهو يعمد العدل العاد
اعلم أن قوله لا تسع الدعوى بعد الابراز العلم نامه ادعى بما يطلب يعني في قوله وأدله
عما جعله حالية وضفت حاله فاعذر اقر بالاعطف جملة اقر للزرم الف فالمعنى اذا اقر
بأنه غلط في ذمة كذا او الحال اسفره قراره عما ثبت او على المطران المقربه قد اذ وبعد
الابراز والافرار باتهامه لشيء له في ذمه تسع الدعوى وتفصل بينه عليه ففي قوله
فلا يغيرها الابراز العلم نظر لا يخفى فالميل لا يتصبب حد خصما غير اصر غرورا كذلك
او باتهامه ولا ولاته في دعائى قائل فصدق اصر راغم الشهري فما اذا حكم عليه بالخطأ
فقد انتسب خطايا عن البائع لأن حكم عبس يتحقق للذكر على الشهري حكم الحكم من يتحقق
الذكر منه فالشهري في صورة الاستئناف ليس بوكيش هو ظاهر ولا ضيقه ولا ياتيه
لأن المفروض كونه غير وارث ولأنه يرد ولاته لان المفروض كونه ابنة ابنة ابنة ومع ذلك
استتب خطاياه لكنه ليس بعاصي قبل ضعفه سعيد الوجه في النهاية المراجحة من
وهو ان الامر اذا اقله فاسعا ابدا فقد قلبه مع العلم بغيره والقاضي اهل
للقضى فعدم فحوزه واما اذا فسق بعد المضي فالامر قد قلبه على القضايا العدلية
فكان العدل الشرط بالعقید والشهري وينتفع بذلك اشتراكا عبد من عمل افراط
فيه باتهامه فلما اذا ادعى امرأة اونفقة او حفانته في بعض من مغان اقراره الامر
محولاته في صورة كونه مدعيا عليه نفساته باتهامه بذلك لا امره صوري كونه مدعي بذلك الامر
على آخر المحصول الكاره في ان النسب ان كان باتهامه باتهامه بغيره واقر المقر وتقديره الوجه
ياده في ذلك الاتهام والسود وصح اتهامه البنية عليه اذا اتكره الاخر تكونه بما يثبت بغيره الافر
او ليس فيه تحويل النسب الوجه فقبل البنية عليه سواء ادعى مع ذلك عقاليفه كما لا يزيد

وأنفقه والمحفأة معملاً بنيته في ذلك الححو فقط لافي حق النسب وإن لم يجع شيئاً
من ذلك بل واعي مجردة القراءة على الورب المذكور لا تقبل أصلاً فان طلبت متى شاء
عاصدق ما حضرته في هذه المقام فاسمع لما انقل لك من فرسول العادق وهي مروز كر
محمد عرضه وعوى الجامع في مسائل النسب إن ينظر إلى النسب المنساب فيه فان كان يجت
لو اعتبرها ثابت باعترا فرها كالابوة والبنوة والولا وبروعه والروجية فان هذه المدعى
يمكن خصمها إذا انكره المدعى عليه وتقبل مبنية سواه ادعى لف حقاً ولم يدعى وإن كان يجت
لو اعتبرها مالا ثابت باعترا فرها كما لا خوف فان ينظر إلى النسب المنساب فيه ذلك فهو خصم لذلك
الحق وإن لم يجت حقاً لا يمكن خصمها وذكرها كالتربية في المصالحة في القاطنات الجامع وإنما
ادعى على خزانة أخيه وروابطه نسبه لم يسع الله إلا أن يدعى حقاً فغيره إذا لم يجز
استهانه لفقط عبد ^ع بل خلاف ما أودفعه قبل القضاة امتنع القضاة بمحاجة لعمل التربية
إن كون العاقن بدرءه بالنكارة إنما يتحقق بعد وجود وحده الميت لا قبل قدمه فوجده
في الصور لا كلام في القضاة بالوصاية زهرة جلب النفع داماً في الصورة الثانية فلما دفعه
الدرين إلى مدعى الوصاية ثم قدم في تنفيذه صاحبته بقوله الميت عليهما ولهم ما يقر
أنهم بجلب النفع إلى النفس والقضايا مبني على الشهادة فكما أن كل شهادة فيها
دفع مغنم وجدب مغنم غير مقبول لكتاب الفتاوى، فمعنى ما ذكره ما ذكره فإنه به ما كان قد
قد ذكره ملاضي وفي الدرر في حبس الشهادة في باب الغول وعدها إن شهادتها زهرة
الميت لمدعى الوصاية في تركها مقبولة بحسبها وإن لم تقبل في أساس التفسير بحسب المذهب
لأن نفسيها وهي برأ شهادتها الدرين بالدفع اليدعى تقدير قبول شهادتها حاد ذكر وجه
الآخر ^ع أيضاً ببيان الأخبار ليس شهادتها حقيقة لأنها حامل لم يزفها على القاضي
 شيئاً لا يفعل لولاه لأن العاقن بحسب وصيانته تقدير عدم اخبارها بحسب
الميت أيضاً لكنها على يحيى ذلك التقدير إنما ملء الزاوي في صلاحيته من يقوم
لبرهان الأدلة فرها بأخبارها بحسب الميت يراه في حياته فكم قيادة مؤنة النعيم فهذا
التحول منه لقيمة نفوذ قضائه في الصورة الثانية أيضاً بحسب المذهب في صورة قضائه بالوصاية

بعد ما دفع الدين إليه كييف قال المصنف بخلاف ما ذكر في المقدمة في ذلك
إن يكون موضوع مسئلته الدرر فيما إذا كانت شهادة المدعيين قبل إثبات الدين
الله تعالى الوصاية وكان عرضها البراءة منه بالدفع عليه بعد ما ثبتت ونفيته
بشهادة عائشة في هذه الصورة من قبل الصورة الأولى التي قال المصنف بخلاف
المقدمة فيما إذا دفعها الدين قبل ثبوت وصايتها ثم ثبت انتصاف الدينه
إياته ونفيتها في صورة فيجوز أن يكون شهادتها غير قابلة قيام على ما ذكر أعلاه
في الصورة الثانية والدينه أعلم بهكذا ينفي ترقق النظر وصول المخواز لظرف سجدة
المواودة بغير الصور وعذرها عن دفعه في حال الملاطفة والصور المثلثة لكن في ذلك
فضل الله تعالى ربنا ربنا ربنا عبد الله بخلافه مع ايمانه بحاله في تلك الصورة
بخلاف مسوقة المفسودان حال القاضي مع وصيده ملبيه بخلاف مسوقة حيث يشير
مجوزاً مع وجود الاول المدعى وجدوا الثاني عبد الله فـ **بخلافه مع ايمانه بحاله في تلك الصورة**
سبعين تتمة ان تضر اصحابها الا خرى في يعني حكمه يجعل شهادة الرائيين بنفيه
شهادة الرجل واصحى ان طائفه انت اافق العقل فلا تضيئ كل ما اصره من رأيه
الشهادة على وجدها فثبت اصحابها الى الاخر حتى تذكر كل واصح منهما الاخر
فيما نسبته صاحبته بقوله قال الله سبحانه وتعالى ان فضل اصحابه الابة ففي
التفريق بينهم تقويمات حكم ابنته على شهادتها بمعنى الوجه المذكور عذرها في ذلك
لا يسعني في لام ولامة كل اصحاب بغير عذر لا يسعني الى غيره ونفيهم حكم
عن طرف الخصمين الذين حكموا في تقدمة حكم عليهما لاعنة غيرها العدم رضائهما فهو
التحقق عند دوامه وبينه فحكمها بالاستئصال عليه ان يرجع بالثمن على ما يرجوها وان
حكم الحكيم عند القاضي المولى في تلك طائفه لانه لا يمكىن ولاته عاصمه لم يضره الباقي
مقضايا غيره في تنافد الدعوى عند القاضي المولى ثم يرجع على الباقي بثمنها او كذا
لا يغدر حكمه على العاقلة بالدرية في القتل خطأ، فرجح به الاماكن خارج الدين في ضيقها وضيقها
والعد في هذه الصورة ايضاً عدم كون حكم متعدد بما ذكر في عبد الله **بخلاف مسوقة حيث**

المقدمة في الباب السادس بحسبه الوراث المقر فقط فإذا أقام البشارة
 بسوبي كل الديس من مرض حمّى الوراثة لا بد من حصة المقر فقط **فهل** فيكون هذا المرض
 في بفتح اليمين ح تمام في كل يوم يجاف فيه موضع المقر لولا البنية ضابطة
 وفي ذلك في جواز اصبع البنية مع الأذوار وهذا هو المزاد من قوله فيكون هذا الصدقة
 بعد **ذلك** وليمكن من الرجوع على باعده فما ذا لو أضفت المسحون بغير الأذوار حتى يتحقق دينه
 لا يقدر على إرجاع على الباقي لأن الأذوار حسنة فاضرة لا تُنعد إلى غير المقر بعد
 أو شهد على أبيه بخلاف فرقة أمه فلما قاتم في نكاحه ثم أقول يا بخوب عبد الله لا ولي فعل
 بذلك **فإن** عاب بالقول إذا شهد على أبيه لا قلة ولا فضل فيه ومنذ حكمه فكان
 الصبور أن يذكره على سبيل التفريح عليه بيان يقوى فإذا شهد على أبيه بخلاف فرقة
 أمه والاتم في نكاحه لأن قبل وقبله الاتم في نكاحه فهو زهاده الابن
 عليه إذا كان الإمام ميتاً أو مطلقاً **عبد** **ذلك** وعلى هذا الامر اسدل **بعد** **بعد** **بعد**
 الدعوي بعد **ذلك** عشرة شهادة لافسحة **نجاي** لا تكون دعوى الدعوى مسوقة في جميع
 الحالات ونحوه وبعد ما وحكم لها ينفذ حكمه في أيام المصنف بها ولكن يحيى بن
 بعد عنة أسطورة يحال على الف هذا وإنقل لك ثم من خزانة الفقير للفقيه في البيت
 إن سرقة مسلمة **وأقول** **عبد** **ذلك** من سويف نقض ما تم فهرجهه فسيه **ووذلك**
وأقول قد وقعت صادقة من متغيرات هذا الصلة يعني أن رجالهن ثبت
 بدينه فبعد صدق زمان أدى رجل آخر كونه مدعى القبر ووضعه
 عند المترهين بلا ذنب منه فنزل المرض وانكر المرضين وادعى كونه مدعى للراجح فلما
 جرى الامر لدى ورث وقعت الحضرة التي قلت للدعى آت البرؤان أو لاعي كونه
 المدعون مدعى لك فبعد آية بتحريك المدرسين على عدم رحانك بوضعيه بحسبها
 عنده فلما حافظت فيها ونفت والآفلان قدر إن ناصحة بما يجنيها بليل **ذلك** ما أدى به
 المترهين ثم نصح على الزهاد بادفعه إلى المترهين حيث فلك الرواين كما جرى ذلك مجرد
 الرجع فحينما قلت ذلك قد خد عرضي بعض خضار مجلسه من متصلقي قضاة الزمان

في ديارها بآن هذا الاذوار من المترهين لا تهمه فيه فتبين ان يكون مسوغاً معيناً
 لكن لم اضع كلامه ولم اكتب ملخصاً له فما قلت حتى يعلم الذي لا يعلم بعد
 ما انت السون رأيت في المحادي عين المثل فانقدر بأربعين عبارتها حين
 يطلبين فلما كتب في صدق ما دعوه وهي هذه بعمل رهن شيئاً وفق المترهين ثم
 أفرزالهن لم يجأنا لا يرجع في حق المترهين بفتح المثل ضربه حتى يتحقق دينه
 أنتي بفتحه للهاربته هذه المثلة شاهدي وهي قلت لحمد الله الذي وفقي
 لافتتاح شهادتي والمسائل الفقهية بضبط ضوابطها في الشهاده وقواعدها
 محمد **ذلك** شهادتي بعد اوفيقه في قات في هذه الصورة سامع لتفنن
 ما ثم من يجهزه والشرا **عبد** **ذلك** وذهب بجارية واستوله ما يجيئ بصوره بالصورة
 الشاهد في السون بين الشهادتين غير حكم المدعى الذي قيل لها **عبد** **ذلك** فالباقي فيهما
 الفتاوى مثال في جواب سؤال مصدر كانه قبل ان الباقي لو كان دعوه
 مسوقة بعد البيع بزرم ان فسحة دعوى المدعى والاستيلاد منه غير الواهبي
 ان العاشر من الكلام اهل الفتاوى احتضان **ذلك** حكم بالحقيقة حيث وضهو المثل
 فيه فأجاب بما حاصله ان ذكر حكم المحبته في الفتاوى ليس بالمتضاد حكمها
 بل مثل سبيل المثل **ذلك** **عبد** **ذلك** وفقيه بطلان الحق بفتح المثل في قول
 فيما إذا وبالدقة المانعة من الدعوى وبالفتاوى بالبيان بطلان بخلاف عدم جواز
 استئناف ذلك الدعوى ففيه إشكال قد يهتم اليه انتي رأيت هذه المثلة ابها في خبر
 الفقه لابن الديك الفقيه الشهري ولكن لم يتطرق شارط ما كان الآراء وآراءه اعلم
 بحقيقة ذلك **ذلك** **عبد** **ذلك** او بشهاده لخطابته في هم حقيقة من المدعى وفرق في المعرف
 الفتاوى بتحملون الشهاده لمن يجافه عندهم بصدق دعواه ويقولون دون
 لا يجدون شائكاً في الطائفه البدوية في ديارها يرونون كون انفسهم مرفقة
 اهل السنة وبها فرقه ويرعون انفسهم على المذهب الخفيه ومع ذلك كلام من تفصي
 في هذه الفقيهه حادثه في سعالي الشهاده بعد حلف الدعى لتصديق المستشهد

عبد **فون** الافتار بعده العبد والكافر والاعي والعيت في استنطافه بهذه الصوره
 ان العبد للروان كانت هي عدم ذاتية لشراوه كالكفر والرق والعنق والعنف مثلاً
 فشهد وقبله ان كانت العذبة غير ذلك مع كون اى هداه لها نفع كالنفس
 مثلاً ثم زالت فشهد بعد ذلك بغير **فون** العذبة الفتنه لا يترافقه
 الدعوى والخصوصه في احوال وفنهذه الغبيه ذكره للطامة ان اى شهاده
 اذا اعذب العذبه فطبع الخصم باهتمامه عدا اهان العذبه فاما اهان العذبه
 ايها فقبلت شهادتها فاصدر حكمها باعتبارها صحيحة لحضور العذبه واترك العذبه
 لا يحتاج الى اعاده ذلك العذبه مع اتهامها ولادعها فتصدر اي اولاً وبالذات اهانه
 بالعرفي بيان تكوير في حادثه لا تستمع دعواه ولا يثبتها عليه **فون** وهي
 حادثه العذبه في نوعها اى هذه الصوره وقعت واستفاقت على تكويرها منها
 بما ذكر **عبد سنه** العبد واستفقي بالذكر لا وجده لذاته نسبته تكون سنه
 لا مصدر اي وقع الاشتغال بها كما في قوله **فون** العبر والمرؤاه اي
 للهيلوكسها او لحالها وتجهيزها وما ذكر من الوجهين مطرده امثال
 ولا يجوز ان يسئل الى الفتنه الصوره لعدم صحة المعنف او الاشتغال وطلب العذبه
 عن ان السين للطلب ليس للفتنه سنه **فون** يريد ان نسبته الفعل
 وشبها من الشهادات اما نسبته الفتنه البارز المفوع المتصل بها او نسبته
 الضمير وهو المسند اليه الفعل او شبها والفضل او شبها باق على تكتيره وذلك
 التقدير بحال امرأة مدحولة او مدخله بها ولا يقال امرأة مدحولة بها هذا ما
 اراده المفترض لكن ليس له وليل فاطح على عدم جواز لبيان الثالث اعني قوله
 امرأه مدحولة بما يجوز ابدال الضمير به وهو الفتنه المفوع تطرقه استثناء بمحور
 لم يوضع الان لهم جوزها الابدا وان كيد بطربي استعارة المفوع لمنصوب
 في قوله **فون** موده راس **فون** بابا الضمير بمحوره غيرها على الضمير المفوع
 في استفاقت للبيه على ان المرأة استفقاء الصوره طلب العذبه عنها يعني

للبيه على كون المرأة بغيرك بهذه الصوره استفقت بهذه الصوره تجاه الآيات
 عزها فقوله لعدم صحة المعنف او الاشتغال طلب العذبه لا يتصدي وجهاً لمنع
 الجواز بحال هذه الوجه يتحقق ويؤدي جواز كون العذبه المحظوظ بخلاف العذبه المفوع
 كما لا يتحقق على الاطلاق بحسب فتنه **فون** وان عذبه زعم منه سلطنه
 في سلطنه باذن ذات الشهاده خلاف اتفاقه ترجح بالاعتراض فتشكره فتن بعد
 فن **فون** فليس ان بزوج اليتيمه التي لا ولد لها فنفه بل لأن فعل القاضي لا يتحقق
 فهم منه يتحقق زوجها نفسه او من لا يقبل شهادته كاصوله وفروعه بتسله الحكم
 فلذلك يجوز بخلافه بخلافه بخلافه فن الاوليه فن العذبه فانه يجوز لمحظوظ زوج اليتيمه نفسه و
 ومن لا يقبل شهادتهم **فون** فانه يثبتها بحقيقة الثمين امناً فوفقاً لـ
 اقوال طلاق الشهادتين عليه **يس الله** باعتبار كونه ثالث العذبه قبل طلاقه كل النافع
 ثم اعدم ان الغرق بين بيع العذبه والذهب ان بيع العذبه ماض فتشير كايد بحالها
 ارض توقيف بخلاف بيع الوارث فانه يجب الفتنه فنها ونسبتها بها ارض
 فن تتحقق بهذا الذي ذكره مراء المصنف ولكن بمعنى هنا بحث وبيانه كان الوجه
 على هذا ان لا يجوز بيع الوارث ثالثي تلك الأرض اصلاً الا ان لا تكن محفوظة لأن بحسب
 الفتنه بباب مصروفات في الاولى الفتنه اما بحقوقه في صوره بخلاف المصنفه
 ولابر صح لـ **فون** الفتنه عند فيها العين المحفوظة **فون** حيث تتحقق عقوف المعاشره
 لـ **فون** في حال العار وتجهيزه والرفع على العبريه وقوله نقضه درفعه لفظاً على انه مسند
 اخوه في قيد التكثير بحال الفتنه للبيه ولو جعل العار وتجهيزه فنكمب على ان يتحقق
 مسند للبيه وجعل قوله نقضه فعله ماضياً لـ **فون** التكثير بحجب الفتنه على العذبه
 وهو في مقصوده **فون** اثبات بمحورها في البيه على السخواه المبعد العاذن
 بحال سخواه على **فون** في السخواه لو كان الذي ينتبه الفتنه ليس بحاله
 لم يتحقق في بيته ولا يتحقق في مجلسه حكم بعد ما يبعث القاضي اساوه الى باده
 فنودي كذلك فضلاً جامع الرموز من الفتنه **فون** عبد احوال فـ **فون** تحرير تعريف السخواه

بخصوص الاتهام بعد
القضى بذلك بغيره
القضى أن يقع
عمر الراجم
من

تحملاً حسناً فلأ عن بعض لكن المعتبرة لكن لم يتحقق لورود الاستكبار على جنون
المسلمة بأدلة على ما نصل في تعرية غير ذلك لكن بمع طهور وروده عليه بالآدلة يف
يمكن عدم تعلق علم بكونه سنه أبعد مما كان مفع المخوذ لكن قد ذكرت في
المسلمة في قضاها، أطلاعه أبطأ ولكن صاحب الملاحة لم يتعرف لتفصيل المخ
هذا فغيره المخوز عنه وعند المصنف يحيى أن يمكن مغافر الماذكر في قضيائنا
الرموز بأمثل عبد الله إلا أن يمكن في المذكور وهو كتاب تقديد القضايا في
في عزف ديار ما بالبرات عبد الله ذلك في الإيمان في فالبعض الغرق في مسد
في باب الخطر والإباحة الأذار والشك في عاقبة الحال ومحفوظة سؤالها من الحال
فهي ولوم بفتح الابواب لرد مثل يمكن ذلك وضمان ما انتهى بهم مكتبة محسوب الكاظم
إنه لوم بفتح الابواب فما حكم التزكي في عدم العذر ليس إلا رد مثل الشك وهذا
ليس جنون ما انتهى بل مثله في رد المثل ووعين مفع الفحمان لأن الفحمان طباعة
عن ردة الشك في المثل والقول في الفحمان لأن الفحمان فيلزم مكتبه الضئون ولا
يفتح العقد إلا بفتح فلم توجد في عدم فتح الابواب والحال في المطلوب فيه وهي
تفتح عقد الربوة كما است رأيه يقوله فلم يمكن شرده فابعد تفاصيل عقد الربوة
فلا يفتح الابواب بعد جلاء المال لأن العقوبة بلا خط فيها أو لا إمكان طهور
ثمرة المطلوبية منها فإن أمكن طهور ثمرة المطلوبية منها وترتب فوائد الموضع
بها لا جارها على ما يكتبه فربما يعمد ما لا يفلا العدم العاشر في الانفصال بعد
فـ فـ فالاولى الأولى في لأنها كانت موضوعة للالتزام للدفع فتسريح الأولى
على الثانية لأنها ملزمة بخلاف الثانية لا البنية الثانية قد شهدت بوجود ملك الملك
في الأصل فلم شهدت بخلافها ستره وذلك الرزوال ثابت بالاستصحاب بالبنية وأما
البنية الأولى فقد شهدت بوجود عذر في الأصل وبعدها إلى حين الموت فهو و
الملك ستره كلها بما نسبها إلى البنية بخلاف الثانية وأعلم أن لما فحفلت بمحررها
التي يحيى سلاح أفكارى من المدقق المتطاوله والأرضية الكثيرة فهم حواسى فتح

الاشبه المسودة كتبه بها بفراغ بالي وانهى بها على استقامه احوال ثم شرحت البسيطها
مسنونت على شدائد الزمان ونوائب الاخذان حتى ثبتت على ترك تسييرها و
وصفات ومتروكه في زواباها المهجان ثم حللت لجنة الطبيعة غير القسمة للبنية
وللعموم على تمام الامر الذي غرست فيه وان كنت على نوع الباى وشنت احكام
وارجوته كرم الفلاح ان يرفع عنى القم والهم وان يجعلني من اشد و الالم عبد
فوجئ بالزوج الكبيري كمن لا تدرك الكبيري مخالف افادة البنية ان الكبيري
يعد زوج اى لوقاى المطاعى هو زوجه الكبيري لكن لا يتفق الكبيري بعدهما او سخافهما
مخالف اى بدد بادئه البنية على ان الكبيري يهدى ويسرى مثل زوجه الشهادة
بشرهاده فاصدقها خير لهم عبده **ف** لان شهاده بالملکه الناجي في وضمه
ان سعيه بالها وارتعاشها منها لا يدل على كون الرضيع لصاحب الرضيع متوجه
منها لانها قد توجه بغير ايتها وترضع منه ثم ان العامل يكتفى بهذه الحاله مطلقا **النها**
لا يرضع بكونها مقبولة اذا فسر وجه الشهادة على وجده المذكور لا نزاههم غالوا من
رأى عينها في بدر جل تهير في هر ما تهير في ملاك بحوزة الشهادة بالملکه واما اذا
فسر وجه الشهادة باليد فلا يقبل شهادته عبده **ف** وفيما اذا شهد على اقوارها
بانها امة لرجل بغيرها في اقوله وانه في المرأة لو حانت مكاح العبره وتزوجها جعل
بلا اذن السيد كان اتكاعا هاطلا فلا يجب الترهف كان في شهادة الزوج على وجده
الذكور دفع مغنم فلا يقبل الا ان كل شهادة فضحت دفع مغنم او جلب مغنم
فهي غير معتبره واما اقبلت في الصور المتشابهة لعدم وجود دفع المغنم فربما بعد
ف وفيما اذا شهد ابعن في اقوله وجده ان جميع الباقي مفتخه عليهم صورة
الاسمحاف فيلزم قبول شهادة الكافر على المسئه وهذه اهو الوجه ايضا فاما
اذا شهد اربعة فخر في على فخر انى انه زل بسمه لان الشهادة الواضحة لا تدخل
التجزئه حتى قبل بدفع الضراف ولا يقبل بدفع المسئه واما اقبلت في الصور
المتشابهة لعدم لزوم قبول شهادة الكافر على المسئه كما لا يتحقق على النظر

اذا ادعى الباقي على الوكيل برد المبيع بالعقبه رضا، الوكيل يوارد تحمله فتعمم
عليه به لا بخلافه او اقره برجایا نرم وان ثبتته اذا ادعى على الامر بعدها به لا بخلافه
ولو اقره برجایا نرم عبد **فون** لان الدعي لم يبي فيها انه خارج او ذود عن اقواله المذكورة
قوله في اقبل وانها في بد المدع عليهما فانه يفيض كون الارض في بد الدعي عليهه ونحوه
لكون الارض في بد المدع عليه كون الداع خارجا فكتبه المدع من بنا كون الارض في بد
الدعي عليه وكون الدعي خارجا عبد **فون** الثانية الشهادة بان وكيله باصره
من غير بيانه وان علم ان محل قوله الثانية الشهادة بعد قوله الاخر اشهد وان بالوقت
نه ولصلح قوله الرابعة نسبة فعله بعد قوله وان ثبتة الشهادة باذه استشهاد من
وصيته الى فحاص حي الترتيب ان يحال عوائق القضاة والشهادة عليه من غير تبريره لكونه
لامس العرضتين الا لك الشهادة بالوقف نه والثانية الشهادة بان وكيله
باعه نه وان يحال بعد ذلك عوائق الفعل منه غير بيان العاشر لاتساع الدليل الرابعة
ستمائة العاشره والثانية الشهادة باذه استشهاد من وصيته نه والرابع نسبة فعل
له مسوقة الوقف نه ولصلح الحفظ في ترتيب العباره وقع منه طغيان قلم المانعه وانه
اعظم بالصوت عبد **فون** الالتفروق كما اذا عاف اي من انكاره اقول فيه هذا الالتفاف
من ودى العنكبوت بين القاعدتين ونفيها رائحت لان الداع عبد عاشر في جميع صور
الاستهانه وان هذالاذوار يمكن نسبتها في جميع الموارد يعني في كل موضع وقع فيه
الاستهانه او الاستهانه بغيرها مما يدل على الاقرار كبون ملئا لذك اليه تهوفع
المدع عليه عز عليه ينكحه صحبه خفت من بعد العين فـ يدرك في تبريرها بذلك فلان يظهر
فانه قوله الاستهانه لا زمانه وعوائق الملك آدمه الان محله بعد التكلم على قوله مبرر
وجود التوفيق بالفعل في دفع الناقص ولا يكتفى بامكان التوفيق في دفعه بمعنى ان نزع
الاستهانه وغيره من دعوى اشكاله مبني على وجود الناقص في ذلك المعتبر ابان الاستهانه
والاستهانه بغيرها يدل على الاقرار من المبشرى والمسيب وغيرهما يمكنه العده
ملئا الذي اليه قد دعوى الملك بعد ذلك بما فتنه ثم ان الفهم ما قد قال لو امكنه الناقص

ويبقى

غير مغيراً إذا وجد وجه يوفق بين القولين المترافقين ويتحقق به التوافق فيما
لكن بعضهم أكفي يوجد امكان التوفيق من المدى بالفعل وبعضاً من المدى
التوافق من المدى بالفعل لم يمكن تجنبه واما امكان التوفيق بينهما فيجب حل المعاشرة
المذكورة اى نوع فوهما الاستثناء عن دعوى الملك على القول الاول من القولين الذي يرجح
بعض الاستثناء الذي يرجح يمكنه ان يكون الاشتراط والاسبيهاب وغيره يتحقق
دعوى الملك في بعض الازمان والا صياغة الا في زمان وجود التوفيق منه المدى
بالفعل بان يقول الذي عليه انه لا يصح خفضه من تلك العين ولهذا يمكنه ان يرجح
لا ينتهي بذلك بما، حيثذا لا يمكن العين ملكاً لكتفه لامتناع دعوى الملك بهذا
فإن قات قد يتحقق بها بحث وهو انه ممكناً قوله خفت من تلك العين في يد الملك الذي
ان قات قد يتحقق بها بقدر ما يرجحها فلما اقرر ذلك قد يتحققها كلامها مكتبة
بذلك الكلام ثابت لا يجوز ان تكون مسند الى الملك عالمين يمكن العين ملك الملك
مع عدم شرطه كيورا في يد الملك عليه شهادة
بان تلك العين ملك للملك وان المدى عليه واضح الي علمه وبغيره في يد الملك
الخاص برب العين للصحراء او ما اذا كانت ملكة فلما يمكن اقامه البيعة
عليها بما، على عدم علمه بذلك فلا يمكن ايجاد القسمة على المدى على فليسوا حتى
الملك له ما يقتضي ذلك فالملك العين في يدك انى انتشر ما
او اعنيها اولاً لا اضر بها من يركب ضيئلاً قبل اعامة البيعة عليه فلا يتأتى لها عبد ذلك
اقامة البيعة عليه بالعدم نتائج عدم ذلك العين في يدك فلذلك من المراج
المرجان من العين ومن قيمتها ايضاً وهذا واجبه لتوافق ما يبرأ الي تناقضها
الكلامين بحسب المقام وانت اعلم بذلك اينما يتحقق المعاشرة الفقهية وتحقق
من المراج عليه بتحقق النظر وامكان المطالبة في سائل بذلك العين عبد ذلك
وهي جماعة الفضولين لكن بقيمة بسيطة اى نوع يتحقق بذلك المعاشرة ذكره العاودي في فحولة
وذكره ابن الصواب اى اينما في جماعة الفضولين لكن اوردده بكلمه بسيط يعني قال

وبيني ان لا يمنع مثل الاستثناء والاستبعاد دعوى الملك فيما اذا اقبل على اتفاق
من تلك العين في غير العاصفة اى اتجاه المصنف بكلمة الاستثناء مشاركة لان
هذه الصيغة تقتضي عدم بجزء عبد ذلك **لتسكن مشاركة على باعده من اقول حق لو**
او وكم يكون افال لافتتاح والاقفال هو بيع جديده في حق اذانت ظلابقد على الرؤا
ابيان الثاني في صارثة يام المشترى الثاني في عبد ذلك العنكبوت فعدم لكن
لا يجب للحال فيه بيع اذ كان المقصود مكان والعين في مكان آخر لا يجب عليه
الوكييل نقل ملك العين الى مكان المقصود فوزنة العمل على الملك دون الوكيل **نفسه**
ومنها اذا وكل ببيع الرين سواء كانت مشروطة فيه او بعد بيع قوله الرين **وقوله**
يسع الرين بمعنى الرين بفردية اضافه البيع اليه والضمير فيه في قوله سواء
كانت مشروطة فيه او بعد راجع الى الرين بمعنى العقد اى سوا كانت الوكالة
مشروطة في عقد الرين او لم يكن مشروطة فيه ولو حدث بعده ففي هذه العدلة
صيغة الاستخدام حيث ارى بحفظ الرين بمعنى الرين وفي النهاية الرابع البيع
مع عدم شرطه كيورا في يد الملك عليه شهادة
بان تلك العين ملك للملك وان المدى عليه واضح الي علمه وبغيره في يد الملك
الخاص برب العين للصحراء او ما اذا كانت ملكة فلما يمكن اقامه البيعة
عليها بما، على عدم علمه بذلك فلا يمكن ايجاد القسمة على المدى على فليسوا حتى
الملك له ما يقتضي ذلك فالملك العين في يدك انى انتشر ما
ان يوكيل فلان في شراء كذلك اقول لعل وجده عدم شرطه للرجوع على الور
الاول اذ لم يأمره بذلك الفعل وانما امره الوكيل الثاني ثالثاً ان الموكيل الاول لوفع الخنز
لا الوكيل الثاني مع عدم قدرته على الرجوع عليه بخراج عن هرمه في ادائه المشترى
مزروك بالبايع فاصطفت هذه الهاينة عبد ذلك لا الوكيل يتحقق الدليل اذا اتي
بعد موافاة الموكيل انه قبض في حبشه ودفعه له في وجهه ان الريونه وفتحه مثلاً
كما يتحقق فنصيحة عبد ذلك العين القبض والدفع الى الموكيل في حبشه ويدركها
العنوان على الموكيل فلا يقبل قوله فان قلت پدن العدة اى نوع ايجاب الفعل

محدث بصفة الاستخدام

سبعين

على الموكلي شرارة بين الصورتين اعني صورة موت الموكلي وحياة الموكلي
في العلم يوجب الامانة في الحكم فليكن احتمال الحكم بصورة موت الموكلي
في صورة انكار الموكلي اياها في حياة عكت موت الموكلي يوجب غل الوكيل
غير الوكالة في موت الموكلي زالت مسؤولية الامانة غير الوكيل فلم يجرم بقبول القول بذلك
فيه ان كل من يقدر عذابه فعل يقدر على الا ضاربه فالوكل في حياة الموكلي
يقدر على اخذ الدين ودفعه الى الموكلي فيقدر الا ضاربه بما واجبه موت الموكلي
كلاهما لا نفاذ الامر بالموت غير الوكالة فلا يقدر الا ضاربه فقد اخذت الفرق بينه
من قوله بعدها اضطرر الى ابتكانته وهذا كان منه فافهم ثم اعلم انه بهذا
حكم الوكيل وبغض الدين اي التهن الواجب في ذمة الشهري بسبب مباشرة
الموكلي نفسه للعقد الموجب له وما الوكيل القابض للدين بسبب مباشرة
للعقد الموجب له اذا ادعى بعده موت الموكلي وقع التهن الى الموكلي في صورة
فيسبق ان يقول بهذا بهذه الصورة في تهن المدعى منه واما قلنا ان ما ذكره
محوا بذلك ما وجب بعد موت الموكلي الى كون واجبا بعد موت الوكيل لا يتحقق الا بكتاب
بغضنه لان حقوق العقد راجعة الى العائد فلا يناله الوكيل بغضنه الدين
بل الوكيل بالبعض والوكل بالايصال ومحوا بهما ومحوا بكتابه يعلم ايضا انه بهذا
في صورة موت الموكلي مع بعده الوكيل حيثما واما اذمات الوكيل وبعده الموكلي
حيثما وقد عزم اخذ الوكيل منه المدعي ولم يعلم دفعه الى الموكلي بما ذكره
الموكلي فكم فيه مطالبة الموكلي ونفذه الوكيل باقامة الدليل عليه ببيان موته
الامانة فلو اقامت الورثة بنيتها على قوله الوكيل بدفع المأمور منه المدعي
لـ الموكلي ببرهانا وتحصوا عن الضلال والافساد ذلك الدين متعلقا ببرهانه
ويتحقق منها لان ما اذمات بمحوا الا صاح الامانة التي عذرها والفرق في صورة هذا
الحكم فيكون بهذا الدين واجبا بعد موت الموكلي والوكل ومحوا بكتابه المدعى
محضه بما على الموكلي بما اذمات بمحوا المدعى فلذلك يجري ولله الحمد **فـ الا**

ان يجعل المفترضها صار مكذبا شرعا اذا اشار مكذبا اقراره ومهما يصر مكذبا
في اقراره بل صار مصدقا فيه وانما صار مكذبا في دعوى الایفاء او لا براءة
وهي ليست باقرار كما لا يخفى على من له ادنى دراية وبنفع المثل والمنزلة
في الصلة كثيرة لم يذكر مفروعه على هذا الاصل بل مبينا على ان الانك
ادا كذبنا في خواصكم وجد بمنتهي اليقين ان ذلك المدعى تسيء عليكم بنيته وهذا الغير
واضح وصار في لا ينفي عليه **فتن** ثم اقر ان السبع كان مجده وصدقه المثير
في التكفيه هي ان جموعا من عماله وغيره من العقودة لغرضه في الاغراض على ان لا ينفي
ذلك عقدا صحيحا في الحقيقة وبها يلزمها الرغبة **فتن** اف لم العقودة ابدا طله
وقد جعل الاما فتح الدين قاضي حكم في فحاصاته احكاما يضع المكتبة بما يدخل
هذه فتركة السبع **فتن** فلما وارد احد الدائرين بما جيل حصنه في الدين
المشترك ايا قوله بهذا الغرض على ما يشهد من الاصل الذي يورده قوله بذلك الاقرار
من لا يملك الاشت **فتن** كان احمد الدين بن هشام لا يملك الاشت **فتن** ان جيل بلا اذن
الآخر يسمى بملك الاقرار ويقدر عليه وكذا الحال في القذوف ما يزيد
الاشت العقودة انه يقدر على الاقرار ولكن في اطلاق قوله فلما وارد
احد الدائرين بما جيل حصنه في الدين المشترك وبل الاخر لم يجتنب نظره العلة
كان ان يقول احد شركي العنان اذا آخر حصنه في الدين المشترك وابع
الآخر لم يجتنب نظره وادا اقر انه وجوب ارجاعي واجب مرجع
ومن رام العبور على زيادة التفضيل فالنظر الى فحاصاته في الدين وفي
في بحث اشركة العنان **فتن** اما بعد ففنا العافية عليه بعد كمال
او الفصال ولا اطلاق لا يصح اقراره بالرق في لان المفترض في اقراره في شرك
الصورتين حيث يرى برأسها طائف نصف الخدمة الصون الاولى واسعها
رمت في الصون الثاني او لا فصال في الاطراف بين البعيد والاحر ابعد
فتن والاشبه خلافه لعدم قصد ما في امر الواقع روابطه ووابط عدم شمول الزواجة

لعدم قصد الزوج اياماً اي الزبارة في المقدمة فالمفعوله وذرا العامل
منه كعبد كاب ^{الله} الا اذا صالح من الدين على عبد وفبضم اليه
لان بنبي صدر على الخط وان ^{بل} فالغالب فيه ان لا يس وي قيمه العبد بالدين الذي
وقع عند الصيغة فبل رقم الكذبة في نصاف قوله فاما على يكذا باب يقر بمحظته كذا
في الدين الذي وقع عند الصيغة عبد ^{الله} الا في صلح الوضي عزمال استيم على انكار
اذا صالح على بعضهم وجراحته فانها تقبل لا قوله ولو لم يصح الصيغة واقعها في
اقول كان الواجب ان يقول او في الموصى بعد ذلك بنبيه على دعواه في ضرورة
نفـ بعد البدع في لامه قد ذكر في الفتوى جوازا امامه اليمينة لحكمها و قال امامه
صح الصيغة عدم القدرة على التحريف بعد ذلك عبد ^{الله} لان الصحيح بهما ليس بالتفقه
البعين اي لعدم وجوب اليمين على صدر الابهام او الابراء عبد ^{الله} ولو برجت
على صلح قبل بطل اثباتها في اقول لهم لكن صلح ائمها يقتضي عدم سبق صلح آخر قبل الدعوه
الان يحمل على انها قررتها على سبق الصلح قبل عبد ^{الله} وهو توافق واجب في الحال
الا في كذا فيه يمنع ان الصيغة بعد دعوى فاسدة فاصد فاصد الا اذا كان الفتن في الدين
بحسب لله تعالى في المدعوان الصيغة جائز وكان وجه الجواز فيه ان الصيغة استفادة
وبحسب ما في قطلا لاتفاقه ابي المسارعة عبد ^{الله} وصح الوارث مع الموصى له
بمعنى الامة صححة وان كان لا يجوز بغيره والباقي بمعنى الامة متعلقة بالصلح
فيكون بمعنى بدل صلح الابالوصية بقرنية قوله وان كان لا يجوز بغيره وتلخيص الفرق
بين العلائقين ان المفهوم على التقدير الاول يرجع الى ان يحال صلح صلح الوارث
ليس للوصي له الذي اوصى له بمعنى الامة فلا يمكن فيه تعارض لذكر بدل الصلح ويعبر عنه
الباقي يرجع معهانه لان يحال صلح صلح الوارث مع الموصي عليه ان يكون بدل الصلح
حيثما فلا يمكن فيه تعارض لذكر المصانع عن عبد ^{الله} ولو كان على خصم العبد
المدعى في كلتهم لو وصلت اليه وجه توجه عدم جواز الصيغة بها ظاهر لانها مبنية على جواز العائلي
الدعاه عبد ^{الله} الصيغة يقبل التفصي والا قال الا اذا صالح في الغير على غافلة

دون الخطأ والمس أسرى وهذا الكلام يدل على أن مشغول بآية العزارة
والزق مشغولان في الصورة الظاهرة فللت وظيفتها تحت المحبة لا يستلزم جواز ما
لأن المرأة بالدخول تساوى بالخططايا بها وتتعلق فحص الوايم بهما مع عدم جواز التهبة
كلما صدرت الاصناف وتوسيع الكلام وتفضيل على وجده بينه بالمرام أنه لو قال وبه
لكنه العزارة الخطأ وهذا الزق السعن يكون لفظاً لخطأ العزارة والمس عن عرليين في الغلط
العزارة والزق قبل الاستعمال والبدل هو المقصود بالخطأ الكلم والبدل منه
في حكم الشبيه فيكون واهيًّا للخطأ والسعن فهو زعن المحبة لأنها هبة الله تعالى وهي
جاءتة ولو قال وبه كث خارطة الخطأ وزق هذا السعن يمكن العزارة والزق بخلاف
الخطأ والمس والمضاف هو المقصود بالخطأ في الكلم والمضاف إليه المجردة
التعريف والتوضيح ليكون واهيًّا للعزارة والزق فلا يجوز بين المحبة لأنها هبة الله تعالى
المشغول به غير حارزة عبد الله فكت الرابعة مال الوقوف لما اقول فيه اشارة
لأنه ذكر سابقاً كلَّ القوم والرابعة زاده في عذرٍ لتفطئها من عدم اللافت
ولم يذكر مفعمة في سكك المذكورة في العبر مسطورة في سكك المذكورة
عن المفعمة عبد الله قوله إن المفعمة حسون العبرية بالاستظام
لأن لفظ الافتاط يقتضي أحسبه التعبير بالإنضمام لأن المرأة بالاستظام لها
كون ملوكاً ملوك غير جموعة في باب واحد في كتب السلف بل كونها مذكورة على
الافتات لكنه المثلث منها مذكورة في بحث واحد وواحدة منها وبه
الأخير زال في المذكورة مذكورة في موضوع آخر وليس المراد عدم كون ملوكاً ملوكاً
مذكورة في الترتيب الرايق بما بعد ان تمكنت مجموعه في الذكر في طالبها حتى يقال لو جوهر
الافتات بدل الإنضمام عبد الله والفقرة ثالثة مذكورة في المذكرة بالدراسات عبد الله
العمل عليه معاملة وفيه راجحة الصدمة عبد الله ثانية مذكورة في المذكرة بالدراسات عبد الله
المطلوب في شروع في الابراء التي تجيء بالإشكال المتعلقة بالدراسات عبد الله
طالباً أصل الخصائص المذكورة الباب ملانا معاشر مني فالله يعطيك ثوابه

بالكسر وفعلنها، السكين يعلق على الالف واللهم بعد عبد الله الثانية اذا قاتل
المديون ابرأه فابره فرق لم ير تدريخ اقول فيه انهم قد انفقوا على ان لا يبره وان
لم يتوقف على القبول وكيفه يرد بالرد فما ذكره المصنف خلافه فلعله حمل طلب لا يبر على
قبوله فكان ردده بعد ذلك بعذر له ردده بعد القبول فيه بعد طه عبد الله
اصلعوها فيما اذا طلقها نجوى فما اذا اطلق البراء ولم يقدر ما يبره الا سفاطه
او الاستيقاف، يعني منهم من ذهب الى انها تخلت برأس الاستيقاف فلا يرجع الدين الى
بما اداته ومنهم من ذهب الى انها تخلت برأس الا سفاط فيرجع الدين الى ما عليه
الدين بما اداته عبد الله فما اذا ابرأه سفاط يرجع عليه ما نجوى اي حرج الزوج
على الزوج بما دفعها لان اصل الدين ما يبقى بعد الدادحة ابرأه وما دفعها لان
لزمه الرجوع بما دفعها عبد الله منها لو يركب الرجل بعد الابراء منه الدين فما يكون
مضوناً بخلافها بعد الابياء نحو اقول قدره فين ان عوق الدين ينقطع بالابراء فلما
بالابياء فما زاد كان الامر كذلك يركب الرجل مضموناً في صورة الابياء وبها اصلع
الدين فما كان القبور ان يقول لها لا يجوز مضموناً بخلافها لذا بعد الابياء
بحلافها لذا ولكن النسخ تبيحها متفقة في العبارة المذكورة وما يجبه بعلم
ان للراو بالشمامه ساخنان الرجل لا يضمان الغصب بشره دة وضع السبب في صورة الاماكن
والرجل اما يكون مضموناً بضمان الغصب بعد الابياء الرجل الذي في صورة الاماكن
اي استهلاك للرجل ايمانه بعد الابياء وبيه او منه غير الرجل بعد الطلب فعليه صرحة
حالين بعد استيقافه المرتدة وبيه الرجل كونه مضموناً بضمان الغصب ان فهما عام ففيه
في فروعه بخلافها بعد النسخ من صاحبها او استهلاكه وكونه مضموناً بضمان الرجل وهو ان
يعاقب بقدر الرجل ثم يتحقق بالدين ويرتكب هذا المقدار ثم يعامله ابيه بهذا المقدار
منه الدين ويرتكب ابيه امامته بخلاف الابياء، واما حال بعد الابراء فان يركب مجاناً
غصونه بخلافها بنفسه اذ لم يوجد المدعى من المرتدة بعد طلب الرجل وان لم يصر بضمونها خان
في صورة استهلاك للرجل او من يعيشه الراهن بعد الطلب في حفظ هذه العائز بحليله عبد

فـ... ما ذا لا يقبل قوله الـ**إبـالـيـسـيـةـ** لــهـ اـجـابـ الفـهـانـ عـلـىـ الـمـيـتـ بــعـدـ مـشـرـوتـ
فـيـ اـسـبـقـ الـفـرـقـ صـوـرـةـ موـكـلـ وـ جـيـوـثـ وـ الـهـذـاـ حـكـمـ الـوـكـلـ وـ قـبـضـ الـدـينـ
الـذـيـ وـجـبـ عـقـدـ الـمـوـكـلـ بــهـ مـادـةـ قـوـلـ الـوـكـلـ وـ قـبـضـ الـدـينـ لــهـ لــوـكـانـ وـ اـجـبـاـ عـقـدـ
الـوـكـلـ اـجـبـحـ إـلـيـ الـوـكـلـ اـصـبـضـ كـمـ حـقـوقـ اـعـقـدـ اـجـعـهـ لــهـ اـعـاقـدـ فـعـلـانـ اوـكـلـ
الـعـاقـدـ نـفـقـهـ تـصـدـقـ فـيـ دـعـوـيـ اـصـفـحـ اـدـفـعـ اـلـمـوـكـلـ فـيـ حـيـاتـ بــهـ، بــهـ الصـوـرـةـ عـوـمـ
الـسـيـنـهـ وـلـاـ انـ هـذـاـ فـصـوـقـ وـهـوـ مـوـكـلـ مـعـ بــهـ، الـوـكـلـ حـشـاـ وـ اـمـاـ زـامـاتـ الـوـكـلـ وـ بــهـ
الـمـوـكـلـ حـشـاـ وـقـدـ عـلـمـ اـضـفـ الدـيـنـ بــهـ الـدـيـنـ بــهـ وـمـوـكـلـ بــهـ وـقـعـهـ اـلـمـوـكـلـ فـاـنـكـنـ الـمـوـكـلـ فـاـلـحـمـ
فـيـ اـنـ نـظـالـبـ بــرـهـ الـوـكـلـ بــاـفـاتـ الـبـيـتـ عـلـىـ بــاـيـانـ سـوـبـهـ حـالـ الـامـانـ فـاـنـ اـفـارـيـسـيـةـ
عـلـىـ قـوـلـ بــوـرـهـ بــهـ حـيـاتـ بــاـدـنـ فـعـمـ بــهـ الـمـوـكـلـ مـخـدـرـ بــرـهـ وـ اـسـتـلـصـوـاغـرـ الـفـهـانـ وـ الـاـبـهـمـ
مـفـمـوـهـ تـعـاـقـهـ بــرـكـةـ الـمـيـتـ لــوـهـ بــهـ بــوـلـ اـعـالـ الـامـانـ الـتـيـ عـزـزـ وـ لــدـ فـرـقـ فـيـ حـقـ هـذـاـ
الـحـكـمـ بــيـ انـ يـكـونـ الـدـيـنـ وـ اـجـبـاـ عـقـدـ الـوـكـلـ اوـ الـمـوـكـلـ وـ قـدـرـ مـنـ تـصـيـلـ مـشـعـ لــهـذـاـ
الـدـوـثـ وـ بــسـجـوـ بــهـ مـاـلـ الـسـلـيـرـ فـيـ كـيـ بــلـ الـامـانـ دـوـتـ اـعـيـدـ هـذـاـ تـصـيـلـ فـيـ هـذـاـ يـضـاـ
اـنـ اـنـهـ قـعـالـ بــكـيـشـ الـعـاـقـرـ عـيـدـ...ـ الـابـرـادـ عـنـ الـبـرـجـ فـيـ مـعـنـ الـتـدـيـكـ وـ مـعـنـ الـأـعـاطـ
فـلـاـ بــعـدـ تـعـلـيـقـ بــرـجـ الـشـطـ الـلـاـوـلـ بــعـنـ لــاـبـرـاـ بــهـ بــهـ اـنـ شـبـهـ الـتـدـيـكـ وـ سـبـدـ الـأـعـاطـ طـلـقـ فـرـنـاـ
وـ شـبـهـ بــهـ بــهـ بــاـجـزاـ، تـقـنـقـنـ بــهـ كـلـ وـ اـحـدـهـ بــهـ حـقـوـلـ فـلـاـ بــعـدـ تـعـلـيـقـ بــرـجـ الـشـطـ
الـلـاـوـلـ بــغـرـيـعـ عـلـاـ وـ جـوـدـ مـعـنـ الـتـدـيـكـ فـالـفـغـ فـلـاـ بــعـدـ تـعـلـيـقـ بــرـجـ الـشـطـ لــوـجـوـدـ مـعـنـ
الـتـدـيـكـ فـيـ وـدـجـهـ اـنـ عـاـقـهـ الـقـرـفـاتـ الـشـرـعـيـهـ تـقـمـ الـأـفـيـانـ الـأـوـلـ الـتـدـيـكـاتـ
وـ الـثـانـيـ الـأـسـعـاـقـاـ فـعـاـقـهـ الـتـدـيـكـاتـ لــهـ بــقـيلـ الـتـعـلـيـقـ بــاـلـ الشـطـ وـ عـاـمـ الـاسـعـاـقـاتـ
لــقـيلـ وـ اـنـمـاـ فـاـلـ بــرـجـ الـشـطـ اـلـيـ الشـطـ بــحـفـ لــهـ اـنـ اوـ عـاـقـهـ بــهـ بــهـ صـوـرـهـ الـشـطـ بــهـ بــهـ
حـقـيـقـهـ هـكـوـنـ اوـ زـاكـيـاـ لــاـعـاـ خـطـ الـوـجـوـدـ بــعـدـ تـعـلـيـقـ بــهـ كـمـ اـذـكـرـهـ مـثـلاـ خـسـروـ وـ مـيـالـ
شـهـقـيـ فـيـ الدـرـرـ وـ ذـكـرـ اـسـلـكـهـ بــاـلـ اـلـعـاـقـ طـ الـعـاـرـيـهـ فـيـ رـاـمـهـ بــهـ بــهـ بــهـ بــهـ بــهـ
وـ اـدـاـ وـ مـيـ كـاـنـ فـيـ بــعـنـ اـنـ اوـ مـتـيـ مـهـ اوـ دـاـ الشـطـ كـلـيـهـ اـنـ فـيـ حـقـهـ التـعـلـيـقـ الـصـوـرـيـ
بــهـ بــهـ بــهـ...ـ وـ لــلـاـوـلـ بــرـنـدـ بــالـرـدـ فـيـ اـمـيـ لــوـجـوـدـ مـعـنـ الـتـدـيـكـ فـيـ بــرـنـدـ بــالـرـدـ عـبـدـ بــهـ بــهـ

وَلِكُلِّنَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْقَبُولِ بَخَارِي لَوْجَدْ مَعْنَى الْاسْمَاطِ فِي الْأَيَّامِ الْمُقْبُلَةِ
عَبْدٌ وَيَسْعَى الْأَبْرَاهِيمُ عَلَى الْجَهْرِ بِهِ لِلْمُتَّنَافِعِ بَخَارِي لَوْجَدْ مَعْنَى الْاسْمَاطِ بَعْدَ الْأَبْرَاهِيمِ
عَنْ الْجَهْرِ بِهِ عَبْدٌ **الدِّينُ الْمُتَوَجِّلُ إِذَا أَفْضَاهُ قَبْلَ حِلْوَةِ الْأَجْلِ بِجَهْرِ الْطَّالِبِ** قَبْلَهُ
لَمْ يَعْنِي الْجَهْرُ فِي أَنْ يُسْرِلَ قَابِضًا إِذَا وَضَعَ الْمَدِيْونَ دِينَ بَعْدِهِ فِي مَكَانٍ فَرِيبٍ
شَهْرِ بَحْثٍ لَوْمَدْ بَرِهَ الْمَلَهُ فَإِذَا قَعَ الدِّينُ ذَلِكَ فَلَمْ يَقْبِضْ الدِّينُ فَرِهَكَ الدِّينُ
فَارِهَكَ عَلَى الدِّينِ دَوْنَ الدِّينِ يَعْصِي هَكَنْ كَلْفَهُ مَالَ الدِّينِ لَا الْمَدِيْونَ جَهْزَنَ
وَفَرَوْقَتْ حَادِثَةُ عَلَيْهِ بَرِهَ شَرْوَطَتْ بَيْهِ بُولَاقْ فَلَقَهُ الدِّينُ بِالصَّعِيدِ بَخَارِي
مَحْسُولُ الْكَلَّا فِي أَنْ رَجُلًا عَقْدَ سَلَمًا صَحِحَّا سَوْفَيَا شَرْلَطَهُ الْفَرَهِيَّهُ فِي خَفْرَانَ
مَعْلُومَهُ فِي الْبَرْوَشَ طَافَ بَيْهِ بُولَاقْ بَعْدَ مَاحِلِ الْأَجْلِ فِي رَبِّ الْمَسِّ الْمُكَلَّهِ
لَهُ أَقْرَبُ مَوْاضِعُ فِي الْكَانِ الْمُشْرُوطَاتِ بَيْهِ فَظَلَّتْ بَيْهِ سَقْطَهُ غَالِهِ بَهْزَهَهُ
الْحَمَلِ بَهْزَهَهُ بُولَاقْ تَهْتَهَهُ مَنْلَهُ الدِّينِ بَهْزَهَهُ الْجَهْرُ عَلَى فَيْضِ الدِّينِ فِي صَوْنَةِ اسْمَاطِ الْمَدِيْونَ
حَقِّ رَبِّ الدِّينِ فَمَهْدَرَا سَقْطَهُ عَنْ فَيْضِيِّ الْجَهْرِ عَلَى فَيْضِ الدِّينِ فِي صَوْنَةِ اسْمَاطِ الْمَدِيْونَ
حَقِّهِ الْأَجْلِ عَبْدٌ **بَانِي** بَعْدِهِ بَلَكَ الْمِلَدَنَهُ كَانَ الطَّاهِرُ أَنْ يَقُولُ بَانِي الدِّينِ
بَلَكَ الْمِدْقُ لَانِ مَوْهَهُ الْحَمَلِ بَهْزَهَهُ بُولَاقْ مَلَتْرَهُ لَهُ الْمَدِيْونَ فَلَأَضْبَرَهُ فِي الْأَزَامِ الْفَرَهِ الْمُضَيِّبِ
عَبْدٌ لَيْعَدَهُمَا سَكَانِ حَلَّ عَلَى إِنْهَا وَكَبِدَ فِي سَبِيلِ الدِّينِ لَا سَلَزَامَ أَبُوهَا مَنْكُو حَانَ
لَرْ وَجْهَهُ عَبْدٌ **لَهُ** تَهْرَقَصَاصَاصَيِّي بِجَمِيعِهِ أَوْلَى الْأَسْرَ فِي الْقَبْصِيَّيِّ مَنْتَيْتَيِّ
بَيْهِ بَلَغَ الْأَخْرَوِيَّا مَأْوَى الْأَصْدَقَهُ فِي نُورِ الْأَخْرَوِيَّا عَنِ الْأَضْعَفِ وَالْأَيْنُورِ الْأَضْعَفِ
عَنِ الْأَقْوَى فِي الصَّوْنَةِ الْأَنْتَهَى بِجَانِسَا أَحَدُهُمَا غَرَّ الْأَخْرَوِيَّا مَأْمَأَنَّ الصَّوْنَةِ الْأَنْتَهَى فَأَصْلَمَهُ
وَهَانَ أَحَدُهُمَا اسْفَهَ عَنِ الْأَخْرَوِيَّا فَلَأَسْتُوبَ وَهَذَا هُوَ الْأَسْرَ اِيَّا فِي حَكْمِ الْمُنْزَلِ الْأَنْتَهَى
أَخْنَقُولَهُ وَانْ هَانَتْ فَيْهِ وَدِيْعَهُ اِيَّا فِي وَهَذَا التَّعْصِيلُ مَا خَوْذَعْنُهُصَهُ الْفَانِي
نَعْلَأَعْنَهُ شَرْحَ الطَّهَّا وَيِّي وَانْ وَجَدَتْ نَبَذَهُ فِي الْأَسْرَ رَهَ الْبَدَهُ كَلَامُ الْمُوَهَّهِ
وَالشَّرْوَجُ فِي كَابِ الْجَهْرِ عَبْدٌ **بَانِي** **بَانِي** الْمُكَنِّ فِي الْأَنْتَهَى
بِوَصِّيَ الْأَجْرِيَنَهُ فَلَوْهُسَنَأَجْرَاهُرَافَ نَحَّهُ بِالْأَجَارَهُ الصَّوِّيَّيِّ وَلَمْ يَكُنْهُنَّهُنَّمَ

المدة او بعضها بلا مانع كالغاصب وغيره ما يحيى عليه الاجرة السماة بالنام
وغاية القيد بالنام وخلو غر المانع تطهير عما سيدكره فيما سجي اعنى له الزباده
في الاجرة فهم المسنا بمن هنار بزير عليه اصلاح بعض الزباده من نفقاتها جزء هنار
ان بزير عليه اعد حايره في المدنه وكذا الخطأ يجوز فيها لا بعد ما هنار زوم لاف معايده
شئ وقوله ان في الملك لم تقبل مطالعها يعني لو كانت زباده الفرع على الملك اجره عليه
الموحجه المملوكة لا تقبل كل زباده في المدنه في الاجارة المخدره او قبلها في الاجارة
الفاقد فقوله مطالعها معروف الى هذا وقوله ما لا يور حصلت ظلمه لعدم جواز
زباده الفرع على المسنا بجزء العين الموحجه المملوكة يعني ما لا يجوز فتح الاجارة
للسنا بحسب كون الاجرة رضيته في اثنا، المدنه وقوله وبيوت ملالي الحص
البيه به معوه اي بهذا الحكم وهو عدم جواز فتح الاجارة في الملك بسبب زباده غير
الات اجره على الائمه لان لفظ الملك يعني ابعانا وكمان ان في قوله وان كانت
وقفاص طيبة لاوصلية بجزء ما قوله فان كانت في مع جزءها الذي هو قوله اجر ما
الات اجره عبد فـ ونقبل زباده ولو شهد واعذر العقد لانها باجره المثل في بعض
نقبل هذه زباده ولا يمنع قبورها اصحابها خاصه من وقت العقد بان هذا العقد واضح
باجر المثل وان هذا المثل يساوى اجر الملك عبد فـ وان كانت زباده اجر المثل
فالمساء قبورها في بعض لولم يرد عليه اصر ولكن زاد اجر المثل فيها فولان لكن
الراجح والمساء للخصوصي يقول لزباده كما اشار اليه بقوله في فتحها المتول وشيء
الخاصه عبد فـ وكانت زباده عليهه في وقت قبورها الامر والمدنه في بعض لولم
العين فيه ولا يحيى لا يحيى المثل والمسنا بجزءها على المسنا بجزءها يعني زباده عبد
ذلـ لكن بعضهم زباده منه وضرها على المسنا بجزءها يعني بعضهم زباده عبد فـ هي زباده وربما
زيزع لولم اكري زباده الاجرة حال كون الزباده في الارض عبد فـ عالم الغير يعني كان على المسنا بجزءها
العن يحيى لا يحيى لا يحيى المثل والمسنا بجزءها عبد فـ فلا فتحها اضره بغيرها
لأن اضره فيها لعدم اشتراط زوم الفضا، مقصود او قد ذكره صوابه الدره

كرواصق متهم بالتفويت المأمور فصار يبتزه بمكره لا في مجاز دفعوا بحتم إعلان عذرته
فصر الشوب الجنون فان قبله لا جر والآفلاء الضيوف قبله على بدء المجهود المفروض به فهو
لأن كان القصار قبل المجد سجع لا جر والآفلاء يتحقق لأن القصار يلهم قبله
الجود فقد عمل بحكم العقد وجزءاً على موجهه فلا يقطع بسب الاتكال العارض بعده
واما اذا افقره بعد المجد فقد فقره لنفسه بعد اتفاق في عقد الاجارة بغيرها بسب
الجود فلا تصح الاجر عبد **تعز** ولا اجر لمن دلم لوح لأن عقد الاجارة ليس
بوجودها لان لم يعقد مابعد بدل معين عبد **تعز** وظاهره اي طه عمار السير
وقوله والظاهر بحسب الحقيقة ونفس الامر اي الظاهر باد نزه عمار السير
وجوب الرياح ان الظاهر بحسب الواقع ونفس الامر ووجوب اجر المشاعر عبد **تعز**
ولو قال اك من سكن بمدعا الا فاسقطت بعلمه اذا لم يعارضه الرد الضربي
بان كرت العناجر ثم سكن واما اذا رده هرثيما يقال بقول لا ارضي بمدعا واما
ارضي بمدعا ثم سكن فيها بعد ذلك المقالة فلا يجب لاجر لأن السكن فيه فيها هذه
المقالة عصب فلا يجب عليه الاجر اذا لم يسكن الدار او لو كان مدعى الاستغلال عبد
تعز وتقد بشرط تكون بذمة الرزق عافنا بجزء المؤنة اما فحوله ودفعه
فلا شفاعة في اعلى الا وانه ما كان يموزن بحاله امان على كذلك اذا اقام بمعاشهه ما يعلم بهذا
اصيله لكنه يتصدر غير زائدة ويعمل ثالثة مرات بول بعده تقد باليهم على بذمة الرزق
غير اصيله لكنه مصدراً محياناً على ذلك التقدير بذمة ما الفحول والشقة فكان
الاصل فيها على ذلك بذمة عاليه وران تفعل نعمت حكم الاول والثانية قبلها بالذكر
وسكن ما قبلها باسا مع القاعدة المطردة في علم الصرف وبهذا الاعذال جار
في الوجه الاول ايضاً بمدعا بين وجهه شفاعة بين الحكم واعمالها قوام الرزق
لأنها في الشفاعة باسمه شرع هشي بالتبسي على متى التحجب في الاصول التي
تحصل كلها بقدر عدم اصل التركيب بهذه الكلمة لا يتحقق تضييق معنى الفحول والشقة
اما بطبع الحقيقة او الاتراك عبد **تعز** شفاعة الاجارة بحسب الموج العادل نفسه

للحاجة عن الوجه والوكلاء المتولين **فتعتبر البينة بما لا خصلانه**
يريد الأخذ منهن ما في يد فنفع البينة بذلك لازم بالكشف الحال
مسئولة بلا خصم كمن باع ذر جاره فغاب المشترى قبل نقد الثمن وفيه المبيع
فيه مقطوعة ولم يعلم مكانه فاراد البائع أهانه البينة على ذلك **البيهقى** في المبيع
بأنه الجارية قبل البينة عليه ذكرها **فلا يلزم الرد** فباب سالم شافعى
وكذا باب المبيع **عبد الله** اختلف في كونها فارغة أو مشغولة حكم لكونها ارثة
الموجبة المتأخرة كون العين الموجبة مشغولة بحال الوجه حيث لم يعلم
بان بدري الوجه كونها فارغة والمتأخرة مشغولة يجعل الحال حاكماً مرجحاً عليه
في فعل العصمة فإن كانت فارغة في الحال يحكم بغير فحصها من ذلك الوقت فحكم
بصحتها الاجارة وإن كانت مشغولة في الحال يحكم بغيرها مشغولة من ذلك الوقت
في حكم بغير الاجارة وكذا في المانع انقطاع ما، الطاهنة وجوابه كذا بـ
ـ مانع المانع وهو رد المانع **اما اذا عرف الموضع** يعلم
انه يعلم وعات ولم يبيان لم يضره وفيه ان زيادة هذه القيد يضيق الباب
بحده عدم الوراثة في عدم التحريل متي فتحته علم الموت بعد علم الوراثة حال الوراثة
فبل تم الصيان في صورة علم الوراثة بحالها متي عدم علم الموت بعد علم الوراثة حالها
مع ان قوله ولو قال الوراثة اما على ترتيبه في ينطبق بخلافه **عبد الله** وقبل ادراجه
شرط ذلك الوقت بفتحه في الافتراض **فلا يتحقق** عدم ارفع المفترض من قوله لا يتحقق
منه فربما يطروح الالتزام لأن عدم القدرة يتقدم عدمه في الواقع وفيه تأثير
بعد **ما مثل عبد الله** او ان قد ادراجه ثم ازاله لما يزول الصيان كالستودع اذن
الباقي الوكيل بمحض اقول وهذا مفعى ما قبله المتول والشروع الامانة اذا اعذر
عافهم عادلة الوفاق للإسراء عز الصيان في الوراثة والاجارة وبهذا سهل
الاستئثار **عبد الله** الباقي الوكيل بقبض الدین اذا ادعى بعد موته الملك لانه قبضه
ودفعه في حسنه لم تقبل الادلة **فلا يحصل الوكيل بقبض الدین** واما الوكيل

الذى وجب بباشرة الوكيل فما قبله بناء على رجوع حقوق العقد له اذا ادى
بعد موته الوكيل دفع الدين اليه في حبوته بنفع ان يقول بلا بحث لها، بهذه
الصورة يبحث علم المتنى عنه هنا في صورة موته الوكيل مع بعده الوكيل صاحبا
واما في صورة موته الوكيل وقد عالم قبضه الدين ولم يعلم دفعه الى الوكيل فما حكم فمها
خطابته الوكيل ورثة الوكيل فاذا لم يتبين على بيان مورثهم حال الامانة التي كانت
عنده فان اقاموا البينة على ذلك ببرهان خلصوا عن الفهارن والامانة مفهومه متعلقة
ببرهان البت فقضى بها وافرق في حقها لحكم بين ان يكون ذلك الدين ثابتا بعد
الوكيل او الموكل عبد **فـ** فالموعد اذا حلطه بالجهالة يغير ضمه فكان امراة ائمه
الوديعة ذات اعيان نحو البر الشهير والدرة او فاده وبابن وسكنها نازل وافرض
والسفر وغير ما حلط الموعد بغير الموعد بغير نفسه او ذا بغيره ففترة فرضه مع فرضه
فهارسا قطعاً واصح ضم الموعد لموعد فتحة الوديعة مكانه فبني ان زينه قوله
عند الاجماع الاعظم لان الامانة سهرها امة يقولان بان الموعد اذا حلط الوديعة
بما في نفسه لا يمكن التغيير اصلاً كا في الصورة المذكورة او يمكن لكن مع العذر
حلط البر الشهير والدرة بشرط كان فيه بركة ملك لا يمكنه فاسانا كي يصح به حيث
وغير ما عبد **فـ** وخرج عنه مسلمان الموعد اذا اذن انسانا في دفع الوديعة
تحت بعنه اذا اعذر بعلمه آخر عقد وديقه واسمحوا بذلك اذن اذن ثانية دفع الوديعة
اث الموعد قد فرها اليه فركبه في الموعد فاسمح لها بحالها اليه بعد الراهن فلا ضمان
على الموعد ولكن حق القبول الدافع فلم يكن المأذون له في هذه الصورة الدافع كاذبة
وهو الموعد في عدم الفهارن حيث كان المأذون فاسداً مع عدم الفهارن على الاذن فهو
الموعد بهذا امساك بخاطري في حل هذا الحال عبد **فـ** الغائبة حرام مشتركة بين اثنين
اجعل من عاصته لرجل ثانية بعنه ان نفس الشرك اذا اغمره بدون اذن الآخر برجع عليه بحثه
بان برك منه قطعاً فدر ما يصيب حبه في التغير فلم يكن المأذون له كاذبة في الرجوع عبد
فنـه ولو رجع في فرسان اذن قبل المدع الى قوله فله اجر مثل في اقوله كذا الحال في السفيه

والستارة اذا انتقضت من الاجاره في وسط البحر ولم توجد سفينه غير ما
ويفا او اشترا بحود عاد بعض فيه شيئا ما يعافى من قضت المرك في بعض المهاوز
ولم يوجد طرف غيره عبد **نـ** مونه رد العارية على المسئير في والظابط في
معروقة مونه الرؤامها سحب على زرنيخه منفعة العين اليه فمونه رد العارية
على المسئير ومونة رد العين الموجهة والمودعه وظيرها ما انعود فيه المنفعة **كـ** الله
عليه عبد **نـ** ادعى المودع دفعها الى المأذون ما كلها لقوله لاف حق وجوب الفحنه
عليه **نـ** ادعى المودع وجوب الضمان على المأذون الله بالدفع واعلم انه لم قال **نـ**
بتصريح قوله المأذون اليه فزوجه بدفع العين الى المأذون اليه بالدفع صار ويفتن
الازم للهـان عليه **نـ** على فوهم كون مفتيه التصديق ذلك دفعه بما صدر ان
مفتيه التصديق انما يظهر في حق دفع اللـهـان عن نفـ **لـ** افع حق الزامه وابي ابيه
وا الغير ورأـت في بعض فتاوى الكاهـر العـلامـهـ مـشـنـقـهـ وـرـتـبـهـ الـأـكـبـرـ وـهـهـ
عدم كون المأذون له صدقا في حق برءة نفـ ايضا ادعى الدفع الى المأذون
بالدفع اليه بعد دعوه في لـهـ بعض العـلامـهـ وجـهـ الفـرقـ بيـهـ مـفـاتـهـ ان المـودـعـ فيـهـ الـصـرـفـ
الـأـكـبـرـ وـرـتـبـهـ الدـفعـ إـلـيـهـ المـأـذـونـ اليـهـ بـالـدـفعـ فـيـهـ مـلـكـ الـأـصـبـارـ بـخـلـفـهـ الـأـنـيـهـ
لـعدـمـ قـدـرـهـ عـلـيـهـ بـوـسـطـ دـوـتـ المـحـلـ عبدـ **نـ** المـأـذـونـ قالـ مرـتـبـهـ دـفـعـهـ إـلـيـهـ فـلـانـ بـخـ
لـانـ بـدـعـهـ اـعـارـضـاـ وـبـهـ الـأـمـرـ بـالـدـفعـ فـلـاـ بـدـرـهـ قـاتـمـ الـبـيـهـ عـلـيـهـ كـنـ شـوـرـهـ **نـ**
نـ قـيـهـ وـبـيـهـ فـيـهـ بـأـعـدـهـ مـاـ وـدـعـهـ جـبـيـهـ بـجـوـرـهـ وـهـيـ مـلـكـ غـيرـ جـانـهـ المـصـرـنـ قـولـهـ
مـلـكـ بـهـ اـعـدـهـ مـضـافـ لـهـ فـصـولـهـ مـنـ الـأـيـرـعـ إـلـيـهـ بـحـذـفـ الـجـارـ وـوصـلـ الـضـيـهـ إـلـيـهـ الـعـقـهـ وـهـ
وـالـضـيـهـ لـمـ يـنـقـصـ لـعـيـهـ رـاجـعـ إـلـيـهـ الـمـوـدـعـهـ المـغـبـوـهـ مـنـ قـولـهـ أـدـعـهـ وـكـانـ الصـوـاـ
اسـهـاطـهـ **نـ** القـيدـ اـعـنـهـ قـولـهـ وـهـيـ مـلـكـ شـيـرـ جـانـهـ الـبـيـهـ لـانـ بـوـهـ مـخـصـصـهـ بـهـ الـكـمـ
اـنـ فـيـهـ الـصـيـنـ الـمـوـدـعـ مـاـ ذـاـ كـانـتـ الـمـوـدـعـهـ مـلـكـ الـفـيـرـهـ وـلـيـهـ الـمـيـرـ وـكـذـلـكـ فـيـهـ
مـحـصـولـهـ اـمـ الصـفـ وـلـأـحـقـيـهـ بـيـهـ لـكـ بـهـ الـاـخـلـافـ فـيـ الـعـالـمـ فـيـهـ قـدـرـهـ فـيـهـ
مـنـ الـصـورـ الـثـيـمـهـ فـيـهـ الـحـكـمـ اـعـنـهـ مـنـ قـولـهـ لـافـهـ بـلـ الـمـهـ مـاـ اـفـرـضـهـ وـمـاـ اـوـعـ

بـهـ بـلـاـ ذـلـكـ وـمـاـ أـغـرـلـهـ وـمـاـ يـعـدـهـ بـلـاـ ذـلـكـ إـنـ الـعـيـنـ الـجـوـرـ مـوـاـخـرـاـ فـعـالـمـ فـعـيـجـ
الـأـحـوـالـ الـأـنـعـانـ الـأـنـفـ صـالـ وـجـوـدـ الـتـسـيـطـ فـمـ الـأـكـلـ فـلـحـ لـاـ يـضـمـ إـنـ السـلـيـطـ
فـمـ الـأـكـلـ سـوـجـوـدـ فـيـ كـلـ وـاـصـرـ فـمـ الصـورـ الـمـذـكـوـرـ اـعـنـ الـأـقـارـبـ وـالـأـدـبـ إـلـيـهـ الـعـارـةـ
وـالـيـعـدـ مـنـهـ فـمـ هـمـ هـمـ مـسـتـشـيـنـ مـنـ الـإـسـتـشـاـ، الـذـكـورـ اـعـنـ فـهـمـ الصـورـ اـيـدـاعـ صـبـنـيـ الـجـوـرـ مـشـلـهـ
الـبـلـكـ غـيرـ حـابـيـاـ عـلـىـ عـدـمـ وـجـوـدـ الـتـسـيـطـ فـمـ الـأـكـلـ فـيـ هـنـ الصـورـ كـمـ سـيـرـجـهـ:
فـيـاـ بـعـدـ وـهـذـ الـكـلـامـ صـيـحـهـ فـيـ نـفـسـ الـشـيـرـهـ فـيـهـ وـكـلـيـ لـحـ جـذـاـ الـقـيـدـ يـوـهـمـ خـصـصـهـ لـحـمـ
بـمـاـذـاـ كـانـتـ الـوـدـيـعـ مـكـانـ الـكـلـمـ الـمـوـدـعـ مـعـ إـنـ هـذـ الـحـكـمـ جـازـفـيـاـ وـكـانـتـ الـوـدـيـعـ مـكـانـ
لـلـصـبـيـ الـمـوـدـعـ لـوـجـوـدـ هـذـهـ الـعـلـةـ وـبـهـ عـدـمـ وـجـوـدـ الـتـسـيـطـ فـمـ الـأـكـلـ فـيـ هـنـ الصـورـ
اـيـضـاـ لـاـنـ تـسـيـطـ الـعـيـنـ فـعـدـمـ الـأـعـدـاـ يـشـعـاـ كـلـاـ تـسـيـطـ صـرـحـ جـهـ فـيـ الـعـادـوـيـ
الـعـبـرـةـ وـاـنـدـ اـعـلـمـ بـاـصـبـوـسـ عـدـدـهـ قـائـمـ جـامـعـ الـفـصـولـيـنـ وـبـهـ مـرـشـكـالـاتـ
اـيـدـاعـ الـعـيـنـ فـيـ الـصـدـرـ بـمـنـفـاـتـ الـمـفـعـولـ بـصـاـ وـالـتـقـدـيرـ مـنـ مـشـكـالـاتـ الـأـبـدـاعـ
لـهـ الـعـيـنـ عـدـدـهـ وـبـهـ حـادـثـ الـفـتـوـهـ لـمـ حـظـتـ فـيـ اـيـ وـقـعـتـ هـذـهـ الـصـورـ وـهـسـقـتـ
عـنـهـ بـاـذـرـنـهـ الـصـورـ اـسـتـفـيـنـ بـاـنـذـكـرـ لـكـوـنـهـ مـسـدـاـ لـأـعـنـهـ اوـلـ مـصـدـرـ كـمـ اـلـقـرـلـ
بـيـنـ الـغـيـرـ وـالـزـوـانـ اـيـ وـقـعـ الـأـسـفـاـ، حـرـهاـ وـبـعـدـ الـوـبـرـهـانـ الـذـكـوـرـانـ فـيـ اـلـمـاـ
حـرـ الـفـيـعـ عـنـ عـلـمـهـ عـدـدـهـ قـوـلـ بـرـدـانـ بـاـنـذـ الفـعـلـ وـبـهـهـ مـنـ اـسـمـ الـعـاـفـاـ وـالـمـفـعـولـ
وـالـفـتـهـ الـشـيـهـ وـغـيـرـ ماـ قـدـ يـكـونـ بـاـنـذـ الـفـيـرـ الـمـرـفـوعـ الـعـلـيـهـ وـقـدـ يـكـوـنـ بـاـنـذـ الـفـيـرـ
بـحـرـ وـالـسـدـالـهـ الـفـعـلـ وـبـهـهـ فـقـرـ الـفـعـلـ وـبـهـهـ بـاـنـ عـلـىـ هـذـهـ اـعـنـهـ تـذـكـرـ وـبـعـاـلـهـ
عـدـخـولـهـ اوـ دـخـولـهـ وـلـاـ يـعـاـلـ اـمـرـهـ مـدـخـولـهـ بـهـ هـذـ اـمـرـ وـالـعـرـفـ عـلـىـ تـحـرـرـيـ كـلـيـ لـاقـعـ
عـنـهـ عـدـمـ جـوـزـ مـاـنـهـ جـوـازـهـ اـعـنـ عـدـمـ جـوـارـعـ الـمـيـانـاتـ لـاـنـ يـجـوزـ كـوـنـهـ الـفـيـرـ
الـجـوـرـ وـبـرـدـاـ لـأـغـرـ المـرـفـوعـ الـمـصـلـ بـطـرـيـقـ الـمـسـعـاـرـ بـحـرـ وـلـلـرـفـوعـ الـأـرـيـ اـنـ كـيـفـيـاـ اـسـنـافـ
الـأـفـوـعـ الـمـنـصـبـ كـيـفـيـ قـوـلـهـمـ ضـرـبـكـ لـكـ اـنـ سـوـاـ جـعـلـاتـ بـرـدـاـ اوـ نـاـنـاـ بـعـدـهـ عـدـدـهـ
فـيـهـ فـاـذـاـ اـسـحـقـ اـبـيـعـ بـعـدـ اـبـيـاـ فـلـاـ رـجـوعـ لـلـشـتـرـ عـلـىـ الشـفـعـ فـيـ اـقـلـ اـعـلـمـ مـنـ

وَمَا خَذَ الْفُقْسَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ كَمَا هُوَ بَعْدَ بَثْرَةِ الرُّغْصَةِ وَبِقِيمَتِهِ لِأَنَّ لِكُونَتِهِ مُخْرَجٌ مُؤْمِنٌ
جَعَلَهُ فِي الْبَسَاءِ فَإِذَا عَرَفَ بِهِ ذَاهِدًا عَلِمَ أَنَّ الشَّفَعَةَ لَوْكَانَتْ بِسَعَافَةِ حِينِ ضَحَانِ الْغُورِ رَجَعَ
الشَّفَعَةَ عَلَى الْمُشْتَرِي بِقِيمَتِهِ إِلَيْهِ، لَا كَمْشَتَرِي عَلَى الشَّفَعَةِ فَكَانَ الْعَبُوُّ أَنْ يَعْتَوْلَ فِي الْأَقْرَبِي
مُشْفَعَ عَلَى الْمُشْتَرِي بِرِدْ قَوْلَهُ فَلَازَ جَوْهُ الْمُشْتَرِي عَلَى الشَّفَعَةِ وَلَكِنَّ جَمِيعَ الشَّفَعَةِ إِلَيْهِ رَأَيَانَا
مُنْقَفَقَةً عَلَى الْعَبَارَةِ الْمُذَكُورَةِ وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّبُوَّا عَبْدَ اللَّهِ كَالْمُوْبَوْبَ لِهِ وَالْمَالِكُ الْقَدِيرُ
وَمُسْبَلاً وَالابْ لَيْتَ تُنْكِثُ شَفَعَةَ بِعِنْيَ لَأَبْرَعَ الْمُوْبَوْبَ لِهِ عَلَى الْوَاهِبِ بِقِيمَتِهِ وَلِرَجَارِيَّةِ
وَالْمُوْبَوْبَ فِي إِذَا اسْتَوْلَدَ مَا فِي سَخْفَتِهِ فَأَخْذَتْ بَيْنَ الْجَارِيَّةِ وَقِيمَتِهِ وَلَدَمَا قَوْلَهُ
وَالْمَالِكُ الْقَدِيرُ أَمَّى كَمَا لَازَ جَوْهُ الْمَالِكِ الْقَدِيرِ كَمَا مِنْ أَخْذِ الْجَارِيَّةِ مِنْهُمْ بَعْدَ مَا اسْتَوْلَدَ مَا
وَسَخْفَتَهُ فَقَوْلَهُ وَمُسْبَلاً وَالابْ أَمَّى كَمَا لَازَ جَوْهُ الْابِ عَلَى الْابِ بِقِيمَتِهِ وَلِرَجَارِيَّةِ بِعِنْيَ
اسْتَوْلَدَ مَا وَنْفَضَلَ الْمَقَامُ عَلَى دَارِصَرِهِ فِي بَعْضِ الْكِتَابِ نَقْلًا فِي مُجَيْطِ "الْمُرْسَلَةِ" إِلَيْهِ الْجَارِيَّةِ
الْمَأْسُورَةِ فِي إِيمَانِ الْكَعَارِ وَالْمُشْتَرِي مَا نَهَمُ سَلِيمٌ وَأَخْرَجَهَا إِلَيْهِ وَارِ الْإِسْلَامِ فَأَخْذَ مَا
الْمَالِكُ الْقَدِيرُ بِرِفْعِ الْمُنْعَنِ إِلَيْهِ الْمُشْتَرِي مِنْهُمْ مَا سَوْلَدَ مَا فَطَرَهُ مَسْحَمَهَا وَأَخْذَ مَا نَهَمُ
وَأَخْذَ قِيمَتِهِ الْوَلَدَ لِمَ بِرِجَعَ بِقِيمَتِهِ الْوَلَدَ الَّذِي أَخْذَ جَارِيَّةَ مِنْ بَيْنِ لَانَّهُ بِجُوْرِهِ فِي دَفعِ الْجَارِيَّةِ
إِلَيْهِ كَمْشَتَرِي بِالنِّسْبَةِ إِلَى الشَّفَعَةِ وَلَمْ يَرْعَى مُنْتَزِمَ صَفَةَ الْإِلَامَةِ وَكَذَلِكَ إِلَيْهِ بِإِذَا
وَلَمْ يَرْعَى جَارِيَّةَ إِبَهَةِ فَعَلَقَتْ مَذَلُومَهُ مَسْحَقَهَا جَارِيَّا فَأَخْذَ فِيْهِ الْوَلَدَ فَإِذَا لَأَبْرَعَ بِمَا دَفَعَ إِلَيْهِ
الشَّحْعَ نَهَيَهُ الْوَلَدَ عَلَى الابْنِ لَانَّهُ أَخْذَ مَا نَهَمَ جَبَرٌ هُلْكَيْنَ غَارِمَلَئِزَ مَاضِقَ الدَّاهِيَّةِ
بِلِمْغَرَادِ وَلَوْلَا بِرِجَعِ عَلَى أَصْدَهُ وَكَذَا الْحَالُ فِي النَّشْرِ كَمِينِ الْمَعَاصِيِّ إِذَا بَيْنَ أَصْدِهِ جَارِيَّةَ
مِنَ الْأَرْضِ بِعِدَ الْأَقْتَمِ وَسَخْفَتْ حَدَّهُ الْبَيْعُ عَلَيْهَا وَنَقْضُ الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ لَأَبْرَعَ عَلَى نَشْرِ كَمِينِ
بِقِيمَتِهِ الْبَيْعِ وَفِي إِذَا بَاعَ الْعَافِيَّ إِرْضَ الْبَيْسِيمِ بِعِنْيِ فَاصْنُورِهِ بَنِي فِيْهَا الْمُشْتَرِي سَخْفَتَهُ
وَنَقْضُ الْبَيْعِ، فَإِنَّ الْمُشْتَرِي لَأَبْرَعَ عَلَى أَصْدِهِ فَمَا لَمْ يَرْعَى الصَّنْفَ لَيْكَ الْصُّورَيْنِ لَانَّهُ
لَمْ يَنْتَزِمْ هُنْيَهَا، بَلْ يَأْبَى الْبَحْثُ وَأَنْجَادُ الْصُّورَيْنِ الْمَذَكُورَيْنِ تَسْطِيرُ الشَّفَعَةِ فِي كَوْنِيَّهِ
كَلَّا وَأَصْرَعَ نَهَيَهَا مَنْصُونَةَ الْجَبَرِ وَلَا يَجْنُونَ عَلَيْكَ لَانَّهُ كَانَ الْأَبُو وَالْأَفَبُ بِعِدَ الْأَقْتَمِ
قَوْلَهُ كَالْمُوْبَوْبَ لِهِ زَمَانٍ لَانَّهُ لَيْسَ بِهِ زَمَانٍ الصُّورَةُ كَبِيرَةٌ مَاسِبَةٌ لَصُونَةِ الشَّفَعَةِ

والى بطل الشفعة موقوف وجوب الشفعة بمعنى وجوب عقد العاوهضة فإذا زاد
 لم ينفع العذر في المدعى للأرجح الشفعة وقوله إن روا ما أنتبه في ان رواه بالذكر
 لأن التبرير فيه خالد إلى الربيع المفروم من فقط باع ولا نوجهن كون هذا النكارة أخف فلو
 إن رواه زاد الأبعاض على باغداده فوله والأبعض وإن لم يجر الربيع عنه لأن حكم الباء
 أعم من الربيع فنجد به عبد الله **فنه** كان الشفعة فيها لازقة فقط وإن كان فيه تغريم
 لمن يبغى رجاه شركه ارتفع متغرفة بعضه في موضع وبعضها في موضع آخر ثم نجد معيلا
 وشفعة واحد و كانت ارجح الشفعة لازقة بمعنى ذلك للأرجح المدعى دون
 بعضها فالشفعة يأخذ الملاصق بارضه دون غيره وإن اوجب ذلك غرفي الشفعة
 واستلزم الربيع بالعصمة عبد الله **فنه** وتم للراجح الشرك بموجب في بعده أن العنة
 ثابت للراجح وجود الملاطط في نفع الربيع وإن الملاطط مقدمة عليه فهو سقط الراجح
 حفظ الشفعة مع وجود الملاطط بالراجح بعد ما سقط الراجح عليه لا سقط بعد
 لا يقدر بثمن طلب الشفعة فالموكد يمكن إسقاطه للراجح معتبراً مع وجود الملاطط
 في تغريم لقدر بثمن طلب الشفعة بعد ما سقط الملاطط فكان معهما
 طرف مستهلكاً لطرف الملاطط وعدم امكان حملها عليه تزويج عبد الله **فنه** إذا أصلحة الشفعة
 الباء إلا قوله وفي نظره أن قوله في المذكرة في فتاوى فاضحان أينما يكتبه
 فالفهم يحمل المشترك وأراو زهره بالخصوص بشيء كثير فالمشترك كباقي المداران ثبت
 اعطفه ما زاد فيه وإن شاء تركاته فما قول هان وجه النظر فيه أن حال النقوش
 ليس بأقوى من حال الباء، وحال الربيع العرضة لم تحيط به الوجه المذكور
 فيما أخذه بعدها المشتركة عليه بأجلية ولم يعن الباء أخذ المدعى العرضة بغير
 الشفعة فغيره إن يوجب عليه وفعلاً قوله الباء و المشتركة بمحبورة تغرس على
 ماذا لم يكتبه الشفعة من تغريم ودفع قيمة الباء والرتك في صورة الباء، فليكتبه
 تغريم فصونه التقى الذي هو أضعف حالات الباء، والداعم بالصيغة
فنه تعلينا ببطلها بالراجح في قدسيه مني ألا شافنا أن عنة

الإعظام
 الأسوق خاتمة العلائق بالشرط وأبطال الشفعة فربما قبل الاستفادة فيقبل العلائق
 بـ عبد الله **فنه** تظهر في حق الشفعة في وعده فهو وإن بأخر ما الشفعة بما يقع بعد
 الربوة في المحن وأما إذا زاد المشترك في المحن فلا تطرأ ترك الزبادة في حق الشفعة
 عبد الله **فنه** فما وصلت إلى الحق أقول جراء هذا الشرط محدود في وعده بما يجيء فما
 وصلت تلك الدار إلى فعليها المفضلة لعنة وعدها جزءاً قبل كل ذلك والباقي
 وما يجيء في عبارات الفقرها، وكل منه بمن وركته من أن للشرط ولا للعنق وليس
 بلاسته، ولله الصفة عبد الله **فنه** فما وقع في نصب الباء في بعده
 بالفضلة لعنة والرابع بعدها الباء حال تلك اللائحة حيث وفعلاً تصرفة في حقه
 نفسه لكن هذه القواعد ضعيفه غير معمول به فالبيه عبد الله **فنه** فلا يجري في الموصى له
 بالشك في لائحة ما نجزءاً أو به مشغول بعنته فلا يدع من إفراد نفسه في القضايا
 والرضاه عبد الله **فنه** أجراء كلها الكفر على اشتباكاته بوعيد حبس أو قيد
 لغيرات امرأة هي أقول أضافه الوعيد للحبس ببيانه وقوله أقدر شفاعة عاجلاً
 أي بوعيد قيد في وإنما كفر المكره في هذه الصورة لأن هذه الأكراء ليس عليهم
 وهو المغضون لأجراء كلها الكفر عبد الله **فنه** قوله أضافه الوعيد للحبس بيانه ليس
 بيعجمه إذا ألا يرجع حل الحبس على الوعيد إذا الحبس ثم قبل الفعل والوعيد ثم قبله
 الفعل فلذا يحمل صد بها على الآخر فالبس وكذا القيد وغيره منه فحال المؤلمة ليس
 بوعيد بل بوعده فـ أضافه لامية بجازية لا ولابه حسن المفهوم **فنه**
 لم يحربه قوله قد حل المعرفة على تحرير على الحكم بعدم محظوظه بـ زاده ثباته
 الأضافه ببيانه الذي هو صحة الحال بين المضاف والمضاف عليه على تغريه بعض
 الريه الأضافه يجعل التركيب قضية حلية يجعل المضاف فيه موضعاً عاماً لفظاً
 أي بمحواله وبالعكس ما يطلع على عقون كون الأول في قبل الأقوال والثاني في
 الأفعال ولم يتدركه جواز كون الوعيد بعده ما يعود به فيكون كل ما لا من قبل
 الأفعال في بعض محل كل ثوابها على الآخر وجواز كون الوعيد بعده يعود به ثوابه ولابه

كما جاء في المخطوطة المشهورة قلips العيد لمن ليس الحبيب وإنما العبد لمن من يعبد
 بعذارة المغيرة في أمر مقصورة وهي الصحبة في الرواية والدرية فان قلت
 كون الوعيد بمعنى ما يوحي به حجاز فلا يصل إليه بلا ضرورة صارفة عزرا ذي المحبة
 فعل القائل يرب عن ارتياحه بجاز بلا ضرورة وادعية اليه قلت لا منع للنوار
 غير ارتياح بجاز في الكلمة والتراء في الشهادة فاذا قد التزم بجاز الا صاف
 كاس يطلق به قوله ولا صاف لا يثبت بجاز فان ليس اور في حاله في الكلفة في الاول
 فان قلت بجوزان يكون مراد العامل اعمال اعمال فاذه التركيب على ذلك التقدير
 خلاف المقصود لا الهربي بجاز اول المقصود بالياد فاده بجاز وكم لغير بخدر و
 التهديد بالجنس او القيد وتحريم جعل الوعيد بمعنى ما يوحي به يكون فعالة التهديد
 لزوم الكفر على تقدير الاكراه بايقاع الفعل المردوب يعني يرجع معنى الان ينكل
 بلزم الكفر على تقدير اجراء الكلمة الكفر على اشت بالاكراه بالجنس او القيد وهو
 خلاف المعنى المراد بهنا فقلت جعل المقصود لزوم الكفر على تقدير بايقاع الفعل المردوب
 اولى من جعل المقصود منه لزوم تحريم التهديد والتحريم بجزان يذهب الى الترکيب بجعل
 على هذه المعرفة بفهمهم من لزوم الكفر في التهديد بجزان غيرا يوغرها بطرق في الدالة
 فيكون اكثرا فاده واعم فائده وحمل الترکيب على المفهوم الذي اكثرا فاده او لزوم حمله
 على ما ليس بكتير المأثره فان قلت فطره ما ذكرت ان المراد من قولوا جاز الكلمة
 الكفر على اشت بوعيد الجنس وفي دليل كفره ان اجراءها ينكل بالجنس او القيد كفر
 فما يليق او راج لفظ الوعيد وزريادتها فقلت فايندته النسبه والاشارة على انها
 مع اتصافها بكونها ما يوحي به عادة وما يصلح به التحريم والتهديد طبعا لا يمكن
 عذرها في عدم ايجاد الكفر ومانعها لزوم على تقدير ايجادها على المسمى فضلا
 فرجحه والا يعادتها مامل على البحث وقيق وبالطائله حقيقى عبد الا اذا اكره
 على شرعا من يعيق عليه بالجان او بغيره لاي والترفه ان العلة والشرط ادا اجتنبها
 يضاف لحكمه الى العلة لا الشرط لانه المؤثر وجوده لكتمه دونه فاذ اعرفت ذلك فاعلم

ان العلة في هذه الصورة اليدين وصلة العرابة المؤثر في العنق اسماها عذارة
 والشراشر طعن عاليه انا حمله على بكتيره للشرط الغير المؤثر في حكمه وتم حمله
 على مباشرة للعامة المؤثرة فيه عبد **عبد** الا التهديد والاسباب دوالاعي
 في احوال ان نعمات الكنه فولا تستقدر لكن له ان يفتحها باعد زوال الاكراه فيما
 يحصل الفسحة لانها لا يحمله والصور المشتملة بهذه الفسحة عبد **عبد**
 الا اذا انصرف في مال مراده لا احوال هذه المسند من سبل الفسحة فهو ضعيفه غير
 مقبول فكتبه عبد **عبد** الا ان لا يفهمه بالامر الباقي خمسة في اول قد وقعت حادثة
 فرجنس سائل الامر وهي ان رجل ادوع فرسا عنده اخر فلما مضى زمان استعاقة وصل
 من الذي ادوع عنه فحاله الموضع ذي غير ادن الملك اذ هب الى المرض وخدوه والطب
 وتوجه نحو ما شئت ففعل لما مورده ذكره ضائع الفرس في يوم ودفع المعاصر بين
 الملك الموضع ورفع الامر الى القاضي فانقض ضمار مجلس على عدم خمان الامر
 اخذ اذنه بهذه المسند في الاستئثار وقلت الموضع وان لم يوجه عليه الشهان فرجنه كونه
 امر الملك بصيره شاملا من جهة تفضل لفظ الكلمة فانه بسبب امره للابعين بالاخضراء
 ما افضى لمحض المفترض بعقد الوديعه في غير متغير يأكل لال الموضع لد لد لد الوديعه
 ولذلك حرم على صيد المحرم فاصنعوا المفروض مني به بجاوب وسفر اليهم ابضا
 على ذلك رجمان الموضع في هذه الماده عبد **عبد** فبا عدا فانه وعده في المدعى بهم
 العين وتشهد الدال باعد انوار لزمان عبد **عبد** اي وقد غيره وطبعه بغير اخطاء غير
 فاعل لافعال الشكهة على سبيل المثال لا اد وقر فتح عبد **عبد** ليس بجزء من اشارة
 بعد تعليقها للتفاوت لان قوى للتفاوت على المفهوم عبد **عبد** وان يكون الغير حادثه في
 المروي باتفاقين الكبيره للارضاع بعدم وجدان الاخرى بحيث لوك ترضع بالتكلف
 جوغا وقوله لبرهان عند ما يعبر لدق الف حواب عن دخل مقدم تقريره بغيره في البايه
 عبد **عبد** كتب مكتبة احد التشككين في هذه صورة السهو باؤول الملكه امامه واسمه
 باوبل العدد فهو كان يسكنه بسبب الشراهم غير الملكه ملحا اعنة دكون الملكه عبد

الطبعة الرابعة

الآخرة كالاحتى والاحتطاب والاصطبا وومنه سجى الامر فيه دار
نحر عبد الله ولا يخل بقدر في وهو من بطلب الذهب والفضة في الماء
وارعاده في سابر المزابل بالغراب ومن قرلم فلان في اشت لدعارة الذي يتطلب
الوصول إلى غور الكلم عبد الله وقال من اخذ فله لا يملك بالاسلام كأنه
ارأوا بالاستسلام معه المغوى الذي هو وظاهر الاخر والغلبة لا الاصلح
الذريهو الاخر الغلبة على ما هو حال عن المكشم ان تركه كان على هذا الوجه مني
بالتبني في حرف الشرع قال الام فخر الدين فاضخان في قيادة يملك الباب
للواجب فعل فيه روايتين واطعن ان الصحيح منها هو ما ذكره المصنف لانه ليس
في تحليل لعيون عبد الله لانه من اثر ابراهيم اي الفسل فلم يحصل ارضه والله
جمع منزل بعض النون وسكنى الزراء اي بعض بربع الشيء وحصوله عبده
عنده **الرواية** **الرواية** **الرواية** **الرواية** **الرواية** **الرواية** **الرواية**
لابيع الوفا فلا يقدر المشتري بعده على الرجوع فيه وصورة ان يقول المديون
لداينة التي بعث شيك بهذه العين بما يملك على فيقبل الدين ويجهد الدائن ان يرد
البعض الى المديون الى ادى الدين الى العين يوما مثل بعد ذلك امر العقد في صدوره
الاجابة القبول وبلزمهم بهذه الوعدة لا يقدر المشتري على الرجوع عن ان ادى
دينه في اليوم الموعود وما قبله في تصويره باده بعث شيك بهذه العين بما يملك
على دينه الدين على ادق تفصيته ترقى الى ويفعل المشتري فهو صورة بيع وقد
من ابياتي العاسدة لا صورة بيع الوفا، بهذا ان مسئلته من انة لو و
ان يليسته لا يأثم بالخلاف ولا يلزم الوعد في هذه الصورة موافقة للحق في مشكله
الكتب من الفتاوى والمنواع والظاهر من كلام الفضها وفي هذا المقام انهم بعد
الوعد من قبيل الاصبار حتى يتحقق فيه الكذب ويا ثم جاء عليه فانتفقت كلما هم
في هذه المقالة ولهم اصدارا تعرف لهم فيه ولكن سمع له به اسئلة على معاشرتهم
وبهواه كييف يبني فرق صورة الوعد وهو قوله اصدارا اصدارا اصدارا امام

بعضه الدين الموعود عبد **ف** الاجل في الرهن يفسح الى اي يفدي الرهن
فاذا يرهك الرهن في تلك الصورة بهلك لجانا لا في معاقبته الدين لوجود الاذنة
فيها لا يكفي عبد **ف** فالقول للراهن بال بالنسبة الى المرتهن لا العدل في فيكونه
المرتهن مستوفيا تمام دينه ولا يضحيه الراهن العدل فهذا في المنهى عنه الرهن عبد
ف **لهم يا رب** العاقلة لا تعفل العد الباقي من مثلك في اقولك انه
يريدان العاقلة لا تتحمل ربة النفس في القتل العد لا مطلق الدينه التي هي اعم
من ربيه النفس وربه الاطراف والابزم ان لا يكون صرفا محاصر الاذفال في كما
الخشن والانقطاع بين اذ اقطع برغبته عد وعليه عاقلة ارشها عبد **ف** لانه
ما يحظى بقدرها لان استيفاء القصاص ليس بواجب على محظي عليه بل العضو من درجة
فنها مباحا او هو مقدر بشرط الارادة عبد **ف** فهو قتل العبد مولاه ولله الحمد
لأن القصاص لا يجوز في بعض الاعراض سقطت مسوقة قوله شئ لغير العاقلة
يعني انه القاتل لو كان اجنبيا وكان للقتيل شئ غير الباقي في ليس سقطة
القصاص وان عذبه حسه الباقي ما لا دام ما كان القاتل بهذا عذر الغير العاقلة ايضا
لم يكن انقلاب حسه بالمال لان المولى لا يستوجب على عذبه وبنها عبد **ف** . بهذه
القصاص لغير العاقلة لا يجوز **ف** اقول فيه ان هذا الكلام منه يعنى ان لا يسقط
القصاص عن القاتل بعد ان قاتل ولو القصاص لل الأجنبية وهي مقدار القاتل
لو كان المراد منه فوضت اليك امر استيفاء فلا شک في حسنة لانه بعذبه ام لا بعذبه
بسنتها وهو جائز بلا خلاف وان كان المراد منه نقل حسنة الآخر بمحبته
مواجبه بمحبته يقدر على العفو والاستيفاء فعدم صحة اصر يزيد عليه غير المحسنه
الاتتبه والبيان وان كان المراد منه اسماطا القتل عنه لا اجله وهو الملايم
لقوله لغير القاتل فلا شک في جوازه ايشا فينبغي ان يسقط عنه القصاص
باصحاح هذه المعنون لان القصاص يدر على باشره شهادة العد ودع عبد **ف** حضر بيبرس
في ببره لا اقول كان الفخران يقيمه بقوله في غير عذل اصرا لانه لو حضر فرقا من ملوك

بـلـبـاـجـبـرـ وـالـاضـطـارـ كـمـكـنـ هـذـهـ الصـورـةـ عـنـ مـاـسـيـدـ كـرـهـ بـقـوـلـهـ فـلـوـمـ نـكـنـ
 الـغـرـيمـ اـوـلـ بـيـتـ مـيـتـ الدـيـنـ لـاـ قـرـبـ بـجـبـرـ اـلـثـانـيـ بـقـوـلـهـ يـخـمـنـ الـوـصـيـ كـلـاـدـفـهـ
 بـسـتـزـمـ الـخـبـطـ وـالـغـلـطـ لـاـنـ يـعـدـ ضـمـانـ الـوـصـيـ مـقـدـارـ الـعـصـمـ فـيـ الـغـرـيمـ، الـغـرـيمـ اـنـهـ
 اـنـتـ دـيـتـ بـالـبـيـتـ عـلـىـ تـقـدـيرـ اـوـلـ دـيـنـ اـلـاـوـلـ بـلـاـجـبـرـةـ بـعـدـ اـنـ يـجـبـ اـنـ يـجـبـ كـلـاـنـ
 مـاـدـفـعـ الـبـيـهـ لـوـفـوـعـ بـغـيـرـ حـجـةـ وـاـمـاـ اـذـاـقـضـيـهـ اـلـاـوـلـ بـيـنـهـ مـعـ اـنـ يـجـبـ اـنـ يـجـبـ كـلـاـنـ
 مـاـدـفـعـ الـبـيـهـ لـوـفـوـعـ بـغـيـرـ حـجـةـ وـاـمـاـ اـذـاـقـضـيـهـ اـلـاـوـلـ بـيـنـهـ ثـمـ طـرـغـيمـ اـلـثـانـيـ اـنـتـ
 الـبـيـنـ وـلـمـ يـسـقـيـ فـيـ بـيـنـ مـاـلـ تـكـهـ اـنـ بـيـشـ اـلـاـوـلـ بـيـنـ اـصـاـنـ فـيـ مـقـدـارـ وـيـنـهـ مـاـلـهـ
 كـلـاـمـ الـعـصـمـ لـاـ يـحـكـمـ الـخـبـطـ وـالـغـلـطـ فـيـ تـقـدـيرـ هـذـهـ اـلـاـمـ اـلـاـهـ مـجـمـعـ خـالـهـ
 وـصـدـقـ مـهـمـالـ عـبـدـهـ.ـ وـالـوـصـيـ لـاـ يـلـكـ اـلـثـراـ لـفـهـ لـاـ قـوـلـ كـاـنـ جـوـابـ صـلـ
 مـقـدـرـ كـمـاـنـ فـيـلـ اـنـ لـمـ يـكـيـنـ بـيـعـ الـقـضـيـهـ اـنـذـاـكـنـ بـجـوـزـانـ يـكـنـ سـرـ الـوـصـيـ فـيـ خـصـهـ
 مـعـيـشـ اـنـمـاـنـ الـعـاصـمـ بـجـوـزـ غـيـرـ الـتـرـفـ فـيـ مـاـلـ الـعـصـمـ عـنـ وـجـودـ الـاـبـ معـ اـنـ اـيـ
 الـعـاصـمـ اـلـوـبـاعـ مـاـلـ الـبـيـتـ بـيـنـهـ فـيـكـنـ هـذـكـلـاـكـ فـاـجـابـ بـاـحـاـصـلـهـ بـرـجـعـ اـنـ تـعـالـ
 اـنـ عـبـارـةـ الـاـبـ فـيـيـهـ مـعـاـمـ الـعـبـارـ بـيـنـ فـيـكـوـنـ قـوـلـ شـرـبـ بـمـرـلـ فـوـرـ بـعـتـهـ
 رـيـنـفـهـ وـقـلـتـ فـيـوـجـفـهـ كـاـلـ اـسـطـرـيـ الـعـقـدـ عـلـىـ قـدـرـ عـدـمـ الـاعـدـادـ بـيـعـ الـقـضـيـهـ
 وـلـاـكـذـكـ عـبـارـهـ الـوـصـيـ فـلـاـ يـعـدـ الـعـقـدـ صـلـاـ عـبـدـهـ فـيـ اـشـيـاـ اـخـلـافـهـ
 وـلـمـ اـدـهـ خـرـاجـ اـرـضـهـ وـجـعـلـهـ وـقـوـلـهـ لـوـفـاـلـ دـيـتـ خـرـاجـ اـرـضـهـ وـجـعـلـهـ اـنـهـ الـاـنـ
 بـيـانـ لـذـيـنـ الـاـسـيـانـ وـالـاـدـبـاـلـيـتـ فـيـ قـوـلـ لـاـ بـيـانـ عـلـيـهـ الـبـيـتـ عـبـدـهـ وـاـنـهـ
 رـكـبـهـ دـيـونـ لـاـيـقـ اـنـ حـقـ الـعـصـمـ دـيـونـ فـيـقـيـشـهـ عـبـدـهـ لـاـنـ بـيـشـ زـوـجـ اـبـيـمـهـ
 اـقـوـلـهـ اـنـ بـيـشـوـبـاـنـهـ لـوـفـاـمـ بـيـنـهـ عـلـىـ ذـكـرـ تـقـبـلـ بـعـدـ اـنـ الـوـصـيـ اـبـسـلـ وـلـاـيـةـ
 تـرـوـجـ الـعـفـيـرـ فـيـقـيـشـهـ لـقـبـلـ بـقـوـلـ اـدـعـيـ الـوـصـيـ اـلـوـلـ اـنـ زـوـجـ الـبـيـتـ فـيـ عـدـ
 قـيـمـ وـهـيـ رـاـصـقـ لـاـ قـبـلـ التـحـصـيـرـ وـعـدـهـ لـاـ قـوـلـ بـجـوـزـهـ اـنـ يـدـبـهـ تـحـتـهـ
 فـلـاـ وـجـهـ عـلـىـ ذـكـرـ التـقـدـيرـ لـجـعـلـهـ اـسـمـاـ عـاـصـمـ عـبـدـهـ وـهـيـ بـحـصـلـ الـتـوـفـيـقـ لـاـ
 اـسـيـنـ كـلـاـمـ صـاحـبـ الـبـيـتـ وـصـاحـبـ الـزـانـ بـيـعـ يـحـصـلـ الـتـوـفـيـقـ بـيـنـ كـلـاـمـهـ

شـفـرـعـينـ بـيـنـهـ اـنـ يـجـبـ عـلـيـهـ فـيـاـ عـاـدـهـ،ـ بـخـلـافـ عـاـذـاـفـاـهـ
 جـرـحـيـ فـلـاـنـ لـاـ قـوـلـ فـيـ لـاـجـيـفـيـ عـلـىـ مـاـلـ فـيـ عـبـدـهـ كـتـبـتـ اـلـصـابـ قـيـمـ
 وـفـيـاـ اـذـاـكـ اـنـ عـلـىـ الـمـيـتـ بـيـنـ لـاـ قـوـلـ لـاـ مـاـجـهـ اـلـاستـهـ،ـ هـنـعـ الـمـوـنـ وـاـنـهـ
 كـتـبـتـ اـنـاـ خـرـجـ مـشـهـوـرـ مـذـكـرـ مـاـلـهـ اـلـيـتـ بـدـاـخـلـهـ فـوـلـعـهـ اـلـيـتـ لـاـنـ ذـهـ
 الـمـدـيـوـنـ لـاـ مـاـضـتـ بـلـلـوـتـ تـعـلـقـ الـرـيـنـ بـالـرـكـهـ وـصـاحـبـ اـعـهـارـ مـلـكـهـ الـمـوـمـهـ
 وـاـبـهـيـهـ الـمـيـتـ لـمـكـلـكـ مـخـفـيـهـ فـيـ الـحـلـ بـاعـتـارـ حـاـصـتـهـ اـلـيـتـ كـمـيـنـ وـفـيـاـ الـرـيـ
 غـلـ مـاـقـرـاـلـاـتـ رـهـ اـلـيـشـرـ فـرـةـ عـبـدـهـ فـصـالـكـشـيـ سـيـدـ عـلـىـ الـظـهـرـيـهـ قـلـهـ
 مـنـ الـظـهـرـيـهـ مـتـلـعـ بـقـوـلـ زـوـتـ فـيـكـانـ الـاـلـوـلـ مـعـدـهـ عـلـىـ قـوـلـهـ فـصـارـ اـلـيـلـوـكـهـ
 عـلـىـ التـعـيـدـ وـالـرـكـاـكـ عـبـدـهـ وـشـرـاـوـهـ لـنـفـسـ وـفـيـ فـيـقـعـ الـبـيـنـ جـاـيـزـ اـسـتـهـ لـحـ
 اـنـ شـرـاـوـ الـوـصـيـ مـاـلـ اـلـيـتـ لـفـهـ بـاـيـزـ بـشـ طـ وـجـوـدـ الـنـفـعـ عـصـيـهـ فـيـذـ الـعـقـدـ وـاـنـ
 شـرـاـوـ الـاـبـ لـفـيـقـيـدـ بـعـدـ الـاـضـارـ لـاـيـوـجـ الـنـفـعـ عـدـهـ،ـ اـنـ كـانـ فـيـهـ اـنـقـعـ عـلـىـهـ
 عـبـدـ الـاـمـاـنـ لـفـلـعـ الـنـفـعـ هـذـاـيـاـ مـفـسـرـ بـاـفـرـيـهـ اـلـبـيـعـ وـاـلـثـراـ اـلـاـنـ
 الـفـسـرـ رـهـ اـلـاـفـرـ وـجـهـ الـمـادـ لـعـبـدـهـ كـلـهـ وـلـيـ جـاـيـعـ الـفـصـولـيـنـ قـيـنـ
 وـصـيـدـ دـيـاـلـ قـوـلـهـ كـيـنـ بـلـغـهـ اـلـاـوـلـ لـفـلـعـ الـنـفـعـ عـصـيـهـ فـيـذـ الـاـضـارـ
 اـلـيـتـ بـقـصـاءـ الـوـصـيـ الـدـيـنـ مـعـ دـعـوـيـ عـدـهـ فـيـ نـفـسـ الـاـمـ وـالـاـنـهـ اـلـكـفـاهـ
 اـيـاهـ تـمـ لـقـوـلـهـ لـوـلـ يـجـدـ بـيـتـ لـاـ يـكـنـ حـلـ مـلـخـاـدـمـ وـجـدـ اـنـ بـيـتـهـ عـلـىـ دـيـنـ الـغـرـيمـ
 فـيـ ذـهـنـ الـبـيـتـ لـعـدـمـ اـنـتـصـابـ الـوـصـيـ خـصـاـ غـصـاصـ اـلـدـيـنـ وـلـاـعـلـ اـدـاـنـهـ
 بـحـكـمـ الـعـاصـمـ بـعـدـ الـثـبـوتـ لـاـنـ الـغـرـيمـ وـصـدـرـ اـلـكـيـمـ مـنـ الـعـاصـمـ كـمـاـ اـلـهـ
 اـلـيـهـ قـيـدـ مـسـنـلـ بـقـوـلـهـ بـعـدـ اـدـعـيـ الـوـصـيـ اـلـوـلـ اـنـ زـوـجـ الـبـيـتـ فـيـ عـدـ
 قـيـمـ وـهـيـ رـاـصـقـ لـاـ قـبـلـ التـحـصـيـرـ وـعـدـهـ لـاـ قـوـلـ بـجـوـزـهـ اـنـ يـدـبـهـ تـحـتـهـ
 فـلـاـ وـجـهـ عـلـىـ ذـكـرـ التـقـدـيرـ لـجـعـلـهـ اـسـمـاـ عـاـصـمـ عـبـدـهـ وـهـيـ بـحـصـلـ الـتـوـفـيـقـ لـاـ
 اـسـيـنـ كـلـاـمـ صـاحـبـ الـبـيـتـ وـصـاحـبـ الـزـانـ بـيـعـ يـحـصـلـ الـتـوـفـيـقـ بـيـنـ كـلـاـمـهـ

بتقول صاحب الحزانة اذا اهانت الوصاية عامة فيحاجج كل من صاحب الابيام على ما
كانت الوصاية خاصة فيرتفع بحال نفسه بغير عبد **فنه** اذا ابرأه الوضي فالابيام
ولم يجب بعده الى اي وتملا ان ذلك الدين لم يكن ايجابا بعد ولهذا
مسئلة ذكره في هذا الكتاب هي مئنة مواضع عبد **فنه** فلو اتفق عبد في تذكر
مولاه خطأ لا يلي لواحق عبد في مرض الموت فقلت لك العبد مولاه في مرض الموت
فعليه فيما كان قلت معن معن مرض الموت الذي اقضى اليه وبالقتل في المرض
لم يطير كون ذلك مفضلا الى الموت اليم عده مرض الموت قلت ليس معن مرض
الموت المرض الذي ادى اليه بخلاف المرض الذي مات وهو في سواعات
او بغيره من العلل التي لا تدخل تحت الحصر بخلاف المرض قال اني تعرفي الغارف
في الطلاق وهو من خالب حال الراياك كمرتضى بن جعفر عن اقامه مصالحة حاجي ابي
وزير بازه بخلاف صفات الفتوى ومن اشكاله سفينة وبقى على يوم وغير ذلك سوا
مات شلك الابياء او غيرها انتهى عبد **فنه** وكما في هذه يقول ااما ان شركت
او غلوك المروج الوضي فيه ابرأه ابيات تحل كل ابيات في مقدار ما يقدر من الدين لكن
فيما كان المصنف قد ارتفع بهذه القول عن مذاقا وليل الذي يكتب العلل راجع ان
صاحب جميع الفتووى قد نقل عن الخفاف ان القاضي ينصب بمناسبا اخر في مفرا
الدين الذي يرجع خاصة ولا يغير لغير الوضاية ثم قال به اخذه المشيخ وعليه
الفتووى انتهى عبد **فنه** الوضي اذا اضطر فالصريح بالمهضى من هنا يقصد ان اي
هذه الزيادة متقويا من طائفة الاكوا عبد **فنه** لا يكتب القاضي التصرف في مذقا
اقول قد ذكرت بهذه المسألة فيما سبق واطعن كونها قوية معمولة بها ولكن ذكر
في جميع الفتاوى خلافها هو وان كان مشهورا ان ذكر الاقا وليل الصعيفه د
وهذا للرجوعه ولكن اعني بما ذكر في الماذقة التي وقعت في زماننا من تصرف
القاضي في ابيات مع وجود الوضي المتصدي له وجهة القاضي وهذه الصورة
كثيرة الواقع في ديارنا حيث ان جميع القضاة يكتسبون في زيل التجربة التي يكتسبونها

التركة نصيبي لو صحي ثم يقولون بيعت بذلك الاول منهن جانب الشريع بالفقه بمعرفة
تحتها في مفرداته من الوصي المذكور وقد نص المصنف على عدم جواز هذا
بيع فيما يسبق عبد **فنه** الوضي اذا ابرأه عما وجب بعده صحيح في قدرت هن
للسنة فيما يسبق عبد **فنه** بل ليس له في حجه تعليمه في فحكانه قدر الطرف المفتر
لابا الصفة لبيان ملزم صدف بعض الصفة بذلك عليه عدم ابراز الفحikan لو كان
منطق الطرف اسم فجعل اسمها فاعلا لوجب ان يقول له من هن حجه لأن الصفة
الجارية على شير من هي اذا كانت صفة يجب فيه ابراز الفحikan غير فرق بين نوع
الليس وغيره كما مر من التفصيل يتعلق بهذا البحث في ماذقة الاصور بمقاصدها
فمن اعلم ان لفظة الجهة التي يتباهي حكم عنده بالفاحصة بدرجاته مدعى مدعى شدك مدعى
بعض صدوره في توريته احد وكونه لمحفوظ في بيته عبد **فنه** قضى الوضي الدين
ثم ضرور من آخر ضرور لحصته في اقوله المتساود من طهور الدين ثبوته بالبنية ماباله
شدة ضمان الحال لا ضمان حصته كما مر من التفصيل المتبقي بعد **فنه** بل شدك
في **فنه** الانبياء لا يبررون في لما ذكره الصحيح البخاري وشيره من الاجاده والمعجزه
ان البنية عالم نحن معاشر الانبياء لا انورث ما ترك صدقه ابصح به ابو يزيد
جيبي طابت فاطمة الزهرى الميراث من تركه البنى عالم ومن هن اترى المقبرين بغسله
قوله تعالى وورث سيدناه او الائمه بقولهم في العدم والبنوة ولهم هذا البحث
معاين العالة الاكوان ووجهه اعراض هذا الحديث اشريف ولم ار ضرورة فيها
والذى يخطر بالبال ان قوله لا انورث ما صدف مفعول بما بعد وجود القرنية
عليه وهي التركه المستهدا منه قوله فيما بعد ما تركها فيكون حذف مفعول شاهد بغيره
دلائل المواب عليه مثل لو شئت بيشك علان بكونه لو شئت بمحى البكير بشك
وليس من باب تحزير المتعذر تحزير اللازم كما في قيام زينة ويعطي بعض يفضل
المعنى والاشارة لعدم ملائمة قصد القوم كالايجحى فالمعنى نحن حذف الانبياء
لا يمكنه موقعي في تركه لورثة ثم ما كان فيه مطئه ان يسئل في احكام تركه هن ذكر

قوله مازك صدقه على سبيل الاستئاف جواباً عن السؤال المقدّر وإنما فكت بكونه
 وجوه الاعراب فيه يكفي الاشتراك في كون الموصول انتهاً ما ذكر في سلة
 مفعول نورث لانه لا يمكنه القول صدقه على ذلك المقدّر موقعه في الاعراب كما
 لا يتحقق على المقابلة انتهاً في كيفية كونه ماضاً للآية الكريمة واعلم انه لا بدّ
 في تخصيص السنة العجم الكتاب شرطين الاول كون السنة متواترة مقطوع بها
 والثاني كونها ماضية عن الآية وكونها معلوم ان خبرها وذلك لانه في موضع
 النحو حيث تشتمل على افلات زمان يكون شرط عامة التخصيص فإذا امتنع
 ذلك اعلم ان قوله تعالى بوسكيم اقى اذا وادى الى الذكر مثل خطط الاشنان الآية عما قبله
 في كونه الحديث الشريف تخصيص هذه الآية الكريمة كونه هذا الحديث متواتراً في موضع
 ماضية خبرها مع انه لم يليغ من اشهره فضلاً عن التواتر مع المهمة في ماضية خبرها ولكن
 ان يحاب بان هذا الحديث الشريف ان لم يليغ حد المواتر لكن الصياغة فيه غير عموم
 تخصيص القول لم يذكر واحداً مثل محل الاجماع وتخصيصهم بالقول يدل على ماضية
 الكريمة فما ذكر في القول من تخصيصه يعني التخصيص مقطوعاً بما يليغ من مقتضاه
 وهو تخصيص بعد ذلك بجزء واحد والقياس مع انه هذه الآية الكريمة ليست كذلك لعدم
 جواز تخصيصها ببابها فكذلك يكتب بكونها من قبل العام المخصوص فلت ما ذكرت اماماً هو في
 تخصيص الذي يختص بباب المدارس لا في مطلق العام المخصوص وبهذا الآية ليست
 بمحضها بدل بدل متفقاً مقارن فلا يقبل التخصيص بغير ما حفظ بهذه الفوائد فأنها من
 افيض على باذوا التوفيق بعد ذلك وفي الثالث تضير بعلم ما قد صار في وجه الظرف المرة
 ثانية وربما هي مرتكبة الجنيين بعد ذلك فلابد من اعادته اذا اصرروا عليه فلوكه ان الصياغ
 موروثة وهي مرتكبة الجنيين بعد ذلك فلابد من اعادته اذا اصرروا عليه فلوكه ان الصياغ
 غير الامر وقوله خلاصاً لرجائى اى لاتفاق اليبة عند ذلك اذا اضرر القاتيب فلابد من ابعده عن
 كون الصياغ موروثة اذ لو لم يكن موروثاً لم تتصبب خصماً في الغائب بعد ذلك ولابد
 ذلك شرط عدم الامر في اصل الباب ابيه واثر ثباته بـ عدم الامر او فهو المفسّر

مطابق عبد الله سعد لا ينوي عن حال صدقه فطرته في القول وجده بعد ذلك فكت على
 صحة لانها داخلة في الثانية وبين قوله لا يجوز عبد الله فـ ما ذكر في
 عنه لا الفرق بضم الغين وتشديد الرايم في اصطلاح الفقهاء يصف عشر الدليل بما
 ذهب بين ديار بحسب اهل ديارنا فقوله هذا الكلام بحث ثم وجهين الاول لانه
 الا رث نكث المعي بطريق الخلافة عن الغير والاشارة الى وجوهين لم يتكلما بطريق الخلافة
 في الغير والاشارة عنه انه بل يتكلما ابداً بدلاً في نفسه واما اشارته الى الانه هذا الكلام
 منه بما في الحصر الالى في قوله لا يتكلما بحسب الا رث عبد الله قال الشیخ عبد العزیز
 بالملك الملك ابراهيم بن عبد الله مقابلة بالا رث عبد الله قال الشیخ عبد العزیز
 في باب المهر في واحد من قوله في احمد بدل البعض في الكلام قوله في باب المهر قوله
 في الشیخ عبد العزیز في الحصر في باب المهر وكذا ذكره في الفقهاء في كلام
 هذا على ترتيب حروف النهاية عبد الله في رواية ابراهيم بن عبد الله صديقه فالنصيحة الى قراءة
 جازع مدخل ضعيف غير مقبول وقد ذكر الصدق في هذا الباب بسبعين كمية زمالة
 الصعوبة من اصحاب البت اولاً متفقاً ابيه واصحها في اصل ازوجي الل IDEA
 فيما افضل من نصيحة وغيرها فما ذكره عبد الله في اصحابها ثم والمعتمدة لها
 مثراً فما ذكر قوله في باب الصوم بحسب الصائم لا فطره وهو ابراهيم الفضاalam
 افطره اسيايدل على الفرق بينهما و عدم تراويفها اشرتى لحصول كل ما بعد ذلك
 فصار لهم بعد كونه مجازاً لشتره فلابد من حفظه في ما ذكرت وان لم يحضر عموم المشتركة
 عن ذلك بحسب علوم ايجازهم لم يحيى اراده كلها معينة بارادة ما يطلق عليه بخطفهم
 فكت هذا اشارتها لعدم ذكر لفظتهم هر جاها بيس كذلك بل ايات انتها والفقه
 لا عموم له عبد الله وقد جعله اصلان المهر في الحال اذا كان مع ذكره لا داعي له
 ما كل الصياغ بقطع تقصيره بخلاف سلامة العقرة او لانه كما كل الصياغ سقط
 او لا ولا فاولى كثرة الدليل لصحيتها اشرتى في واصحه ارجح عبارة المهر
 بال تمام اينفوجم ما هو المرام في هذا المقام فاقول بربان لشيء يقصد بمعنى العبارات

ولايضر بعشرها فعلم المياشر لها فعلم منها فبما يابان على فسوان كونه في
العادة فلا يزيد عن وضع صابطة وبيانها عذر تسمى بغير العادة كون التي يزيد
النسبيان على الابعد كذا وليبيه بربما ان آية عبادته منه العادة فقد يزيدوا بها
لانفسه بفعال ان النكارة او وقع معاشرنا في المذكر لكون المباشرة العادة
والحال لا داعي لارتكاب الفعل المذكور في رأيف النكارة بها كاكل الصدقة وليل
الصلوة فان النكارة فيها وقع معاشرنا في المذكر لان هيئة المصلحة في الصلوة
مذكورة لم يزيد على الحال اذ لا داعي للراكل فيها لعدم الجوع فيها فكان القصیر مصادقاً على ذلك
فلا يمكنه بعد وراثته اى في النكارة كلامه اربى بقوله لم يقطع القصیر واما اقسام
محض الرابعة في القاعدة الاكمان فلما تغير صلوة لعدم وجود حال المذكورة
فيها لان هيئة المصلحة تملأ الحال لامان في صدور الاسلام منه بل بما يزيد او وقع
غير معاشر المذكور مع كونه معاشر للداعي لارتكاب المعاشر لربما لا يضر كاكل النكارة
او لا وجود في الصائم للهبة المذكورة كونه في الصوم مع وجود الداعي لارتكاب
النافع له وبه جوع فلا يضر الاكتاف النكارة او وقع غير معاشر المذكور مع غدرة
الداعي ابعده القسم من النكارة او بالطريق بان لا يضر العادة كذكر الراج
للنكارة فان لا يشك في عدم معاشرة النكارة في هذه الصورة للمذكر ولا للداعي له
فالنكارة فيها لا يجعل الذمة مثيرة بذلة تفصيل الحصول ما ذكره صاحب التحرير في هذا
النحو ملائمة وكون المذكورين لحرمه عبد الله **زه** عاشرت انه ان يكون على المدعى
بذلك القيد لا خراج الحادثة وسائر الحجوة تأثر بغرض تجاهله لانه لو لم يزيد بذلك القيد
لقد حصلت الاشتراك في تصرفيه ويسعني ان يزيد ابضا قوله في وقت يمكن انتقام
به بمحض الاعتبه او يضاف عذر صدره لانه وان صدرت عليه عدم العلم عما من شأنه ان يكون
عدم العلم منه ليس فيه وقت يمكن انتقام بالعلم وتفصيله ان ارباب المعقول
كانوا الابدية عدم تغافل الكلة والعدم فيه قبول الموقن للملكة اما بحسب شخصه او نوعه
ارجعه في وقت يمكن انتقامه بالاتهام والمرأة الموضع تحمل الذي يتضمنه بالوجود

والعدم يعني ان الذات المتصف بالعدم لا يزال موجوداً ما يكتب
شيئه ونوعه وجده وينبئ عنه ذلك اي مع قابلية لحسبها لا عبار
الثالث فنال قبول الموضع لحسب شخص الرأي فان كان قابل للوجود الذي هو
البعض بحسب شخصه بدليل تولع بغيره ثم طرائق الاعي عليه ومثال قوله بحسب النوع
الابكم في شفاعة قابل للبعض بحسب شخص بدليل تولع على اعمى ولكن قابل لحسب
نوع الذي هو الافت ومثال قوله بحسب بحسب العقرب الذي يترجم عنده بالكتاب
بكرد من نوع مفعوح الذب فانها تغير قابلة للبعض بحسب النوع لكنه مبيح افراد هذا
النوع عيا وغير زبيرة لكنها قابلة لحسب بحسبها القريب الذي هو اليوان
وقد مر بيان في ذلك قوله وفت يمكن انتصاف بها فلا يشهد له علم بهذا التحريف
ان العالم وبما يهل متضاوئ لا انقيضان اثبتت الوسط بينها وجوائز افعالها
معا عبد الله فان قرار اتعى اتفيق فركب الح اى قارن اتعى اتفيقاً خلا
الواقع مركب فحاصله عدم العلم بحالتة وهذه القسم اعادت انواع الجهة المعبد
كالمجتمع او الفرد عطفه انه فطره في الغير فانه وشكتي فطره راجحها ان
الاجرام المفترض من لفظ المجتمع او افطر بعد الاجرام افطراً اقصد بانياً
على اعلى كون الاجرام مفترض للصوم لان ظاهر قوله عدم افطر الاجرام ومحنة اورث
سببه لافطاره وانما ادل على افطره لان المقصود منه كل من اتفقا في فعله
صومها وزوال نواب سموها على ما رواه عاصم ور عليها وهو يعتني باجل اقتله
ذلك واراد به اتفقان ثوابها بباب الغيبة وداعيته الفحقة فان هلت بذلك
اورث سببه لافطاره مع ان هذا المفهوم من عقليه الصاعدي المقررة حسنه
اهل العربية زمان اضر الشعور في الحكم بغير علية الاشتغال له فهذا القاعدة تتحقق
عليه الجميع لافطاره فللت لعل وجه التعبير عنها بالصريح بما هو فروعه افهمها
وتفعيلها الى معيين عند بيان فرضها كمتدة ثواب صوم عدم اعدم مكان
التعبير عنها باسم جميع العلمين كمودتها من غير معارفه عزم عبد الله ولو لم تعلم الصغيرة

يختار البعض بطلئه اى خياراً بين البداعي والفرق بين هذن الصورة والصورة الاولى
 ان الاقام مشغول بخفة المولى فلا تستفع لتحصيل الاحكام الشرعية ونعلم بما تكتبه
 جملها بعد ان يختلف لحمة فانها غير مشغولة بخفة اصدار الداروا العلم لكن
 انتره على بهذه القول عفن الا ذكى وان من قد في علماء الروم بيان هذا الكلام في
 وجه الفرق بينها استلزم درو والتكليف على الصغير مع كونها مفروض من صلح
 عبد - ولو قيل الكتبة وادى الى البطل ثم ادى الاعتقاد قبل الشيعة الى الاتجاه
 والمولى كلها بهما استدانت في ابقاء الطلق والمعن مع عدم الزوج والزوج
 فبعد ما ان على الاختلاع والكتبة بما وعل ذلك ثم يصلان في مكان التوفيق
 بهذا الوجه عبد **ف** ما يعلم من وين النبي عليه اسلام ضرورة يكفر بها ولما
 ما يعلم بالضرورة الا حكم القطعية التي باالتواتر كالصوم والصلوة والركع
 وللحج وغیر ما فقد اصر زبها على الطبات كانت بت الا حاج وبالعكس في الاتجاه
 المستند اليها كان بالحمل بحال لا يمكن كفرها فلابد بحال الاكفر والضال
عبد قالوا هذا على قوله اما على قوله في ضمن ذلك حال استثنى لا يصح في جميع
 الصو المذكورة لان المؤمن كما هو مفروض بالغ الحلم والعلم ليس شرط
 في عبد **ف** وهي وحالة المؤمنية او اعني بعض المؤمن العاقل بما قوله
 المثل معمول بها ذكرها ملخص وفي كتاب للبيانات من الدرر العديدة
 احكام الصيغة **ف** بسب احداث العالم في يجوز ان يمكن لقطع الحديث الذي يه
 على وزن القديم لمجرد ابعاع البطلية فقوله بحسب وهو ظاهر وان يكون مفروضا
 على انه ضمير التبرأ المخوذ في التقدير وهو حدث العالم عبد **ف** - واد اسلام
 وقع فرضها في اصل الا اذا ليس بفرض عليه ومع ذلك لا ادائه يقع في المطرد
 ونظيره واقع في الشيع وهو صدق صدق بحجة حق هي فوافرها ليست بغير
 عليه ومع ذلك لا اداؤها بحجة غير الفرق لانها عبد **ف** - فاذ او جدو صدرو الالـ
 وجء استثنى لا اكان وجهة ان الحكم موقوف على وجود السببا المكتفى به اذ ذكره

سُس الْأَنْتَهِيَةِ أَشْهَارِ يَوْمَ الْجِبَّ عَلَى الْحُكْمِ وَهُوَ حُكْمُ الْمُفْرُولِ وَمُفْلِفُ الْمُفْرُضِ
 إِنَّمَا يَكْرِهُ رَأْيِيَّةً أَنْ يَكُونَ لِوَجْهِ حَقَّهِ اصْلَامُهُ مِنَ الْمُضْفَلِ إِنَّمَا يَحْتَمِلُ
 بِقُولِهِ وَالْأَوَّلُ أَوْجَدُهُ مُهْبَأً إِلَى الْمَكَانِ الْأَنْتَهِيَةِ مِنْ كُوكَبِهِ إِلَى الْمُؤْنَزِ
 بَيْنَ أَذْوَاجِ الْأَيَّانِ طَرَرْ وَجَوَبَهُ عَذْيَهُ عبد **ف** فَلَا تَجِدُ شَيْئًا وَهُوَ شَيْئٌ لَا يَبْيَنُ
 لَا تَنْفَدِدُ الْجَائِزُ فِي الْبَعْدِ بَلَّا تَهُوَهُ هَلَّا أَصْدَمْ بَيْتَ عبد **ف** وَلَا تَنْفَدِدُ الرَّغْيَةُ عَلَى
 سَلَطَةِ إِبْرَاهِيمَ فِي قَدْرِ قَوْتَهُ بِهَذِهِ الْمُحْوَرَةِ فِي الدُّولَةِ الْعَثَمَانِيَّةِ فِي سَنَةِ فِي
 وَالْفَرْقِ فِي الْجَيْرَةِ الْبَنْوَيَّةِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الْعَصَدَقَ وَالْجَيْرَةِ حِينَ قَتْلِهِ إِلَى الْخَرْمَانِ وَحَاكِمِ
 إِلَى أَصْقَبِنِ سُلْطَانِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ إِبْرَاهِيمَ خَانَ إِبْرَاهِيمَ خَانَ عبد **ف** وَهُوَ كَالْبَالِيَّةِ
 فِي نَوْاقِعِ الْوَسْوَادِ الْأَقْرَبَةِ فِي غَارِهِ الْمُهْبَرِ بِهَذِهِ الْمُفْسَدَةِ لِصَلْقِ الْأَصْبَحِيَّةِ كَمَا إِنَّهَا بِهِ
 بِهَا مُفْسَدَةِ لِصَلْقِ الْبَالِيَّةِ الَّتِي لَيْسَتْ ذَاتَ ارْهَانَ كَصْلَقِ الْجَنَانَةِ بَعْدَ فَطَاهِرِ
 كَلَامِهِ أَنَّ لَا يَرْتَمِي الْعَيْمُ فِي حَقِّ اتِّصَافِهِ بِالْمُعْقَهِ لَا فِي حَقِّ اتِّصَافِهِ بِالْوَجْهِ بِالْأَنْتَهِيَةِ
 لَيْسَ بِوَاجِهَةِ مُحْقَقَهِ عبد **ف** وَإِمَامَ فِي الْكَعَافَةِ فَهُنْ يَقْطَعُونَ عَلَى الْجَمَاعَةِ
 أَهْلَمَانِ مُوْرَضِ بِقُولِ الْقَوْرِ هَمَا وَجَدَ بِهِ أَصْلَى فِي جَمِيعِ الْشَّرِعِ الْأَنْتَهِيَةِ رَأْيَهُ عبد **ف**
 وَبِسَعِ ذُرِّيَّةِهِ أَقْوَى بِهَذِهِ اُوْقَعَ فِي جَمِيعِ الْشَّرِعِ الْأَنْتَهِيَةِ أَبْيَانِهِ التَّرْكِيُّ بِهِ الْقَبْلَةِ وَالْأَعْلَمُ
 الْمُوْلَى لِقُولِهِ إِذَا كَانَ بِفَعْلِ الْعَقْدِ وَبِقَصْدِهِ وَقُولِهِ وَلَوْ بَحْرَهُ أَوْ قُولِهِ وَلَوْ رَجَعَ الْحَقْوَنِ
 الْبَدْلُ الْمُوْكَلُ إِنْ يَكُونَ فِي الْأَعْفَلِ إِنْ يَعْلَمُ بِأَصْنَافِ الْمُصَدِّرِ إِلَى مُفْرُولِهِ عَنْ
 يَوْمِهِ ذُرِّيَّةِهِ تُوكِلُهُ فِي الْأَعْفَلِ إِنْ يَعْلَمُ بِأَصْنَافِ الْمُصَدِّرِ إِلَى مُفْرُولِهِ عَنْ
 صَفِيرَهُ الْأَوْسَعَالِيِّ إِيْ يَفْعَلُ بِالْأَرْتَرِ وَبَعْدَ الْبَدْلِ فَلَوْ كَانَ سَلَادَهُ حَالٌ مُفْرُضٌ بِهِ فَهُوَ مُفْرُضٌ
 اَحْدَادِ الْأَبْوَانِ الْأَدَارِيِّ بِهِ يَحْسَنُ لَهُ أَنْ مَاتَ هَذِهِ الْمُدَرَّدَهُ فَلَمَّا كَانَ
 وَفَتْهُ بِجَاهِهِ عبد **ف** - وَلَابِدُهُ خَصْبَيَانِ أَهْلِ الْنَّعْدَهِ بِالْقَيْمَهِ عَزِيزِ صَبَّالِ الْمُهَمَّهِ كَمَا لَيَلِيَ الْجَهَهِ
 الْأَنْتَهِيَهِ فَلَمَّا بَعْدَهُ هَمَا وَجَدَ بِهِ أَصْلَى فِي جَمِيعِ الْشَّرِعِ الْأَنْتَهِيَهِ رَأْيَهُ عبد **ف** سَهَّلَهُ وَضَعَيَهُ
 اَرْفَعَ بِهِمِ الرَّادِ وَسَكَونِ الْأَصَادِ وَاعْطَاهُ مُشَنِّي يَسِيرَهُ مِنَ الْفَقِيمَهِ لِأَبْلَغَهُ الْسَّهِمَهِ عبد **ف**
 حَفَّهُمْ وَهُنَّهُ مُعْلَمَهَا إِيْ صَحُّ كَوْنُ الْأَصْبَحِيَّهُ مَكْفُولًا عَنْهُ وَمَكْفُولًا لِمَسْوَاهِهِ كَانَ مَازِدُهُ مَازِدَهُ

أو يجوز اعْبُد فَنِيهِ لَا إِذَا نَفَّلَهُ لَمْ يَسْقُطْهُ وَمَكَانُ الْوَبَاءِ وَالْجَنَاحُ إِلَى الْأَرْضِ يَكْثُرُ فِيهَا وَ
الْبَحْرُ وَيَسْتَعِقُ سِمَّ الْمَكَانِ مِنْ لَفْظِ الْمَسْعَى وَلَا إِذْ فَيَكُلُّ سَبْعَةً وَمَا سَدَّهُ لَامْرُ لِفَطْنَةِ
الْوَبَاءِ وَالْجَنَاحِ هَذِهِ أَقْلَلُ سَبْعَةٍ وَلَمْ يَقْدِمْ بِوَبَاءٍ وَمَجْمِعَةٍ حَسْبَ فَنِيهِ لَانَّهُ مَا يَخْبُطُ لَاهُ الْأَذْرَقُ فَلَمْ
يَنْجُوَنَّ الْعَلَمَ تَعْقِفَهُ إِنْ جَحْقُ الْغَصْبِ فِي الْمَدْعَةِ لَانَّهُ لَا يَسْتَهُوُ الْقَمَرُ وَالْمَعْوَشَةُ
إِلَيْهَا اِنْتَهَى أَقْوَى بِهِذَا السُّؤَالِ رَدِيَّ نَاهِيَّ فِيهِ سُوَاقُ الْفَهْرِ وَأَعْوَاجُ الدَّهْرِ لَانَّ الْمَدْعَةَ
لَمْ يَرْصُدْ صَاحِبَهَا وَالْقَمَرُ لَمْ يَجْحَقْ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا وَالْمَجْمِعَةَ كُلُّ الدَّرَدِ يَعْبُرُ عَنْ فَنِيهِ
لَيْسَهُ أَصْدَرَ وَلَزَأْ قَالَ إِنَّ الْبَيْتَ ذَا هَذِينِ يَعْبُرُ عَنْ فَنِيهِ لَيْسَ فِي يَدِ صَدِرٍ وَلَزَأِ قَالُوا إِنَّ
الْمَجْمِعَةَ أَذْكَارَهُنَّ يَعْبُرُ عَنْ فَنِيهِ فِي هُوَ صَمَمُ الْمَدْعَةِ فَوَضُولَتْ حَتَّى الْيَدِ عَبْدُ فَنِيهِ قَالَ دَيْرَيْ عَلَى
عَاقِلَةِ الْمَجْمِعِ لَيْ وَأَنَّا لَمْ نَجِبْ بِئْ عَاقِلَةِ الْمَجْمِعِ حَمْلَتْ تَحْكِيلَ الْعَالِمِ لَيْ نَجِعَ
وَهُوَ فَنِيهِ الْمَجْمِعُ الدَّاهِيَّ كَمَا فِي حَلْقِ عَبْدِ الْمُغَيْرِ وَفِي تَعْفِفِ الظَّهِيرَ شَبَرِ أَحْكَامِ الْمَسْكَانِ فَنِيهِ
وَأَصْلَافِ الْقَصْبَاجِ فِيمَا أَكَرَّرَ كَمَرَهَا وَمَضْطَرَّ أَفْطَلَقَ لَيْ بَعْدَ قَالَ بَعْضُ الْمُصْحِحِينَ
وَقَوْعَ الْطَّلاقِ وَقَالَ بَعْضُ الْأَخْرَى الْمُصْحِحِينَ عَدْمُ الْوَقْعَعِ عَبْدُ فَنِيهِ الْمَسْكَانُ مِنْ
مَحْرُمِ الْمَصَاحِيِّ لَيْ وَفَوْعَ أَحْكَامِ الْأَنْفَرَاتِ وَالْمَصَاحِيِّ يَسْتَرِجُ عَنْهُ بِالْفَارِسِيَّةِ
بِهِشِيَا عَبْدُ فَنِيهِ الرُّودَةُ وَالْأَقْرَارُ بِالْمَدْرُودِ الْمَالِ الصَّدَّةُ وَالْمَشَّهَدُ وَالْمَشَّاهَةُ لَفَنِيهِ
لَيْ أَقْوَى يَحْوَرُ الدَّفْعَ فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْمُشَاهَةِ عَلَى كُونِهَا خَيْرَ الْمُبَشِّدِ، مَحْدُوفٌ وَجَزِيرَةٌ
مَرْثَثٌ أَمَاعِلُ كَمَوْنٍ بَدَلَ الْبَعْضَ فِيمَ الْكَمَالِ عَلَى تَقْدِيرِ مِلْأِ الْمَدْرَابِ الْأَبْدَالِ بَعْدَ الْعَطْفَةِ بِهِ
الْكَمَلُ زِيَادَةُ الْكَمَالِ عَلَى تَقْدِيرِ مِلْأِ الْمَدْرَابِ الْأَبْدَالِ عَبْدُ فَنِيهِ بِأَقْلَمِهِ مِنْ الْمُنْتَهَى
إِلَى تَرْزِيجِ الْصَّفِيرَةِ وَأَنَّا لَمْ يَفْزِ الْعَقْدُ فِيهَا لَاتِ الْأَوَّلِ فَرْزِيجُ حَقِّ الْصَّفِيرَةِ وَالْمَكْنَفِيَّةِ
لَيْ حَقِّ الْصَّفِيرَةِ وَالْوَلَابَةِ فِي حَصْفَهَا مَقْبِرَةُ الْأَنْفُرُ وَكَلْمَنْهُ فَلَيْسَ فِيهِ نَظَرٌ لَهَا فَهُوَ غَيْرُ حَائِزٍ
لَيْ الْعَقْدِ بِكَلْمَنِ الْوَجَهِيِّ الْذِكْرُ بِيَرِينِ غَيْرُ حَائِزٍ عَبْدُ فَنِيهِ لَامَّا لَازْمَهُ طَالْبَتِ الْبَيْتِ فِيهَا لَيْ بَعْضُهُ أَمَّا
يَسْعَ حَصَمَ بَلْ خَرْوَجَ وَقَتَ الْمَنَّهُ لَامَّا لَازْمَهُ طَالْبَتِ الْبَيْتِ نَمَّ الْبَيْانِ فِي صَوْمِ رَمَضَانِ بَلْ يَجُوزُ
أَوْ الْنَّوْيِّ قَبْلَ اسْتِهَابَ لَهَا عَبْدُ فَنِيهِ لَانَّهُ يَصْنُعُ كَذَافَ الْهَبْطَةِ الْبَعْنَ وَأَنَّا لَمْ يَسْقُطْ
الْقَضَاوِ فِيمَا أَدَسَ كَرْمَهُ مِبَاعِ لَادَهُ مِنْ الْعَوَاضِ الْكَتَسِيَّةِ لَامَّا لَعْوَاضِ الْمَهَا وَنِيكَا لَاغْمَاءِ

فلا يسقط القضاء رجراً لذكر ان غرض المعاونة اليه ومنع اعم الاصرار عليه **عبد الله**
احكام العبيد قوله ولا يلبي امر اصحاب الائمة بشهادة عن الامر الااعظم لا تعلق القضاة والاماون
في ان العبد وان لم ينفذ قضاياه وكتبه صالح لأن تصرخ للغير على ما ذكر في فتاوى الزهراء
وغيرها فدلائل هذا هو محل قول النبي ع م اطريقوا اولى الامر لكم ولو كان عبد الله **عبد الله**
مبتهجه ولا يمكن ان ينكحه سبب لاي اي بالتحريك الصوري بيان يقول بعده
هذا الشيء او دوبيته كله خبر به القسم امكان تحقق لان بيته زوال الملك ثم الملك
ولا يمكن ذكر في صورة ارادة الغائب للملك نفسه لان العبد وما يملك معه لان العبد
فيه ولا فرق اذا وجب بایجا به كالنذر و لكنها شرارة الصدق و **الصب** **عبد الله** بخلافه
بحده و فهو في ظاهره مبتدأ ومدح و فالقدر بروه و قبله خلاف اقراره بحد او فرق
ذلك ان الاقرار بحسبها موجبة للدفع والقدرة متلبس خلاف اقراره بالحد او الفرق
اي بما يوصي بها فانيا في قوله بحد متعلقة بالفهم باعتباره كون مرجعه مصدر **عبد الله**
ويحيى عليه في اي على النكاح و معنى الجبرة بهذا الباب نثار العقد عليه رفعه او سخطه اما
المتساروره الاكثره على طلاقه الحبس و غيرها ضرر به في الددر و غيره من الشروط
المعبرة **عبد الله** ولا تتحقق كحاله حالة الباذن السيد الى وفاته ف الى جواره
في حالة المؤجل **عبد الله** تتقدمنها هشة دراهم الى وافتها قدرها لان الفرع اعتبارها
في اقل النصاب الذي ينطبق بالقطع في الرقة وهي اقل ما يصلح للهجر و غيرها **عبد الله**
وانها بفتحها اذا فاتتها الرفع بضم الرا و سكن الصاد اعطها سنتي قليل من الغيمه بحيث
لا يبلغ السهم يعني رفع للعبد وقت فاته ولا يعطي له السهم فإذا فيه طرفية لا شرطية
على ذهب النهاه الكوفيه يعني ان اذا في الحال شرطية على رايهم فجزا وهم ما تقدم عليه
من الفعل العامل بوفاتها و به لفظ رفعه شلامه هنا واما النهاه البصرية فقد قالوا وبعد ما يفتحها
غير شرطية راسما بعد ما يكتبوا اكتوبونها طرفية يبتعدون بجزء او لرعاين ما ذكرت من تضليل الفعل
للتقديم عليها العامل فيها ف يجعلون قول المصنفه فيفتح مثلها و ليسا على الحواله بعد ذلك
لان فتحها كذا لا يتحقق على مرحله او في ممارسة بالقواعد التحريكه فافهم **عبد الله** ان لم يفدو

سيدهما وفي اشتارة الى كون الفداء هو الاصل في هذا الباب وهي ان ندفع دينه
الظليل لا قيمة العبد كما لا يخفى على متبع هذا الفتن عبد **فند** ولا يرى مطلقا لامساواة
كان ما ذكرناه ومحاجة الان السريري بعمره على ملك اليمين والعبد ولا ملك عبد **فند**
وقد تمها بفضائله والاصل فيه ان الرق منصف لا حرام نقضنا ان يمكن عذرها
حيضنة ونفعها ولكن لها يكفي تجزئة الحি�ضنة الواضح كذلك فشارت حيفتين
والبيه ث عشر حضانة قد حسنة بقوله لو قدرت طبلتها حضنة ونفعها عبد **فند**
وبسم الله عز وجل فاتح ابواللام فهم بالاستفراق بحسب اى عن جميع انواعها والا
لا يكتفى الكلام مفيدة عبد **فند** ولا يكتفى فاذن واما بغير فتاوى فاذن العبد لعدم
وجود الاصحان فيه الذي هو شرط وجود حذر القذف عليه القاذف عبد **فند** ولو
اقربوا طلاقها الى كلاته لوهما وصليته اي لا يثبت نسب ولد ما من المولود وان اقربوا طلاقها
لان حال الفراش على ما ذكره ملاضي وفي الدرر على ملة هرات لا تكون ادلة ان ثبتت
بمحض الولاده فتبين حاجته الى الدعوه ولا ينسى المحض والنفي وهو ولد المكتوه والثانية
ان ثبتت بلا دعوه ولكن يتبين بمحض النفي وهو ولد امام الولاده والثالثة ان ثبتت بلا دعوه
وهو ولد الامة عبد **فند** ولا يضر لعدم الارداري جع شرعيتهم بهم اليمين كشيد
الراه وبيه الامة التي تستقر لطلاق الولد والمقصود منه ان لا يكتفى لامساواة معان
كمكتوه بل يكتفى انتخا واما حسب ما يدل على محت قدرة الى اي مبلغ بلغت عبد
فند لا فصا صريحه وبين المحرف الاطراف في اقول الامر بل السب او لا فصا صريح
بغطع طرفه لان هذه العياره توفرهم بجانب القصاصين بين العبد في الاطراف وليس
الامر كذلك بل القصاص غير جائز لهم باتفاقها كما اوضح به في الكتاب المفصل عبد
فند وداؤه درضا على مولاه بخلاف تحريره اقول ومنه هذا في ان من وجبت عليه
موته شخص في الرابته وغير ما فعله صدقه في فطرة فهو كالعبد والا فان تحمل الرابته
فقط لا يحب عليه صدقه فطرة كالزوجة واراد واب الرابته المؤنة الرابته كالنفقه
والمسوة وبغير ما يحدث اصحاب الدواه المرض وبحاجة عبد **فند** ولا فرقه لهما الا

ساورة في بعد ان شاء الله تعالى **عندكم** وهو انكار ما ليس بعلة على كونه
 الارض **لما** ناهز **ليس** بعلة في نفث المطر والرعد ومحنة ذلك لوعقها بمشلح
 ان وحش الدار فانت طلاق او حرب يعمان فالتعليق انك ما ليس بعلة على و
 ومن هذه القول ايضا وجوب الكحارة باليمين لأن وضعها للبتر لا يحيث في الختن عليه
 المكونة موصي بها اي الكفار ذكر الشیخ اکمل الدین في حکمیة علی الهدایۃ کتاب
 الایمان **عندكم** فاذ اتیکم شهادة ایام حکمنا بوقوع الطلاق من حين حافظت في اقول
 بحوزان يقر ان نقطه حين متى ما دخلت بعده قولا حافظت صفة لم والتقدیر من حين
 حافظت هي فيه ان ابراز الفحص في صفة جرت على غير من هي له غيره واجبة اذ كانت
 فعلا بخلاف ما اذا كانت اسما فاعلا وغيره من المصنفات وقد يذكر مني تفصيل هذا
 البوث سابقا تفصيل التشريع والتفصيل من مصنفاتي على ان يمكن مضايقه في جملة حافظت
 كما في يوم الصادقين صدقهم فتنى باضافتها الى غير متمكن عن عبد احكام العدة وبعد
 هنالك يحيى لما اذا استثنى شيئا وفع غنه فهذا تشريع قبل تفصيل الشترى ایاه
 فاراد الشترى استروا المعنى بالربع يسترد حين ما وقع لا اشتراك قبل الاسفاط
 من حقوق وما لا يقبل عبد **عندكم** ولقطعها في ای عباره خاتمة قوله رجل له مسلم في
 دار غير في بيان لعبارة الخاتمة وسوق لها وانما ذكر تابعه **احلام عبد** **عندكم** وحيى
 الواشر قبل القسم غير متوكدة يتحمل المسوط في ولهذا اجاز العذر في الركوة عجبيل
 النجاشي عبد **عندكم** كل من يقام بعد عقوبه لفقد الطلب في بعض ليس قدر اقامته للدعي
 المفسوط بالاسفاط بل لفقد الطلب برجل ان المفسوط لو علو بعد العقوبة
 يجد عبد **عندكم** اذا اقر المسروط الربع بفتح الراو وسكنى ایاه والعلم عبد **عندكم**
 للزرم لای الزمت كل زرم نفس اتوه واصد وله او بالذرم عدم قبوله
 للدفع كمسجي للدفع تفصيل معن الا زرم في العقوبة عبد **عندكم** بيان الاصطط
 لا يعود قوله بيان مضايقه الجميع بحمله فالامر بالدفع بين اجراثها باق على
 حال عبد **عندكم** ومن عدم صحة الاقالة للاتفاق في السلم الوعيده وهي باق عدم حود

ال وطن رب السلم وهم لهم اذا احال عقد السلم ثم اراد فتح الامر
 لأن السلم فيه بين سقط بالاقالة فلا يعود الار قط بعد ذلك بسببه سبب
 الا هاله عبد **عندكم** برهن انه ابرأ في هذه الدعوى ثم ادعى المدعى ثانية بأنه اقر له
 بعد ابرأي اقول بيرد ان دعوى المدعى اقراره بالامر البراء منه صحيح مالم يقل
 المدعى عليه ابرأ منه وقيمة في ذلك الجلس لانه لو لم يقع عليه بنيه يحمله ان رأها
 لا يبرأ له فيبي ذلك حال عليه فتعبر دعوى المدعى اباء والاخرين عليك ان المصنف
 قد صرخ في كتاب المذاهب لا يتوقف على القبول لكن بيرد بالرقة ونافقا
 في ان عدم القبول اعم من الرقة فلابد زرم من الاقرار بعدم القبول الاقرار بالرقة وعاذره
 من اصحاب الرقة فما ذر موسم لا يبيغي ابنته الا حکم عليه ملائكة ماذكر في تبحیح الفتوح
 يدل على ضعف هذا القول ورأته فنسوق عبارة تجاوزها حتى ثبت حدق ما قاله
 ويعده سهل شیخ الاسلام برهان الدين عن داعي على آخر ما اعمله من اقال المدعى
 عليه عليه الدفع انك اقرت بالابراء ماقع البنت ثم قال المدعى على عليه الدفع ایها
 انك اقرت بهذا بعد اقرار بالبراء هل يدفع دعوى المدعى عليه اجاب انه لا يدفع
 ولو قال انك اقرت بعد دعوى اقرار بالبراء ایها البنت تقبل وجه الفرق ایه
 لما قال بعد اقرار بالبراء صار مفتر في هذه الخواصة وكانت دعواه الاقرار بالمال لشيء
 على اقرار بالبراء وفي الاقرار يعبر الاخير بخلاف ما لو قال بعد دعوى اقرار بالبراء
 لانه يقيني الاقرار بما استثنى فنانا بالتناول الصادقة حتى تجد للحق عبد **عندكم** بيان
 ان الدر اهم الزروف كالجبا ووله بيان ضرورة اخذ وذرف ایه بوسیل وذرف
 وعفا له الجميع بحمله قال اعراب المفطعه بيان اجراثها باق على حال عبد **عندكم** بيان
 ان السالم كما مستقطع كعين ماء في الاراء عبد **عندكم** اذا اتم العادي على القف
 وفأمه مفتوحة في اقول يكذا وقع في جميع النساء التي رأيناها ولكن المسوح كان له
 يقول مفتوحة بالروايات مبتداه خبره مفتوحة وان كان محل الجميع بحمله السبب
 على الحاله فـ **فاحلها عبد** **عندكم** فمات الابن ويجرم خارج الميراث في اخر فرضية بعض علماء

على فاذه و لا عليه يقذف في مصدره يقذفه معين الاضافه المفعوله
بظرفية الـ **في** **ما عبد قنه** وعلى عاقلته اسرها في القول فيه ان الذكر في المعنون المعتبر
والمرجو المعتمد ان العاقلته لا تحمل الدرر التي سقطت قوود ما يشيره لا يتعرض كذلك كذكر
الخلاف ولا اختلاف فيه وبين الصورة منه هذا القبيل لاسمه هكذا يكتب نحمةها
العاقلته فما ذكر المصنف ان صبح فاعل مكتبه خصوص بالحسنة كما في **عبد قنه** ولا يخلو
رجل ولا امرأة ولا يخلو برجلي امرأة فان قلت في فائدة قوله ولا يخلو برجلي امرأة فهو
ان قال ولا يخلو برجلي امرأة فلت فائدة هذا الكلام فكم من الناس يكرر في قوله امرا
لهم فلا جاهة لى اعا و ترا عبد قنه و قال كذلك فائدة كانت حرة الى اي ان كان اول ولد
تمدنه و قوله لامته اي مجا طبلا لامته و سوا يمه اليرها و قوله كانت حرة فربما يصر على القول
وجراء الشرط الذي ذكره ولا يخفى ما فيه من التعقيد انهم لتحمل الا جنبي بي حمله
مقول العامل في كان الا وضح والاظهر ان يقولوا او قال لامته ان اول ولد تمدنه علاما
ف كانت حرة لا عبد قنه الا اذا قالوها فيتحقق لامته لا يخلو برجلي اصدقها في نفس الامر
وان لم يتبين لاعني كونه منه اعد لها عبد قنه وابطلت الاخرى لى ان البنت
موضوعه للالتزام دون الدفع عبد قنه و اميرتها والبرشدة لى القول المصدر
له قوله ببراءة معين الاضافه الى الفرع بظرفية السباق في صبح عيده لى ان بذلك
وان كونه دارها او مونها عبد قنه والا صدر بفتحه لى اقول ل فعل المصدر بما استدعاها فقدر
المشترك بين المعلوم والمحظوظ بظرفية قوله فيها سبق و لامته فاذه و لا عليه يقذفه
عبد قنه ونا يقع عيده و طلاق عالي على ونادتها التي به لى المصدر طلاقه ولا دترها
يصفق له فاعل و قوله التي ينفعه لى مصدره و الجار مع محبر و رافعيه فمعوق بفتحه و يفتح
لابيقع عيده للطلاق عيده كل و اصرفها على و ازدة امرأة التي بولادة المعنون او ادا
فان امرأة ان ولدت انتي فانت طلاق او قالت امته ان ولدت انتي فانت حرة تو زينا
فهي شكل الابيقع الشرط يعني طلاق الزوجة و عيده لامته عبد قنه اصحاب الانشة ذكره
ومفترها بضمها ان ذكر عيده قدمها قد اشرينكم القول الى مرجعه عبد قنه و يذكرها كل عيده

الوجهة وقدمها على المعمد لا وما يحيى النبي الله ان هذا الامتناع اقامه ببالنظر الى
 حمام والآفقي نهانكمها عورة بالنسبة الى الآجان لان المقصود بالآفقي هي بنية
 وجوب وضع السترة الصالحة عبد الله ما ذا انها باشعي في صلوتها صفت النجع
 في هذا وقت العبارة في الشنج كمن لم ينفع لهذا الكلام لانه يفيده اذا ادرست شئ
 شئ واتسح وحال انه لا يحيى الفتح على المصحة فخطاء نفب ملبي في خطا الام كما
 الصبو ان يقول فاذما باما ما يأشع في صلوته صفت ومفع الفتح ضرب اليد
 على اليد ومنه هست الصفة والثانية الحادمة والنوبت الخواص وفيها الغواب
 السطانية لتكاليف المالية الواردة على الرعية قبل اسلام سعد ورجله
 الموجبة راهي واجب لا او طاعة للاما ومحظى للدين والمقصود بالآفقي بحسب
 ان امام المرأة او اصحابه شئ في صلوته يعني اذا صدر منه خطأ كالقديم في موضع
 العصوة او العقد في موضع القبر او اسلام في العقد الاوكرم الراهنة فظرف الامة
 على يد ما الاخر في الفتح على امه بفتح الرضي على امامهم عبود لهم سبحان الله عبود
 قدره ولا يحيى عليه لكن من معتقد جازف اي لا يحيى بمحفوظ على الت ومع ذلك لا اعتقد
 نسوة بيرجافها معتقد جماعة مهرهن وتؤدي الجعة بغير عبد الله ولا زمان في الرجال
 ممن اسكنهم في طوف مهنة الكفيفة كرسم المبارزون في صفات القاتل هنا
 لكم ما يبقى بعد انتقامكم من اذىكم ووجود ما يقارب لكم وان يمشي طرود حرب
 في الاستبداد وانما قد اذى بقاشر عيبة بعد انعدام حلته لان شرع حين ما قال المشهدون
 في حقوق انسانهم حتى شير عبد الله ويصالح لها محسبه بغير ترجيحه
 بالغايته ومت مت ايه هنا اند ذوقن لتروي عبد الله ولو كان زوجه باصر الح
 وفيه ثرة الى ردة خلاف الت فعية لان الام المفعه لا تحيى عندهم لو كان تحت
 حرب وتفصيل الكلم على وجوب تيجي المراج وتفحص الام ان اللائق عندهم معبر
 بالرجال فالمرأة عندهم ما يكفي للطلاق الثالث سواء كانت تحت امه او حرب فاز اعفتها
 الام التي كانت عبد تحيى وفعلا للعار عذر نفسها داما اذا كانت تحت حرب فلا تحيى لعدم ملوك

العنة فيها واما عند نافعه ياتى دون الرجال فروع الامه ما يكتبه طلاق الثالث
 سواء كان حرام او عبد او زوج المرأة ما يكتبه طلاقين سواء كان عبد او حرام فعن اعفتها
 الامه وهي تحت حرب تحيى وفعلا للعار عذر نفسها واما اذا اعفتها وهي تحت حرب فتحي
 ايضا لكنه لا يدفع العار بعدم فيها وفعلا زبادة الكتب عليهما لان الزوج كان ما يكتبه طلاقين
 حين كانت زوجته مهيبة بالعقل بل زرم ان يكن ما يكتبه طلاقا ثم الزوج ما يكتبه
 وفعلا لنه زبادة زبادة عند ما اعفتها في حرم بعد ازيازه لان الزوج ما يكتبه
 طلاقا عذرها لا يصل فان قلت هل لا يوجد طريق لدفع تكملة زبادة عذر نفسها سدا
 اختبار النفس قلت نعم لا يمكن لوجود السبيل لدفعها عن نفسها سوى ذكر انه لد
 رفعت تلك الزبادة فقط بقدر اصل النكاح على حاله بل زرم تحفظ المزروم غير اللازم
 وذلك غير جائز فكم بالشرع لرفع اصل النكاح حتى يتمتعن رفع زبادة في ضخمه
 صاحب العدائية الى بهذه الدقيقة بالاجل في هذه الباب من العدائية عبد الله
 بقطع طرقها بخلاف الى قبل والذكرة في الكتب ان لا فحاص في الاطراف بين الذكور
 والإناث لان لا فحاص لصلاحي طلاق طرفاها حتى انتهى مخصوص كلام قدره احكام
 الذي قوله اكبرون النصف ما يابري ذلك اى وقع رايه بعد ارافقه فاستفيد منه
 ان الام يجوز له ارافقه خبرهم وان لم يظهر ويعبرها بين السفين بفترته مقابلة
 الكلام لقوله لان يطره وابعد بين السفين في حفظه من الصدق الجليلة
 عبد الله ولا يتعرض لهم لوسوس كحوافسها وتباعيوا كذلك ثم اسموا الى اتساعها
 ناسه ثم اسموا الى اتساعها تكتفهم وبياناتهم العاشرة الجارية قبل الاسلام
 مثلا لترجع في ذميته بلاس بدهم اسمهم هو واحد بهما لفحة ذلك النكاح
 العاشر بدارى بينهما قبل الاسلام وامن كون هذا محل قول الفقها والشيوخ
 شرط تحرى النكاح ابتداء لا بعده وصرحوا بان المراد في قوله عدم اتزكيتهم وما يزيد
 ترك المعرف لهم بعد عدم التزافع البناد ما اذا اتساعوا البناد فتجري عليهم احكام
 الشرعية وما يحيى النبي الله ان لله وبالعاشرة النكاح هنها هو العاشر تكتب

غير كون لاسفاله تجع بين الحقيقة والمازق تكتب عنهم في زيارته ما يطلع عليه
لخط الرسل ويكمن ان يقال بحوزان يكتبهن بذلك اذن في مساد حال احمد الشبيه الى
شحذاته كما في قوله تعالى يخرج منها اللؤلؤ والمرجان الائمه عبد الله فيصيرون بذلك
ما يصعب بتوسيع آدم لا وفي بعض النسخ ما يصعبون بتوسيع آدم والمعنى هو الاولى
الثانية لغزه زينة فقبل اكثار البراعي عبد الله فيقي على عمومه في الملايكة التي
اي كي كان باقية لها عمومها حق للبن لأن العين اذا خصصت لليل استقل مقارها
باقى عالمها فما اوراء الخصوص لكن يكتفى في عمومها قطعاً ولذلك جاز تحصيهم
بعد ذلك بالقياس وجبر الوارد عبد الله فـهـ فـانـهـ فـيـ قـوـةـ قـوـلـ كـلـ هـيـرـ لـاـيـدـ رـكـهـ وـهـهـ
العبارة ليست بعبارة البيضاوي يعني ان كان اراد المصنف نقل مخصوص
كلام من تغيير العبارة فادخل بالقصوى بادلة ما يكتفى به ادان المسند اليه
المسند بكلمة مثل اذ اقدم على المسند المقوى بحرف النفي يفيد عدم الاسباب
العموم والخصوص وبالعادة هنا سلب العموم لاصح الباب فكان الصواب
ان يقولها في قوة قوله لا يدركه كل بصير بذلك قوله لا يكتفى بصير ذلك عافهم
وكر على بصيرة في مثل عبد الله فـهـ احكام احاديث وحرمة النكاح على انتابه
اقوله اذا جوابه مثل خبر كانه قيل يصدق بذلك وهذا حرام كما صلحته التأثير
على المسند لقوله يوم المساعدان لا يجتمعان ابداً وكذا الجوشية وللطلاقة لاما
وحكمة الغير فلا يكون تعرضاً لحرم مانعاً فاجاب بما احصله ان بهذه الذهكرة
لا يصدق عليهما بذلك المعرفة لأن المرأة بعد عدم اجتماع المساعدتين عدم حوار
اجتمعاً عرضاً على صفة النساء اى ما واما مثلاً غيرهن اما اذا كذب الزوج فهو فوج
غير اهلية المرأة لم يرق مثلاً عنها بحوزة تزوج المساعدات وكذلك المرأة من عدم حوار
نحوه الجوشية حواره ما وامت بجوشية واما اذا اسلحتها وصارت به ودية
او نصرانية فيجوز للسم سهامها وسلطتها ثم اذا اذرتها جبت باخروه ودخلها المسند
وانتفضت حذتها بحوزة الزوج الاول زوجها ومن كونه الغير اذا اطلقت العبرة

اصلاح الصفة بضم الفاء تحيي الصفة الاصل بذلك ان الجوشية او اسلحة
بعض نحارة يفرق بينها لكنه يكتفى بالامر باطلاقها اعد الله فـهـ
ما قبله في حقوق ائد دون حقوق الآباء في اي الاسلام يقطع ما قبله في حقوق
الآباء يعني يعني ذنب المسلم انه اكتسبها في حال كفره مغضورة بالاسلام فلا يوازن
بها في الآخرة بدون حقوق الآباء كالمصالح فضلاً لا اموال عبد الله وستوى
اهل الذمة في ذكرها على المذكور بغيره قوله واثركهم بجوس في الجنة والبردة دون
الآخرين ولكن لا يكتفى بما في الركاه لانه يلزم الصورة الا ودعى بها بحسبه وحالها
ولا يكتفى انه لا معنى لاستواء الدوته بينهم لانقطاع الولاية عنهم التي يكتفى خلدها الارثم
واجرها الا حكم وايضاً من جملة المذكور ووضع بحريه في درس اخذه ثم بهذه الجملة يكتفى بمحض
المعنى ان يكتفى اهل الذمة في وضع بحريه وفي كل اوكذا ولا شک انه لا معنى
ل الاستواء اهل الذمة في وضع بحريه عبد الله قال الله تعالى واما القاطعون فكانوا
بل هم خطباً في بيان ما او عدوه وترجمتها بالفارسية اذ طلبها سريان انا اذكر سكر
كتنان فرمان خدا بوده اند پرم درون خشد زندر الله وان همان مرسل فقد
انعقد باقوال العلماء الذي يعني ان هذه الحديث ولن همان مرسل او وهو مانعه الراوى
بالواسطه لاستواء النبي عدم ابتدأ باسطه دكترا اساني الرواية بينها وهو لا يصلح
للتوجيه لكنه يكتفى باقوال العلماء وقوله فروعي المعن في بيان لا قوال العلمي بعد الله
ان بهما رجلاً ملئه للبن يحيط باليسا جارية يزعم انه يربى حمل اقول كان اللؤلؤ ينقول
شيئتاً بدل رجل وقوله ليسا متعلق بحيط بداعياً لفضله مفعلي يعني يعني بخط النسخ
جاني اليسا جارية ينجز وهرها فـهـ ولو اجاز الشیخ فـهـ حضر دخل للبن يعني ان يكتفى
النتهى من عدم الحديث اذا جاز رواية الحديث من حضر في نفسه ووجوده داخل للبن
ايضاً في هذه الاجارة فـهـ ينسخ له رواية الحديث عنه يعني عبد الله فـهـ فـاـ وـهـ عـلـانـهـ
رجل غير المسلمين وانما قال هـيـاـ وـلـهـ الـمـعـنـعـ الـرـسـوـلـ صـيـقـهـ هوـ الـرـسـلـ بالـذـاتـ هـيـهـ
تـكـهـ اـطـلاقـ الرـسـوـلـ عـلـيـهـ اـكـرـسـلـ مـنـ الرـسـوـلـ بـحـارـهـ فـارـادـهـ كـلـ مـعـنـيـهـ فـهـ لـفـطـ الرـسـلـ

عذرها يجوز للأخر زوجها ملوك الحرم ليس بمعونة كل واحد منهما عبد الله
ولا يختص بالاصل والفرع لابن العقاب ملك فرجم محمد لا يختص بقربة الولاد
ال يوجد في كل ذي رحم محمد اقول عدم ملك ذار رحم محمد عقاب عليه خلا في ذلك
غير قاتنة يختص بها وكفالة حجوج عليهما باروثيا محمد وتحصي الاصل والفرع
فيه مسأله لرحمه باحکاما التي قوله بين متعلق بقوله تحصي باعتبار تضمن معنى
التفير اي متبرأ من بين سائر المحارم عبد الله ولو كفأ بعدم الامانة في بعض ان
البعد اقارب كالاب في ثبوت نسب ولد جارية حافظة اذا ادعى عند عدم الا
دلوكان عدمه حكما لاختص بهما بان يكون الاب مجنونا عبد الله وينبئ الامرافق
في اي طلاق الا صد ولهذا تباين الاحكام المذكورة عبد الله الا ان يزرب
غيرها لا يضر مثله وفي بعض النسخ الا ان يضر بغيرها لا يضر بشيء اعما
ووجه وطريق سدا ولو جوهر شرط جواز قيم الفضول المطلق فهم الفاعل
وهو وجود المفتت بعدد كاف في ضر ضر بمقدار فاقديهم القدرة عبد الله احكام
عنيبية للخشقة عبد الله وتحريم الصنف لا اعلم ان لفظ تحريم مرفوع بالعاطف
على فاعل بحسب الذي هو لفظ الوجوب وقوله والخطبة والسب وغیرها من
الانقطاع المذكورة لا قوله وكراهة الاكل كلها محرومة بالعاطف على المفاسد اليه
فاعل بحسب قوله وكراهة الاكل مرفع بالعاطف على فاعلها على قوله والمرجع
محروم ايضا بالعاطف على الاكل وقوله وجوب نزع الخفوف في الصوم اوجب
فناه المفاسد في هذه التركيب المكتملة مرفع بالعاطف على فاعلها على قوله
والغير والكتارة محروم بالعاطف على ما اضيق اليه فاعل وقوله وعدم تعهد
او اطاع الغنمى المطرد مرفع ايضا على فاعلها على المفاسد ويترب على عنيبية
الخشقة ايضا عدم انعقاد الصوم او اطاع الغنمكارنا به فيبي القضا فتعطى
لا الكفار قادرا وفعت هذه الحال في خلال شهر رمضان لعدم وجود اصل
الصوم في هذه الصورة عبد الله وسيد ما الذي طلقها ثلاثة قبل مكرها في اقبل

الهم فصرة الزان عبد **نحوه** اخذوا قولهم في ذلك لشدة ان المولى لا يرى بحسب
 صدقة وبيه في بعض اخذها في تعليم في المسألة لشدة شدة ملائكة
 تزوج المولى امه بعد ما كان العلة فيها وهي عدم استجابة المولى للدين على مملوكه
 موجودة في الصورة الرابعة والاشتركت في العلة بوجب الاشتراك في الحكم بعد
ذلك الذي يحتم على الزوج وطبع زوجته التي قوله الذي صلت في محل الرفع على ايمانا
 وفبره قوله الاله الحسين في عبد **نحوه** اذا صارت مفضأة اضطرط قد ما وبره
 لي قوله اختلط قبلها وجبر لما فضأة كاشفة للفضأة بنيته لعما اكتفوم الحسين عليه
 العرضي العريق متغيره فان هذه الالهاط الشديدة صفة كاشفة لجسم المقيبل لعم
 وجود جسم فائنة لصفة واحدة منه اصرد هذه الاوصاف المثلثة في الماء بحسب ملائكة
 على كون قبل الابعاد المسألة مساواة بالجسم فافهم عبد **نحوه** وفيما اذا كانت لا تأخذ
 لصغر او فرق في سمية لا ورقية بهذه المسألة بالعارضية بين ايمان كايدن اوره
 اپاشرد وسرز في دران وفقي كه كايدن سواندر كردن برانى كره شدن زن ويلاد
 جنور كشن او ويلار بيشن او عبد **نحوه** لقبض مخل مهر ما في ورق بعض لشيء تجيئ
 صداقتها والمؤدي واصد وقع كما المقدرين الا صاف فيه من قبيل اضافه اضلاع
 ثنا عبد **نحوه** فالقول لها وجوب العدة عليهما ولهم في النفقه والسكنى في العدة
 وفي صوره الرابع سواما واصفها الحال يعني بكون القول للمرأة في حق وجوب العدة
 عبدها ويكون القول لزوج فاحق تصرف المرء وعدم وجوب النفقه العدة وسكنى
 عليه في حال سواما واصفها في حق المطلقة فقوله للحال فيه بحسب
 لا يكمل لان القول لهما في هذه الصورة لا لزوج حسب عليهما لزوج بحسب المطلقا
 لـ في العدة لا عرفت ان بنت المخولة هرها مرأة مع الزوج بخلاف الرابع سواما واصفها
 لانها تخرمان في العدة فقط لا غيره ما في تقدير كون القول لها وما مان الصوره
 ما وجبت فيه العدة على الرجال عبد **نحوه** ولو جات بولد زمن محتمل ثبت لسجد برج
 لا قوله في تكميل المهر لا اقراره ولا ولدت بذلك ولذا في مردة الحال تثبت نسبة وجوب

على الزوج انما المهر لشوت الدخول عليه بالولاوة فبذلك الشيع في المكاره الدخول
 عليهما عبد **نحوه** فان لا عن سيفه هنا الى تصدق بغيرها اي فان لا عن الزوج بغير الولد
 عدن الى تصدق بغير الزوج في المكاره الدخول فلا يجب عليهما تكميل المهر وبنفي نسخ الولد
 هذاما وللضعف لكن فديقى له ما يبحث وهو انه كييف يكن تحني اللعن في هذه
 الصورة فان لا عن بغير الحال فهو بغير موجه لما ذكر وان نفني الحال ليس بمحض فلابد
 بحسب الحال وان لا عن بعد وضع حملها فهو بغير موجه ايضا فان نفني شرط صحة المدعان
 وجود الزوجية بينها وقت المدعان وقد انقضت شدة المرأة بوضع الحمل في هذه
 الصورة ولم يبين الزوج انما ان الكاع لهم يوجد شرط صحة المداعنة فلا يمكن فيه ذلك
 تتحققها على اي تقدير كان فان كنت على ريب لما ذكرت فابعد الى الشرح المعقود
 والفتاوی الموثوقة حتى يطمئن فلذلك تصدق فتنفي في صدق الاعنة اضر اندرى
 اوردت عذرية المسألة التي اودى كونها بغيره ونفنه كلام الفهرس عبد **نحوه**
 فالقول لها لعدم المطلقا لا كمال المهر بحسبه او اذا دعت المطلقة تكون مان الزوج
 اللذى دخلها فالقول لها في حق كونها صلاته لزوج الاول فيثبت التحديلا في حق
 وجود تمام المهر على الزوج **نحوه** لامانة لوعده بعد وظنه اليوم فعن
 عدمه وادعاه الى قلابه للمرة في هذه الصورة فمادام بنيته بغير قراره بعد ملطفه
 في مان المرأة في هذه الصورة محسنة بحال المسو بالاسمعى وبه
 غيبة صالح للحجارة صحة الاستحقاق وان صلح حججه للدفع وكذا الحال فيما لو قال لخوا
 بعد ما لم تدخل الدار في اليوم فانت حرفا كما مفسد اليوم او عي عدم الدخول
 فيما في ذلك اليوم وادعى المولى خلافه فلا يبر للعبد فنها عاصمة البنية بش او فالكل
 او على عدم الدخول في نفس الامر ونفي البنية بش على المفهوم في هذه الصورة
 نفي مخصوصها في يمكن اصحابه علم اث بده به تقبيل عبد **نحوه** احكام العقود
 قوله ووجود مانع من المواتنة البعدة في وبي القرابة والزوجية والزيادة للصلة
 والموت والطريق خار الملك والهلاك والغدر الشروط في العقد عبد **نحوه** موالى

ان يقال ونکاح حرامه يعني اي امرأة عاقدة بالغة حرمة فائزها اذا كانت ائمه
لا يكون لها فیها السبوع واذا كانت حرة لا يمكن لها فیها الفحش واعتبار الحرمة
والسبوع في لزوم النكاح ائمه يكتنزون فی حاشية الزوجة ولا يدقق في اعتبارها مثلاً
الزوج فالاول ان يقول نكاح لظرف العاشرة البالغة عبد الله وجايز من
الجائزين في المرأة بالجواز العفو فيقول الفحش بعد انعقاد ما كان ان المرأة
بالنار يوم عدوم قبولها للفحش بعد الانعقاد تكتنز عبد الله وحكم المثل في ذلك يكفي
بيان مفهوم ذلك اليس في المثلية هكذا يجاء امثاله لما يطرع العقد بغير القبض بغير
اذن الملك في اذن الملك تعيير وان وجده ضر عقد باطل عبد الله ماسدة
يتعلق به الفحش وباطله لا يتحقق به الفحش في المرأة بالفحش هما هو الفحش
في باب الرهن وهو البلاك في مقابلة الدين في مقداره والاقفال بشبهة في انتها
ضمان الغصبة كما القسمان لوجود القبض باذن الملك هو نوعه ولو في ضيق
عقدها او باطنها كي تتحقق عليه آنفها ان قلت لو كان المربون بالرهن اتفا
مفهومنا بمعنى الرهن فما ثمرة الفحش وقت ثمرة تمكن استرداد الرهن بالرهن
صالقاً والمربيون صدقة واتفاقه بالامانات باطلة لايكرس على المضاربة
والعين الوجهة والبضاقة غير مسبفع والوداع والعواى في ايدي المودعين
والمسعدين وغير ما زل الامانات ولا تتبع ابداً بالاعيان للضيوف بغير كالرهن
والبيع عبد الله واصح الفسخ له وضيال التغير الفعلى كالسفرة الخ
ويبي ان يترك المدعي الشائعة ونحوها اي ما يرى ليجتنب في عين المس وفی شرط
بزيادة على القبضة فالغير في مشكك الى الفعل لا الى الفحش عبد الله وقد مر منها
فرق النكاح في قسم الفوائد بخلاف الفرق بضم وفتح الراء جميع فرقه يكسر الفاء وستكون
الرار في فتح النكاح الفرقه يكسر الفاء وستكون الرار سمعين المخارة واما بفتحها
فهي اسم لفرق النساء اسرهن هارقون جميعها فرق يكسر الفاء وفتح الراء فهذا يقال
له هل البيع والا وهو الفرق الصلاة فرقة نسخة فرقه جمود مأخذ النكاح فدخله

او اساعده صاحبه عليه اي اذا اقر الآخر ب ايضا من العاقدتين بحاله قال
المنكر عبد الله احكاماً **النكاح** فـ **نـكـاح** فـ **نـكـاح** وفريم ما فيه قال في ذاتهم
ليقول في الجسر طرف فقال فكان الاطهار يقول قال في الجسر فـ **نـكـاح**
عبد الله فليس مروء الا الفرق بين البيع والنكاح لـ **نـكـاح** فيه اقول فيه انه ليس في هذا
الكلام دلالة على اشتراط اشياء بوجها ماذكره بقوله وقيل فلا وجه
لتفسيف هذا القول بما يزيد كلامه التبرير بـ **نـكـاح عبد الله** وصورة ان يكتب لها
يخطبها بعد حالية منصوبة لها وفعت حالاته فاعلى كتبه المضارع او الواقع
حالاً لا يجب فيه ذكر رابطة في الروابط اللغطية عبد الله لأن سباع الولدين
شرط اي تكفي العقد وبحال الایجاب به القبول عبد الله الثاني وفرا عهند
الشهود يعني القسم الثاني من الاقسام المذكورة في البزارية عبد الله لانه
لا يزيد على ان يقول بهذا خطى ولما حررت لكن ليس على بهذا الحال يعني انه يجيء
اثبهة بهذا الخط بخط المدعى عليه مع التكاليف على عليه ان يكون بهذا الخط ظلم
ليس بزير عذاب يقوى المدعى على عليه بهذا الخط خطى ولما حررت لكن ليس على بهذا
الحال يعني لوقت ذلك بل تم عليه الحال فليكتسب بحسبه وحيث ان مغيران غير
يكون بهذا المخفة خطه والمصنف وان نفع زياده بهذه الصوره عن تلك الصورة
لكن مخصوصه نفس وانها بالذات كان الطاهر ان يتضليل بما بعد فهم بالطريق الا لك
بدل قوله كذا هم يعني ان اذن اعماله كذلك باذنه ما يكتفى عبد الله وطريق الفحش
في زمانها الفعل غير المعتبر لا اروع لا امر مشكل في زمانها مخصوص ساخن ويشار اليه
فيها اسمه ولارسمه ثم تذكر الصالحة عبد الله لانه عسى لا يقدر عها
الدعوى الى اقول كلها عسى هما للاشكاق لان عدم القدرة على الدخور مركب
في زعم المدعى بل هي الواقع ونفس الامر اذا كان حقاً في عبد الله احكام
الاثارة فـ **نـكـاح** الذكر والانثى منبني اقدم جنك اعلم المرأة بالمنس
في اصطلاح الفقه ما ليس الجنس المنطبق بل مم اصغر منه بل فهو النوع ايضا

ويقرب من المعنف وإنما أملكت بقربه منه لأن بين الجنسين الفرق بين المعنف
عموماً وخصوصاً فيه وجه لأن اصناف نوع الإنسان مثلاً التركى والهندى
والإنجليزى وغير ذلك فالإنجليزى من بني آدم تصدق على التركى والهندى وغير ما
وكذا الذكور من بني آدم وإنما شرطهم وكذا الحال في اصناف الأنواع والطعيل
أن الفرق يكاد يعدوا ما يظهر به ميزة اصناف النوع ايجياساً مختلفة إذا كان من ذلك
الأشياء فنوات فاضل في القوى وعدوا ما يلي كل ذلك جنس واحد **عبد الله**
بخلافها من الحيوان فقوله بخلافها خبر مسند إلى مخذوف المقدير بها جملة
من سائر الحيوان يعني أن الذكر والإنجليزى من بني آدم متى بل كذا بخلاف الذكور
والإناث من سائر الحيوان لكنه منها جنسين مختلفين في بني آدم لأنى
غيرهم بائعاً على فنوات القوى بالتفاوت العاشر بين الصنفين فربما لأنى
غيرهم عبد نفسه أو كان الجنس مخدداً والقيمة الوصفية يعني إذا أشار إلى سعي
وكان المسىء إلى جنس المثلث عليه خبر المثلثي أو كان الوصف الذي سعى به عبيده
معدوناً عبد نفسه على حدث صدق في مسجدى به أفضل في فقط الذي ليس به فـ
الراجح بقوله صدقة في مسجد المحدث وقوله إن الاعتبار إن مفعول قوله لا ينتبه
عبد نفسه فلا يتحقق التواب بما كان في زمان عدم المقوى ترتيب قوله ولا يتحقق
الثواب إلا أقول إن الاعتبار للتسوية عند إصحابي لا ينظر إلى لونه لوعله أفضليته
الصلوة بعينها لا يلزم اختصار التواب بما كان في زمان عدم المأمور
بذلكم مما يحيى مختصاً في جميع الأزمان لأن المثاب به ذات المسجد وإنما يلزم
الاختصار بعدة حياء البيئي عدم أن لو تعلق لكم بالمسىء بما على روزا والاصافة
الحقيقة بمحاجة بهما عرفه فهو لا يحيى مختصاً فلان وزوجاته
ويعبده وهي بـ **الإيمان** منه الكتب الفقهية فصححه الرب بوفوف على أبدال المساجد
بالأشارة عبد نفسه فإن استبعاد أكثر استعمال غير الحبس أقوى الأدلة على ذلك
معنى قوله **العنف** العبرة بالظاهر المقصود بهما هو الامتناع مثلاً عن فعله

على اعيانها والهدف والابصار اى الامتناع عنه فحذف بحاجة او صل الفهم بالمعنى
فهذا متساعد فلا يبقى وجه صحة التعبير وهو قوله امنا عا وكتابي على تقدير اضافة
المصدر لـه فاعمل الا ان يحكم بزيادة التعبير وهو من فهم المتن في بعض النسخ
في المتن من اكثرا ايات اعنة طبع الكتب و هي النسخة العجمي والعبارة الصادرة
غير المصنف لتحقيق الابهام في النسخة على ذلك التقدير ففي هذه التعبير بايدرة المؤلفة
هو اجلها و هو نوع الابهام هنا عبد **نفر** بحسب في العبد لـه لـان العبد كونه
ساقط المرتبة وضع المزالة هي لا يعادى لذاته فـعـام العداوة ما كلـه كانت
لـعن في نفسه لـان العـبد كـانـه الصـief فـتـكـوـنـهـ لـاحـافـةـ لمـجـدـ التـعرـيفـ
لـالـابـرـاءـ لـماـنـعـ بـخـلـافـ الرـوـضـةـ وـالـصـدـيقـ لـكـوـنـهـ ماـبـعـادـيـ وـمـيـنـهـ لـذـاتـهـ فـيـكـونـهـ
وـكـرـهـهـ بـبـيـانـ لـهـ لـأـلـيـافـ بـخـلـافـ الرـوـضـةـ وـالـصـدـيقـ لـكـوـنـهـ عـلـىـ خـلـافـ وـاطـهـ لـماـنـعـ
ـهـ لـأـبـشـرـةـ عـلـىـ قـعـلـ الدـيـ حـلـفـ عـلـيـهـ بـاـنـ لـأـبـقـعـلـ عبد **فـحـسـ** القـولـ لـهـ لـكـلـهـ
ـذـلـكـ مـاـيـفـيـ مـاـنـسـبـهـ التـعـدـيلـ لـهـ لـكـمـ لـمـاـقـالـهـ لـهـ الصـورـةـ الـأـوـلـيـ جـواـزـ الـبـيـعـ فـكـيفـ
ـيـاسـبـهـ رـهـيـهـ لـلـكـلـ لـلـسـقـرـةـ وـكـذـاـمـاـلـهـ لـهـ لـثـانـيـهـ لـاـنـهـ لـمـاـقـالـهـ لـفـرـهـ بـعـدـ مـجـدـ جـواـزـ الـبـيـعـ
ـلـكـمـ وـبـهـاـ فـصـلـاـعـرـهـ بـاـسـبـهـ وـبـلـاـيـهـ لـهـ لـهـ لـلـسـقـرـهـ لـمـقـنـوـلـهـ
ـلـأـرـأـيـتـ فـيـ بـعـدـ كـيـبـ الـقـمـ لـوـانـ رـجـلـ قـالـ لـأـخـرـ أـسـكـنـيـ فـقـمـكـ بـحـبـ الـدـيـ بـخـلـافـ مـاـلـهـ
ـقـالـ فـيـ اـقـطـعـ يـدـكـ فـفـطـعـهـ بـجـسـدـهـ بـحـبـ اـرـشـهـ وـلـفـقـ اـنـ الـعـادـقـ فـلـهـ شـخـخـنـ
ـنـ قـطـعـ الـبـدـكـرـفـ الـأـكـلـ بـخـلـافـ فـيـ الـنـفـسـ فـاـنـ لـلـأـفـانـ فـيـ اـصـلـ اـبـوـجـهـ مـنـ الـوـجـهـ
ـنـ جـمـعـ الـلـازـمـ وـالـصـيـانـ وـقـدـ يـفـصـلـ فـيـ الـحـلـامـ فـيـ مـاـيـهـ الـأـكـلـهـ وـحـبـقـهـ مـاـنـ
ـحـدـوـهـهـ فـيـ اـعـصـاءـ الـأـنـسـ عبد **فـحـسـ**ـ الاـوـاـبـرـاءـ الـمـبـتـ غـرـيـهـ لـهـ قـولـ الـبـيـتـ مـغـفـلـ
ـقـولـ اـبـرـاءـ وـقـولـ غـرـيـهـ فـاعـلـ وـأـعـادـهـ مـفـعـولـ عـلـيـهـ اـسـعـلـ الـعـاـلـ بـلـزـمـ الـأـصـمـارـ
ـبـلـ الذـكـرـ عبد **فـحـسـ**ـ وـلـلـوـارـثـ اـسـخـلـاـصـ الـرـكـةـ بـقـضـاءـ الـدـينـ الـأـقـولـ بـهـ سـافـوـيـهـ
ـمـذـكـورـهـ فـيـ الـصـوـيـ يـحـبـ فـصـلـهـ فـيـ هـذـاـ الـمـعـمـ اـمـ اـلـكـوـفـهـ فـهـ اـمـ اـلـمـ اوـ بـقـضـاءـ الـدـينـ

باب الحجارة

باب الحجارة

بها فضلاً، كلما لا فضلاً، مقدار ما يرى في التركة ويعاد لها والباقي إن بعض الورثة إذا استطع حق استحقاً صدقة لا حرقه، أي شيئاً استحقها، كل الدين وإن هذا الحق الحال واحد منهم على سبيل الكمال وإن الله إن حق استحقه صريح ثبت لهم في كل التركة إن بعضها فاعطفه بين الفوائد البليدة فانها تهمك على بعض كثرة **فـ** لو كان الدين للوارث المال منحصر فيه في الباقي الدين وما يأخذه ميراث أول أو ما يأخذه دينه بخ وحالاته فنظر فيها لو كان على أبيه مثل مائة دينار فات وتركه غير ابنته بيار ولا شمله سواه له وكان ذلك العبد أخلاً لابنة لأمه فإن كانت التركة ميراثاً يتحقق العبد عليه بذلك أيامه وأما إذا كانت ميراثاً بغير المأمور وبقيت دينه منه لأن ولاده أربعين وفقاً للربونى منوطه بالعاصي ومنعلقه به في التركة المستغقة بالدين كما صرخ **بـ** في شرح المعتبرة والنفاذى الموثقة وقد عرض على قبل عدة سنين من هذه السنة بعض قصيدة ديار ما في بعض نجاح مسلسل اضطرت على بيان هذا القسم لافعله تبين التركة المستغقة بين الورثة الارث بين الوارث أم لا ف الذى عن غير قناعة فهو الاشت و قال فيما نظر فلائق ذلك وأحبب بما صورته آنف في سخنه شئ هذا الجواب ولقاءه بحسن القبول عبد **بـ** سلوان

لا سخنه بالطمأن في رمضان إلى بالسنوات في رمضان لأنه وإن وجد فعله الف ولنون المزدآن والعلمة لكنها غير مؤذنة تكونه علم جنس الأعلم شفهي حتى ولو أربى الله رمضان سنة خفوة حمامة من العرف كذا صرخ في بعض جوانبيه **فـ** لكن خطر بالي اعتراض على هذا الكلام تأمل عبد **بـ** زكوة **فـ** قوله وما الضرار في مال العمار ما تقدر الوصول إليه مع قيم الملك مما لا يقدر الباقي والساقطة في البحر والمدفون في مقاومة شئ مكانته والوديعة التي أودعه لا الرجل ليس فيه معاريفه ولم يعرفه إلى منه أو دعوه والدين على رجل منكر ولا بنته عليه وغير ذلك عبد **فـ** إن فتن عندها مام فلان كلله الصدقية

ف卿ب عند محمد بن فتح المضاف لاي مخدوف به فالقدر ارشخ ثم في عندها مام فهو مستهلك مبتداً بضره غنى ولم يكله ف卿ب عند محمد بن فتح المضاف
لبليلزم العطف على معيوله عاماً بين مختلفين بجهف عطف واحد مع فقر طه جوازه الذي هو تقدم بجهف وتقدير الاعتراض والخواب عنه في مثل هذا الكرب في كتاب الطهارة فلا يفيده **باب التسويف** من رأه وحده ولأن العافية شهادة إلى أي بناء على انفراطه وقدم وجود النهاية الشهادة وجدها أوجهه أوجهه أوجهه حكمه **فـ** هذه السنة ان الكفارة والبرقة بين العيادة والخطوبة وكم لا كان القالب فيها بين العصوبية اندرأت بالشيبة لأن العقوبة من يندفع بها والشيبة في أنها جائت بتوجه جواب حل الأفتخار في حق نفسه كما في حق الغير لكن شهادة مرودة من جانب الشععبد **باب التكاليف** قوله فعل جائع الصغيرة ولستة المقرب قبل إضافة المصدر إلى مفعوله وذكر العامل متوك فعله وأغسلت وبقيت لمعة بلا اصل لأن المدعى بضم الماء وسكنه اليهم العصوب الذي لم يصبه كما في الأفتخار في ذكره هندران قوله بلا غسل الآنان يجعل على التحريم كما في قوله تعالى سبحان الذي أسدى بعده لسلامه بجهد الحرام إلى المسجد لا يفتحي الابنة بعد **باب الحدوتفه** أي حصل على الجوز لاي فتن هل في كونه من قبل مجاز في الأعراب كما في قوله تفاصي وسائل القرابة الابنة عبد **فـ** إنها من يفتحه إذا أراد أن يكون لهه خصم بزوجها من عبده بعلمها فقط لج وفته بعدها الأول فوت شرط معه التكاليف الذي هو صالح الشهود شطري العقد ولم يوجد لها شهود في الحال لعدم عذر الزوج مع أن بيتهما معاشرة ومتناهية والجواب **فـ** إن الحصر هنا اضافي يتحقق بزوجها أيامه بلا اعلام إلى العبد لأن المؤسسة يقدر على جهه عبده على التكاليف بعنه فتفوز فتفوز عليه بالإرضاء فلا يثبته طلاقه وغير ذلك **فـ** إن أطلاق الخصم على الزوج بحاله كاطلاق المشعر على شفة الراك يعني من قبل إطلاق المقيد

في المطلق في إدراك الحرم غير الراجحة ملحوظ عبد الله **الراجحة**
فـ نـوـكـلـانـ بـرـزـوـجـهـ لـافـ لـافـ لـافـ لـافـ لـافـ لـافـ
 يـتوـلـ طـفـيـ العـقـدـ فـيـ النـكـاحـ وـاـنـ لـمـ يـتـولـهـ جـاـنـ سـاـيـرـ العـقـودـ فـيـ اـسـنـاـ
 بـجـمـانـ الـأـوـاـعـ وـجـهـ كـوـنـ هـذـاـ العـقـدـ زـاـيدـاـعـيـ العـقـدـ الـذـيـ باـشـرـةـ الـأـوـاـعـ
 بـنـفـرـ ماـوـالـثـ فـيـ مـاـوـجـهـ قـوـلـ المـصـنـفـ جـوـزـ الـخـاصـ فـيـ مـعـانـ هـذـاـ العـقـدـ جـاـنـ
 عـنـ الـكـارـمـ عـنـ الـقـصـوـدـ بـالـبـحـثـ هـذـاـ الـلـزـومـ لـاـ جـواـزـ كـاـ اـبـنـيـ عـنـ قـوـلـ خـافـ
 مـنـ اـوـلـيـاـنـهـ عـبـدـ فـهـ اـلـ بـاعـ الـطـلـائـ شـكـ مـكـتـبـ الـأـمـرـةـ كـلـ اـمـرـةـ الـغـيرـكـ
 وـغـيـرـ فـلـائـ طـلـائـ ثـمـ ذـكـرـ فـلـائـةـ لـيـ الـمـنـصـبـ فـلـائـةـ لـاـنـهاـ عـيـرـ مـنـصـفـ الـمـعـلـيـتـ
 وـالـثـانـيـ كـاـ صـرـحـ بـهـ فـيـ بـعـضـ كـتـبـ فـلـائـةـ بـعـضـ شـرـوـعـ الـتـعـيـيـنـ الـنـجـارـ لـانـ
 الـعـلـيـتـ فـيـ عـلـمـ سـخـنـ لـاـعـلـمـ جـبـسـ لـاـنـ بـرـادـهـ بـاـخـفـ مـعـيـدـ حـيـثـ يـكـنـيـ عـنـ
 يـعـبـرـ بـهـ اـعـنـ فـكـارـهـ هـيـ بـهـ عـبـدـ فـهـ فـاـذـاـ دـخـلـهـ وـهـبـهـ مـنـ وـهـصـمـ فـيـ فـيـ
 النـكـاحـ بـهـ لـانـ مـكـ اـحـدـ الـرـوـجـينـ لـلـأـخـرـ يـوـجـبـ اـنـفـ بـيـ النـكـاحـ بـيـهـ
 فـكـانـ الـطـاـهـرـ اـنـ يـقـوـلـ فـيـ بـيـ النـكـاحـ بـيـهـ جـاـنـ بـرـلـ قـوـلـ فـيـ فـيـ فـيـ النـكـاحـ بـيـهـ
 عـبـدـ فـهـ وـكـنـ حـلـلـ عـلـىـ رـضـاـ،ـ الـمـوـلـىـ الـأـوـلـ طـاـحـاجـةـ الـهـذـاـ الـجـوـبـ لـانـ
 هـذـاـ الـأـعـرـاضـ عـلـىـغـيـرـهـ وـارـدـهـ اـوـلـ اـمـرـانـ الـدـفـاةـ بـيـسـتـ بـشـرـ طـاحـةـ
 النـكـاحـ بـلـ
 عـلـانـ قـوـلـ وـيـكـنـ حـلـلـ يـقـيـدـ كـوـنـ هـذـاـ الـجـوـبـ مـحـرـوـمـ بـلـ طـاـهـرـ بـلـ مـعـانـ لـاـ شـكـ
 فـيـ وـجـودـ رـضـيـ الـلـوـلـ فـيـ هـذـاـ الـصـورـةـ لـلـزـوـمـ بـلـ اـنـ الـعـقـدـ عـلـ قـدـرـ بـعـدـ
 وـالـجـبـ اـنـ الـضـفـ لـقـدـ اـكـثـرـ ذـكـرـ اـلـ ضـعـفـ فـيـ هـذـاـ الـبـكـرـ فـلـكـيـتـهـ
 قـتـ اوـ يـاخـرـ مـاـ اـنـ مـرـفـيـهـ اـمـرـيـهـ اـيـ مـرـفـ وـيـحـوـزـ فـيـ كـلـ الـوـجـهـينـ
 اـنـ فـيـهـ وـقـدـ كـاـقـرـ فـيـ عـلـمـ الـنـجـومـ اـنـ قـوـلـ بـعـيـرـ اـمـهـ فـيـشـرـ تـحـقـقـ الـنـتـ وـصـلـهـ
 عـلـ قـدـرـ بـعـدـ الـغـيـرـ اـيـ مـاـ فـيـهـ بـاـمـهـ وـيـشـيـرـ اـيـشـاـ لـعـدـمـ اـضـرـارـ تـمـكـنـ لـيـ اـنـ
 لـلـفـيـرـ فـيـ الـأـخـرـ فـيـهـ مـنـ اـنـ السـيـعـ فـيـ الـأـبـانـ شـكـ حـلـفـ الـدـيـسـتـرـ بـالـبـيـارـ

وـفـيـ طـرـائـيـ كـانـ وـجـهـ الـنـاطـرـيـهـ اـنـ الـبـيـارـ وـاـنـ عـلـىـ دـوـنـ السـبـبـ عـلـىـ عـكـرـ الشـرـطـ
 الـتـعـلـيـقـ كـاـقـرـ فـيـ الـأـصـولـ فـيـ طـارـيـهـ اـلـأـيـسـهـ السـبـبـ اـنـيـ الـعـقـدـ لـاـ لـعـقـدـ
 وـاـنـ اـيـمـ تـرـيـتـ السـبـبـ وـهـوـ الـكـلـ عـلـيـهـ اـرـجـعـ السـبـبـ فـيـزـمـ حـنـتـ لـيـ اـنـ
 يـخـتـيـقـ فـيـ الشـرـاءـ فـيـ هـذـهـ الصـورـةـ وـاـنـ لـمـ تـوـجـدـ الـكـلـ الـمـوـضـوـعـ هـوـاـ جـلـهـ
 وـلـيـ اـنـ اـغـاـضـ غـلـبـ عـلـىـ عـدـمـ الشـرـاءـ لـاـ عـلـىـ عـدـمـ التـمـكـنـ كـاـلـاـ بـخـيـ عـبـدـ فـهـ
 وـيـاـخـذـهـ وـكـيـلـ الـدـوـفـ عـلـيـهـ اوـ كـيـلـ اوـ حـوـلـيـهـ بـخـيـ اـرـشـ الـمـعـالـ عـلـيـهـ بـاـنـ اـحـالـهـ
 الـمـدـيـرـ بـرـبـيـهـ عـلـىـ اـخـرـ **الـعـاـشـ فـيـ الـأـعـدـاـقـ وـتـوـابـوـفـ** اـنـ يـبـيـعـهـ
 فـرـفـ لـاـنـ فـرـفـ الـعـبـدـ وـبـسـيـتـ هـذـهـ السـيـعـ فـيـ الـعـقـقـ بـالـمـقـعـ عـلـىـ جـبـلـ وـهـوـ
 صـحـيـ بـشـرـ طـقـوـلـ الـعـبـدـ كـاـلـ فـيـ بـجـسـ فـيـعـيـقـ فـيـ الـحـالـ وـبـصـيـرـ بـيـوـنـاـ دـلـلـ مـخـلـافـ
 الـكـاتـبـ فـاـنـ عـبـدـ فـهـ مـاـبـقـ عـلـيـهـ دـرـجـهـ وـيـفـيـخـ بـالـتـعـيـيـهـ وـبـرـضـانـهـ وـبـسـيـرـ
 الـعـبـدـ فـيـ الـأـلـاـلـ الـلـتـزـمـ بـوـضـعـهـ بـيـدـ الـمـوـلـاـ فـيـ مـكـانـ قـرـبـهـ بـحـيـتـ لـوـدـيـوـ
 لـلـأـلـ وـقـوـلـ فـاـنـ لـمـ كـيـنـ لـاـعـبـدـ عـلـىـ اـيـ لـمـ كـيـنـ فـيـ بـيـعـ مـاـلـ لـاـ بـكـنـ اـمـالـ فـيـ
 اـلـأـحـالـ فـاـلـاـعـصـاـنـ الـلـفـرـوـمـ فـيـ الـأـلـامـ مـحـرـوـمـ فـيـ طـاـهـرـ عـبـدـ فـهـ بـرـبـيـهـ
 لـاـبـنـ الـصـفـيـرـ ثـمـ بـيـرـوـجـهـ اـلـيـ وـفـيـهـ اـنـ قـوـلـ جـارـيـهـ يـقـيـدـ كـوـنـ الـمـعـصـوـدـ وـارـادـهـ الـبـرـيلـ
 وـطـيـ جـارـيـهـ الـمـلـوـكـهـ حـالـ كـوـنـهـ فـيـ مـكـدـ وـبـعـ دـكـ لـاـيـتـيـعـ بـيـعـهـ وـمـاـذـ كـرـوـيـهـ
 الـتـصـوـرـ بـقـوـلـ بـرـبـيـهـ لـاـبـنـ لـيـ بـجـالـفـ الـأـلـاـنـ بـرـبـيـ بـجـازـ بـاعـهـارـ مـانـ وـفـيـ تـامـلـ
 بـعـدـ فـاـلـدـ وـبـامـسـاـعـ بـيـعـ اـسـتـاعـ بـيـعـ الـبـلـ الـبـلـ مـطـلـفـ وـمـاـجـبـ اـنـتـيـهـ لـهـ
 اـنـ اـوـلـاـدـ مـاـ الـتـولـدـ فـيـ الـأـلـاـنـ بـيـعـرـوـنـ اـمـرـاـنـ اـلـاـرـقـاـ وـبـوـاسـطـهـ تـمـكـنـ اـلـبـلـاـ
 اـبـاـهـمـ عـبـدـ فـهـ **وـلـاـسـتـ عـبـرـهـ الـأـسـبـرـ فـهـ** وـاـنـ اـنـقـدـ كـلـمـاـتـ اـلـبـلـاـ
 يـقـنـ عـلـىـ بـجـسـ بـهـ لـانـ الـفـوـقـيـنـ فـيـ بـابـ الـلـمـبـاـتـ وـالـعـلـيـكـاـتـ يـفـقـنـ
 عـلـىـ بـجـلـسـ مـاـلـمـ بـرـزـوـجـهـ مـاـيـقـيـدـ عـلـومـ الـأـوـقـاتـ كـلـمـاـجـبـ فـهـ **وـالـأـسـ**
 هـزـ فـيـ الـدـاـيـاتـ **فـهـ** وـاـنـ بـجـدـتـ فـيـهـ جـدـاـلـ الـلـدـدـ بـكـسـهـ وـفـيـ

كِتَابُ الْعَصَاقِقَةِ لَأَنَّ الْأَوَّلَ يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْكُلُّ بِمَا كُتُبَ لِعَمِّ لِعْنَ الْفُرُوجِ عَلَى
السَّرُوحِ وَالْمَرَادِ بِهَا طَائِفَةُ الْأَشْ، وَالْحَدِيثِ وَارْدَفَ فِي هَذِهِينِ وَمُنْهُرِينِ مِنْ
الْكَوْبِ بِعِدَّةِ فَوَافِيَّاتِهِنَّ جَلَافَةً فِي الْأَفْرَارِ لِأَنَّهُ خَيْرٌ مُبَشِّرٌ، مُحْذِّفٌ فِي التَّقْدِيرِ وَهُوَ جَلَافَةً
وَالْمَفْصُودَانِ بِهِذَا حِسْبٍ يَمْكُرُ بِغَيْبِنَا اللَّهِ خَيْرٌ بِكُونِهِ مُقْرَابًا لِلْعَلَانِ فَإِنَّ كُونَ حَالَ
بِهِذَا الْكَلَامِ فِي صُورَةِ الْطَّلاقِ مُنْلِبٌ جَلَافَ حَالَهُ فِي صُورَةِ الْأَفْرَارِ بِمَكْذا
يُبَشِّرُ صَرَاطَ الْعَقِيدَةِ فِي الْعَيَّارَاتِ الْوَاقِعَةِ فِي بِهِذَا الْكِتَابِ بِعِدَّةِ فَوَافِيَّاتِ
فَوَافِيَّةِ أَنْ كَانَ الْجَمْدُ قَبْلَ الْقَصَارِ كَسْحَى الْأَجْرَانِ الْقَصَارِ صَارَ عَاصِيَ الْجَمْدِ
وَالْعَاصِيَ الْأَبْسَى الْأَجْرَ عَابِرُ فِعْلِهِ فِي الْمَفْصُوبِ بِعِدَّةِ فَوَافِيَّاتِ فَوَافِيَّةِ الْعَدْكَنَتِ الْمُلْكَ
بَعْدَ الْمُسْمَىِنِ وَلِيُئْتَ بِهِمُونَ عَلَمَ كَمِيرَةً لِأَقْوَلَ لَا يَخْفِي عَلَيْهِ اسْمَ طَرَالَتِنِ بِجَوَافِرِ
الْأَخْرَانِ فِي بِهِذَا الْكَلَامِ مُوَجَّهَاتٍ كَثِيرَةً لِلْأَغْرِيَارِ أَنَّ لَوْكَلَمْ بِعِينِ بِهِذَا الْكَلَامِ
أَلَّا كَوْبَ اِبْرَادَ الْأَلَمَ الدَّالِ عَلَى الْقُسْمِ الْمُحْذِّفِ فِي الْقَدْرِ وَالْأَنْتَيْةِ اِبْرَادَ كَلَمَهُ قَوْدَالَ
عَلَى الْحَقِيقَ وَالْأَنْتَيْةِ اِبْرَادَ كَلَمَهُ كَانَ الدَّالَةُ عَلَى الْاسْتِمَارِ وَالْأَرْكَابِ اِبْرَادَ الْفَعْلِ
الْمُحَاجِعِ الدَّالِ عَلَى الْتَّجَدِدِ وَهُوَ اِمْكَ وَالْأَمْسِلِ بِرَادَ الْأَلَمَ الْمُوَطَّنَةَ لِلْفَسْقِ لِيُئْنِ
الْأَدَالَةُ عَلَى تَكْرَرِ الْقُسْمِ فِي الْكَلَامِ لِلْتَّوْسِيَّقِ وَالْأَصْكَامِ وَالْأَسْمَلِ بِمَا كَيْدَ جَوَابِ الْقُسْمِ
بِالنُّونِ الْشَّدَوَةِ وَهُوَ قَوْلَهُ لِيُهُوَنَ وَالْأَبْرَجِ وَصَفَ الْعَلَمِ الْعَالَبِ أَمْرَ وَضَفَ
الْعَلَمِ الْدَّنِيِّ اِسْنَدَ إِلَيْهِ الْمَوْتَ بِالْكَلَمَةِ وَجَعَلَ لَهُ زَرْفَهُ فِي الْكَلَمَةِ الْمَلِعَ وَالْكَرْدَمِ حَبْلَهُ
فِي النَّسْبَةِ كَمَا لَا يَخْفِي عَلَى الْنَّاظِرِ أَنَّ لَهُ فَحَادَهُ مَالُ وَأَنَّهُ قَدْ كَنَتْ أَوْلَكَلَمْ قَصْرَهُ فِي بِهِ
الْمُصْدَرِ الْمُسْمَىِنِ بِعِدَّةِ حِسْبَتِهِ كَانَ ذَلِكَ الْأَمْلَ عَادَةً مُسْتَمَرَةً عَلَى الْاسْتِمَارِ
الْتَّجَدِدِيِّ بِلَمْ يَخْطُرْ عَلَى قَلْبِي وَقَدْنَا بَعْدَ وَقْتٍ وَجَنَّا بَعْدَ حِسْنٍ لَا يَمْظُو إِلَيْهَا نَافِا
فَوَاهَدَهُنَّ مُرْتَ بِغَيْوتِ الْبَيْتَةِ فَلَهُمْ حِلْمٌ كَمِيرَةُ بِهِذَا حِسْبَتِهِ وَلَا يَضْبِطُهُمْ
ظَاهِرٌ وَهُذَا الْحَقِيقَ مُفْهُومٌ فِي تَكْرَرِ عَلَمِ كَمِيرَةِ بِهِذَا الْفَصْحَيَةِ إِلَى المَذْكُورَاتِ
تَرْتَقِي مُوَجَّهَاتِ الْتَّغْزِيرِ إِلَى ثَمَانِيَّةَ كَاضْطَطَ بِهِذَا الْكَلَامَ الْجَلِيلَ إِلَى رِيقَمِ اِشْتَانِ
وَلَا تَنْ صَاحِبَهُ مَا فِي صَلَحِ دَنَاءِ الْكَلَمِ بِعِدَّةِ فَوَافِيَّاتِهِ وَالْفَصْحَيَعِ عَنْدَ الْكَرْتَ اِسْجَابَهَا الْمَلِكُ

الحال عليه ودون العقد مزدهر الشكوى ما يجدر به حادث فهو اسم مصدر
يُساكى كاينت به بوجدان والذوق الصريح عبد **فه** من اقرار الحجية او بهبة الماء
قد مر بي تفضيل معن التمجيد فلا يغيره والامام فخر الدين فاضخان جعل باب
بيع السائبة بما يعلى صرق **فه** بسبعين فرقا واه عبد **حاب** لبع قصه
وأتفق ان الاصل يخطوا احرامه لا على اصافه المعمول الي ما بهو فاي مفاصه
ما على فالغصه ان حرمة الاول مقدرة لا اختصارها بمحض الحال والاوقات
خلاف **الكتاب** فإنه حرام طبقا لا عقیدا بغير ومحضها بوفت في الاول وفاته فكان
الاول اتحى من المدعى عبد **حاب** **الكتاب** **فه** الكذا **ب** ثبت بدر المجموع
كم الطلق لا اي كي ثبت الطلق بروبه الدعوى في المرأة فالشروع فيه
يعتبرون مدعيين كما اشرهم شهود عبد **فه** بخلافها في الموبوب في معتبرها
في ذوق والمقدير وفي متابعته بخلافها في الموبوب والمقصود ان حال
الثبت في قبض صداقها متلبس بخلاف حالها في قبض الموبوب لانها متلى
في الصورة الاولى لا انتزعة يمكنها يتبعي حل العقيدة الواقعه في عبارات
هذا الكتاب **ك** **الطلاق** **فه** ولو زاد واده لاح امر لا يقع
الطلاق لاعل وجمه انه قوله ثبت بأمر لا يحملان يكون المراد انت كذلك
من الاسل فبلغو لام كذب ويجعلان براده اتك ثبت بأمر لا بسبب تطبيق
اماك ففيكون هذا الكلام من قبيل كي في الطلق لأن كي في الطلق في اصطلاح
الفقه ما اصره وغيره وبهذا كذلك فلا بد من المسوقة لأن اكتي لا يدركها من الوجه
للسجين المراد فيه في ذاتها يقطع بطبع بطريق الواقعه وما لو زاد لقطعه وله
فيتعين كون المراد منه للخبر لأن معن العين في الشرع نقوية الخبر غير كراسه الله
فلا توجد في الاشتراك فيتعين كون الكلام خبرا فبلغو سجين كونه كذلك
عبد **فه** ولو سلم بها بطلاقها لالان تملک لها اي لا يقدر على عزلها عن الوكالة
لكن في تعديل يقول لان تملک فطر لا يتحقق وجهه على الاقل تأمل عبد

ك



يَقُولُ بَعْدَهُ لِيَ بَعْدَهُ أَنَّ الْعَقْدَ وَالْمَهْرَاتَ الشَّرْعِيَّةَ الْمُوَرَّدَةَ فَكَلَّ عَلَيْهِ
وَأَسْبَدَ وَالْمَلْكَ سَبَبٌ وَمَعْلُومٌ عِلْمُهُ يَقْرَأُهُ الْمَلْكُ إِلَيْهَا فَتَحْوِدُ وَلَهُمْ
يَلْزَمُ تَحْلِفُ الْعَلَمَ غَرَّ الْعَلَمِ وَهُوَ فِيهِ جَائِزٌ بِذَارِدِ الْمَضْفُ وَتَنْفُقُتُ عَلَيْهِ
الْإِسْلَافُ وَالْإِخْلَافُ كَمْنَ قَدْ سَخَّ لَهُنَا عَاطِرٌ وَهُوَ أَنْهُمْ تَنْفُقُوا عَلَيْهِنَّ لِلْمَلْكِ
الْمَدْبُتُ بِالصَّيْعَةِ الْمُوْصَوَّرَةِ بِطَرْيقِ الْأَقْضَاءِ فَبَعْدَ التَّرْفَاتِ الْمُوْجَبَيَّةِ لِبَلْرَمِ
الْأَلْفِ وَلَهُلَانِ شَوْتُ الْمَلْكَ بِسَعَةِ الْعَقْدِ بِطَرْيقِ الْأَقْضَاءِ سَافَيْهُ
مَعَانِيَهُ لِهَا كَمَا لَيَخْفِي عَلَيْهِ مِنْ تَبَامِلِهِ فِي الْأَقْضَاءِ فَتَبَامِلُهُ رَاجِعٌ بِوَضْعِهِ
فَتَوَهَّمَتْ أَنَّهَا خَرَّ سَا، بِقَعْدِهِ وَتَأْسَىَتْ الْأَخْرَسُ عَلَىَّ أَفْعُلِ الْمَسْفَةِ لَا بِضَمْهَا
عَلَيْهِ بَكْنَيْ مَوْنَتْ أَفْعُلِ الْمَسْفَلِ لَا لَيَجِدُ فِي الْعِيُوبِ الْعَالِمَةِ كَمَا لَيَجِدُهُ
إِلَّا لَوْنَ فَالصَّابِطُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهَا كَمَا يَأْتَىَنَ عَلَىَّ زَنَةِ أَفْعُلِ فِي زَنَةِ الْفَرْقِ
ثُمَّ أَنَّ الْمَسْفَةَ الْمُبَشِّرَةَ الْمُتَبَرِّجَةَ فِي الْمَصَاهِدِ الْمُغَرِّبَةِ كَمَا يَأْتَىَنَ وَكَمْرُونْ فَوْزِيَهُ مَهْكُلٌ
وَفَعْلُمُ خَوْصَيْ دَكْرِيمٍ وَمَا شَتَقَ نَمَهُ الْمَدْعَلُ الْمَفَرَضَةَ فَوْزَنَ فَعْلُمُ خَوْصَيْ
وَرَفِيْ وَفَعْلُمُ خَرَّزَمَنْ فَاصْفَطَ بِهِنَّ الْفَوَابِرَ فَانْهَا تَهْكَمَتْ مَوَاضِعَ شَقِّيْ بَهْرَجَيْ
فَهـ وَكَلَّ الْمَتَبَّةَ لِيَنْفِسْ تَكَلْمَ وَصَحَّ فِي مَخَارِجِ أَهْلِيَّهِ وَهُوَ لَا يَفْرَغُ
أَسْمَ الْفَاعِلِ مِنْهُ فِي حَالَةِ الرَّفِعِ الْمَبْعُونَةِ الْمَعَامِ وَالْقَرَائِنِ لِيَرْجِيْهِ عَبْدَهُ
فَهـ فَانْ وَجَدَ الْمَادِ فِي بَهْرَجَيْ وَهَذِهِ الْمَرْطَبَةِ خَذْوَفَ وَهُوَ فِيمَ اِمْرَفَانْ وَجَدَ الْمَادِ
لِنَبِيسَ بِالْمَحْصَلَةِ الْمَحْسَنَةِ وَقَوْلَهُ وَالْأَبْعَدَهُ مَرْكَبَهُ مَهَانَ وَلَهُ لَلْمَسْتَنَاءُ
وَالْمَسْفَةَ فَالْمَعْنَى وَانْ لَمْ يَوْجِدْ لَيَادِهِ وَانْقَطَعَ عَنْهُ الْفَرْجَانِ، فَيَسْتَعِمْ عَبْدَهُ
عَنْتَ جَمِيعَهُ وَالْمَوْرَرَتْ جَمِيعَهَا وَهَرَزَمَا الْفَقِيرَهُمْ حَاجَ الْمَرْبَبِ الْفَقِيرِ فَبَدَالَهُ
بِنْ مَعِيدِينْ شَعْبَانَ أَسْكَنَهُهُ اللَّهُ فِي طَوْفِ بَلْيَانَ وَنَمْفِيَهُ بِجَسِيِّ الْقَبْوَلَهُ
وَالْرَّضَوانَ وَلَيْلَ الْفَرِضَهُ مَهَارَكَابَشَدا يَدِ الْمَخْرِبِ الْأَبْعَادَهُ فِي الْذِي يَابَالْكَرَهِ
لِبَحِيلِهِ وَلَلَّا تَنْسُوتَهُ الْمَسْفَدِ بِهِمْ فَادِعَتْهُمْ جَوَاهِهِ ضِرَالِهِنَ
اسْلَفَيِّ فِي هَذِهِ الْمَرَاصِ وَهُوَ الْكَافِ فِي كَلَّ لَدَمِ
الْمَهْرَمِ حَرَمِ لِمَ كَاتِبَهُ عَلَىَّ الْأَنَارِ
بِحَجَنِ خَدَوَالَهِ الْأَبْرَارِ

مركز
التراث
والفنون



